هذا دعاء ضرب

فوقوله لا يشفع ولا يرى

بسم الله الرحمن الرحيم ما عطفتم من لينة او ترکتموها
قائمة على اصولها فباذن الله وليخزي الفاسقين ياشين يا
بسم الله الرحمن الرحيم فابرجيا ابجر يا بس شهيا بوماء فرس
من العالمين وبحنام ودم واذلحم وعظيم وفيق وماء بليغ من
العالمين اخرج اضبث واذلحم واذا استجرانی باذن الله تعالی
وبحق توراة موسی وبحق انجيل عيسی وبحق زبور داود وبحق
وبحق قرآن العظيم وفرقانه الكريم محمد مصطفی صلی الله تعالی علیه وسلم
ولا حول ولا قوة الا بالله العلی العظيم

فوله تعالی

هذا دعاء قاشا لابيان كمنه

سيخون وجيخون ونيل
وفرات

هذا دعاء سليمان

هذا دعاء

فاتحة

91

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد مصدر المعلوم واللام للجنس او الاستغراق اى كل حمد من الازل الى الابد
هو اى صادر كان ويحتمل ان يكون مصدر مجهول او القدر المشترك بين المعلوم
والمجهول من المصدر فان مقام الحمد يقتضي الاستيعاب كما يقتضيه الاستغراق ويحتمل ان يكون لام الجنس داخلا
بالمصدر بعني كسياس وسايس لله اى للحق فان الحمد لا يخلو عن
ترك التعريج باسمه تعالى من التعظيم والاجلال وادعاء التخصيص فان الوصف لا
يذهب الى الكبير بالجد بغيره تعالى وتعليق الحمد صريحا بما يشعر بالعلية مشعر بانه
لاستحقاقه تعالى قلب الطيبي الله لكونه الجديد لزيد والصلوة اى الترحمة
والتعظيم ظاهرة في ان التخصيص علامة بر بانيت الرسالة ومن المعلوم ان لا بد من
الرسالة من العلم بالعلاقة فكانه قال من اطلق او اعرف علم ذلك التخصيص
فهم منه فهم المعنى ان لم يكن معهودا او فهم منه فهم قصد الشارع فدلالة تضمنية
تفصيل الحاصل يشير بجنسه وضع الحرف وكذا وضع الفعل لانه باعتبار دلالته على
النسبة كالحرف وكذا وضع الاسماء المتضمنة بعض الحرف كمن وما كان وضعه علما
وما وضع له خاصا كاسماء الاشارة والموصول فانها قريبة من الحرف واما قول
بعضهم بان اللزوم اللازم لا وزك الموضوع له فهم المعنى بوجه لو فظ حال وضعه لا شبهة
في تحققه قبل انضمام الضميمة لانا نقول من اطلق اه اشارة الى غاية الجهل والعوام
اللزوم ليس غاية له ولا يبعد ان يقال اه يعني لا حاجة الى تقييد مكان بعضهم بقيد من
الاطلاق الاستعمال في اقاصد والاستعمال فيها لا يكون بد فهم المعنى
المعنى ما يقصد الشيء بتدبيره اجابه حيا او فما او نباتا سواء كان بالوضع او غيره فدخل
فيه معنى الحقايق والمجاز والاستعارة وغيرها كما اذا استعملت واريد به المعنى
وقال بعضهم المعنى ما يصح ان يقصد بشيء اسم مكان من قصد يعمل او مجهول
او مصدر ميمي كالمعلوم او المجهول بمعنى المفعول يجوز ان لا يعتبر نقله



او مخفف من تخفيف غير قياسي والنون جبر كما في هذا الامثال
مع بقوه لفظا بالميل الى جانب المعنى واستعمال المشدد بمعنى المخفف فيقال بمعنى
الكلام ومعينه واحد فذكر المخ بعده مبني على تحريره فتح يكون لا اسم او تخفيف
شيء يروى الشرطية ايضا لان سابقه مفوض الى الشارع المتروك فتركه مستلزم
لتركها ويذكر بمعنى يعود مع الوضع لان تخصيص شيء بمعنى اى جاء بقصد ذلك الشيء
يعود لوضع واغا قيل بالتجريد لان ارتباط المعنى بالوضع مما لا يتصور لاستحالة عليه
للفظ لاضافته اليه كما قيل وارتكاب التجريد اقرب من جعل الوضع بمعنى الموضوع مجازا
كما قيل لقربه من الحقيقة وشيوع امر التجريد في امثاله وفيه كشف الاقتران بحيث
من جوز الوضع على ان ذكر اللفظ من من الموضوع او ما من لفظ الدال الموضوع فلا حاجة
الى ذكره الا بتكلف قوله على المعنى والالتفاظ بالدلالة بالطبع ولكن الالتفاظ بالدلالة بالعقل
على ما يرد عليه الرسيل ولك ان تجعل الطبع في مقابلة الوضع وبقيت حروف
التهجي اى حروف تقدير بها كالف وباء وتاء وهي حروف المباني المعاجلة لحروف
المعاني حال قيد وضع بعض الالفاظ منه اعتراض على عموم تفسير المعنى
وان قصه الخبر نزلة من علو بخس وجناب الحق سبحانه على نبيه من
النبوة بمعنى الرفعة وهو في الشرع عبارة عن انسان بعثه الله تع على عباده للتبليغ
والحكم بالاحكام ويظهر مما ذكرناه في اللغة لبعثه وجه ترك التعريج باسمه على
الاصح بمعنى الاقتصار وعلى اله اهل بيته واصحابه جمع صحبي كغلام وغلمان
الصحبي من لقي النبي صلعم كثيرا او جميع صحب بمعنى الاصحاب كتم واغا تخفيف صاحب
بناء على ما قيل من ان ما اعلا لا يجمع على افعل التاديب باداب الا نكاح وانبت
صار ذا ادب والتاديب فيما بينهم التاديب باداب والانتفاع بعضهم لبعض
فوائدهم فوائده اى اسئلك عليك فوائد جمع فايدة من الفيد بمعنى

انجه كرنه وداده شود از انشو مال ﴿ يحيل المشكل لانه يشبه المبطل والتاء
الكناية للمبالغة او النقل او التانيث باعتبار الرسالة ﴿ الانيق الصلاة تاؤه للمبالغة
ولم يطلق على السيد لما ان الجرير يزك لتوهم التانيث ﴿ في اشارق
وانغارب كناية عن جميع الارض كما في قوله تعالى رب المشارق والمغارب
الجمع الى الشمس من اول السرحان الى اول الجدر في كل يوم مطلقا وقيل
واشتاء وغايتان ثم تعوده الى مطالعها كذلك وكذا حال المغارب ﴿ وقيل
تثنية المشرق والمغرب ايضا كناية عن جميع الارض كما في قوله تعالى رب المشرقين
ورب المغربين والتثنية بناء على ارادة مشرق الزمستان والصيف بين
للكل وكذا حال المغربين ﴿ يشبع ضواحيه ﴿ تعهده اكسه قال قدس سره في الكشف
التعهد الستر انتهى يعني ستر الرمال منه بتغير انه للاثيف كبانيه او الباشر
من محض فضله عن غير سبق بفعل وعمل ويجوز ان يجعل كناية عن الاحاطة الى الحاطة
اليه بتغيراته وجعله ش ملاكه قال في التاج التعهد كناية بوشيك لا فلا بد من التجريد
اخرم بقصد باضافة الغفران اليه سبحانه ما ذكرناه كما في قوله تعالى ان الارض
يعبده ليلا ﴿ والسكنة بضم حبة فتح ثم كسر الميم قال قدس سره في حاشيته
بضم حبة الدار وسطها وهي من كل شيء وسطه وخياره انتهى يعني جعل البعد
خيار جنانه لسكنه ﴿ لنظم السلم درشته كشيدن يعني اظهر التغيير
لتاليف بسابط كلامه المرتبة اي في المناسبة الدالة على ما يقتضيه الحال
الطبع وفي هذه الاستعارة اشارة الى ان بسابط كلامه كالدروع السبغ
والفلاة اغاق قال ذلك ترغيبا للطلبة ﴿ في سلك التقرير السلك رشته
التقرير قراره اصلا من باب اضافة المشبه به الى المشبه ﴿ وسلك التحرير
السمط بكسر السين نخ خط بر كرفتن والمراد الكتابة والاضافة كما في

السمط

البحث عن احوال المنسوبة اليها من حيث انها منسوبة اليها وما ثبت
وجوب تصور الشيء عرفا يحصل ما هو الواجب ان قيل الواجب حاصل قبل
التعريف لتوقف تعريف كل شيء على تصوره اجيب بان ذلك التوقف
بالقياس الى العلم الحاصل بالقياس الى المتعلم لا قبل استعلم ايضا عالم بالعرف قبل
تعريفه لان لام التعريف تشير الى ما يعلم المخاطب فلما لا يلزم من لزوم علم المخاطب
لزوم علم المتعلم بجواز ان لا يعلم المتعلم ساعة يخاطب بخلاف التعريف بالقياس الى المخاطب
فان اصل المعرفة وبالقياس الى المخاطب زيادة المعرفة وقدم الكلية لتوقف افراده ساجزا
منها افراده اي سوى نظرا الى افراده بها الولا يتوهم بها وجه جهة التقدم في جانب الكلية
للتوقف افراده ساجزا والجزء ان التقدم بالوجود الى راجح افراده في الكتابة بتوقف
في التقدم بالوجود الاربعة اعني الكتبة واللفظ والذهنية والى راجح وان التقدم في الوجود و
الذهنية اقدم في الكتابة توافقت في تقدم الوجودات ما عدا الى راجح قيل
صح والكلام مستغنى من الكلم الخ الاشتقاق الا قبين اللفظين تناسبا
في جميع الحروف الاصلية وتشترك في جميع الحروف الاصلية مرتبا او غير مرتب واشتراكا
في اكثر الحروف الاصلية مع تقارب ما بقي في المخرج كنعق ونهق وقد اشار الى
بعد هذا الاشتقاق بقوله قيل وذلك لان التاثير الخ اعلم ان بينه باطراح
تاثير بصيغة الام ولا يخفى ان هذه مناسبة بعيدة في الفهم غير لازمة مع ان الكلام
لا يقال ان تاثير الغرض بقرع الاسماع وفقش الصور في الاذهان وما يترتب عليها من
الافعال والانفعالات على اي وجه كانت من مستتبعات القوة التي هي مدلول الكاف
واللام والميم فان تغايرها كلها لا يخلو عن قوة وشدة فالحكم والكلام والحكم
متساوية الاقدام في ان تاثير فيها للقوة المفهوم من جوهر تلك الحروف قوله
وهو الجرح بفتح الجيم فسكون كرمان قوله وقد عبر بعض الشراح بقوله اي

ذلك



ذلك التشبيه علاقة معتبرة قوله جراحات السنان جمع جراحة بكسر الجيم فسكون
السنان كسرنبره وعصا وتيزي طير صغير قوله فيه اي في نصف الجهول
لكونه يستعمل الا فيما فوق الاثنين قوله بدليل قوله تعالى فقولا له قولا لينا
لو كان فيما فوق التاثيث وبدليل انه ليس من اوزان الجمع قوله وقيل
جمع اليه ذهب صاحب الصحاح وصاحب اللباب قوله والكلام الطيب ما قل
بعض الكلام وان بلغ محل الغرض ليس الا بعض الكلام وهو الطيب
كلمة التوحيد لا الجنة فجاز ان لا يعبر عنها ببعض الكلمة فتامل وليله كتاوبل لهم
بالاصل ان فيه قوله تعالى الا رحمه السر قريب من الحسنين قوله واللام فيها للجنس
هذا الوجه هو المختار لان المقام يقتضي تعريف المصطلح عليه للتعريف العرف النوعي
لتحقق اللغوي او ما يطلق عليه هذا اللفظ كما في صورة لم يعهد الا في صحا ابيان
الطرفين فتع يكون اللام للاستغراق والتعريف ليس الا للطبيعة في حيث صح
فاللام للجنس والطبيعة قوله والتاء للوحدة وتقابل لا يمنع ذلك في بعض العرف فتصور
عند من عول في تعريف الكلمة عن اللفظة الى اللفظ وقال الوحدة غير مرادة
ليتم التسلسل يتجوز القول بتعريفها في مقام التعريف كما تجوز في مقام التعريف بسما
الاجناس عن الوحدة على تقدير وضعها للافراد النشر وليس التاء نصا
في الوحدة حتى يمتنع التجريد بدليل كلمتين ونمرتين قوله ولا مضافة بينما فعلوا
يجوز على تقدير التنزل وتسليم ما ينبغيه قوله لجواز اتصاف الجنس بالوحدة طبيعية
كانت او صناعية او غير ذلك وفيه نظر لان هذه الوحدة مغايرة للوحدة التي
هي مدلول التاء فانها فردية لا جنسية ويمكن ان يجاب عنه بان الكلمة اللغوية
انما اضيفت عا الصطلح عليه لما صارت الوحدة التي في الكلمة اللغوي وحدة جنسية
ويلزم من ذلك ان لا يكون نسبة الكلمة الاصطلاحية الى الكلم كنسبة تمرة

الى تمرة الوحدة بالجنسية يعني الاثنين الجنس والوحدة تصادق فيكون
لا يجعل الجنس اصلا والوحدة وصفا ولا بالعكس اللفظ في اللغة
الرمي وربما يشتق من الفم والتكلم ثم نقل في عرف النحاة لما هو موجود في
كلام الشيخ الرضي لان اللفظ في الاصل مصدر بمعنى التكلم ثم استعمل لغة في
الملفوظ به وهو المراد ههنا فعلى هذا لا يكون فيه نقل لا يقال يلزم على
هذا التقدير خروج المشتق عن تعريف الكلمة لانا نقول المراد باللفظ
لفظ حقيقة او حكما ولعل ارتكاب النقل فيه مبني على ان النحاة لم يريدوا
باللفظ ما يعم المشتمل للملفوظ به حقيقة او حكما ابتداء فيكون من
قبيل التسمية باسم الجزء او من قبيل تسمية المتعلق بفتح اللام
باسم المتعلق بكسر اللام وليس فيه مؤونة تقدير النقل
او بعد جعله بمعنى الملفوظ فيكون من قبيل تسمية الحاصل باسم العام وهذا
اقرب ويجوز ان يجعل منقولا من اللفظ بمعنى الرمي من الفم او بمعنى النطق
البتة او بواسطة ما يتلفظ به الشخص كفخذ والباء للتقوية وليس فيه دور
لان التلفظ منشعبة اللفظ اللغوي الذي هو الكلام والحرف والصوت
هو اللفظ الاصطلاحي اعلم انهم اختلفوا في ان الركن الاعرابي كلمة او لا
فذهب الى الثاني اشكل عليه بحد تعريفا واجيب عنه بما ذكرناه من تحقيق معنى
التلفظ وفيه بحث اذ ظاهر قوله او حكما يرد نقضا الانسان اذا قيد به
تصوير اللفظ في الفم او حكما اي تلفظ حكمي وذلك فيما يشارك الملفوظ به في
الاحوال مهملا كان او موضوعا قال قدس سره في حاشيته اذا قال موضوعا
ولم يقل مستعملا كان في عبارة اتم الشهرة تنبيها على ان المراد بهم باللفظ المستعمل
هو الموضوع والا يلزم الواسطة بين المهمل والمستعمل وهو لفظ وضع ملفوظ قبل

يستعمل

يستعمل انتهى قوله قبل الاستعمال اي قبل تسمية العالم باسم العالم او مركبا
قيل انما صح اطلاق اللفظ على المركب مع ان المركب من الحرف لا يرمى في الاصل محسوس
واللفظ الحقيقي اي الملفوظ به مع ان المستعمل بالحقيقي اذ ليس
من مقولة الحرف والصوت الذي هو اعم منه الا ان يقال المراد بالرمي ما يعم
به من مقولة الحرف والصوت الذي هو اعم منه الا ان يقال المراد بالرمي ما يعم
الرمي من مقولة الحرف او قال المصنف في الايضاح لا الستر هو الحرف والصوت
لكن عبر عن الحرف الذي هو العامل بالستر صونا للسان عن قذف
العامل ولم يوضع له لفظ ولم يقل بوضعه له لفظ خاص فلما لا يكون مذكورا
بنفسه لا يكون مذكورا بعبارة خاصة دالة عليه لكن جعلوا مثل هو انت كناية
عنه وعبارة واجروا عليه احكام اللفظ عطف على ليس واجروا باجراء
الاسناد اليه والعطف عليه وتاكيده والابدال وكونه ذا حال الى غير ذلك
والمحذوف لفظ حقيقة او على تقدير وجوده في الرح يتلفظ به الانسان
وحكما الى ثم داخلة فيه اي في اللفظ بمقتضى هذا التعريف للالفاظ
مما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وان كانت بالعكس اليه سبحانه لا يصدق
عليها اذ لم يرد انه يتلفظ بها الانسان او انها مما يتلفظ به الانسان
حكما كالمنويات وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن لا يقال على الوجه الاول
فما وجه ان يتلفظ به الانسان مغايرا بالشخص لما تكلم به الله سبحانه فكيف يصح
ما ذكرتما عليها لانا نقول بعد انه قيد فتلفظ غير متلفظ عند الاوزاعي فان
اختلاف المحل عندهم كاختلاف الحال ثم لا يخفى ان قول الاعتراض اي يحتاج
اليه اذا ثبت ان الكلمات اليه سبحانه فما جاء وجه في نفي ما علمه
المتعلق او نقض بما علمه من الكلمات او بما يظهر في غير الانسان و انقلب
بعض تعبيره وجه مناسب لتعيين مسافة او طريق غير داخلة في اللفظ الذي هو

اول اجزاء التعريف وعالم بدون فيه لم يحتج في تصحيح التعريف الى اعتبار
اخراجه فيه حتى يلزم عليه ارتكاب خلف كما توهمه احيث قالوا ان الجنس
والفصل اذا كان بينهما عموم من وجه جاز الاخبار بالجنس لجواز ان يغير الفصل
جنسا والجنس فصلا قوله لانه لم يقصد الوضع اقول ان من عبد الله علما داخل في اللفظ
عنده وخارج عنها عند من قال للفظة واما على ما سياتي قوله لعدم الاشتقاق مطابق
الخبر للمبتدا اي مشروطة بثلثة شروط الاشتقاق وما في حكمه والاسناد الى الضمير
الراجع الى المبتدا وعدم تساوي التذكير والتانيث كزيد وقد انتفت ههنا ثلثة
بقسميها قوله الوضع في اصل اللغة جعل الشيء في حيز بحيث يكون الوضع بتعيين يجعل اللفظ
في حيز اللفظ قوله تخصيص شيء ملحوظ بخصوصه او عمومه كهيئة المفردات
والمركبات بنحو سواء كان ملحوظا بخصوصه او بعمومه ولا يدخل في الوضع
المعرف لان المعرف الاول لم يقصد جعله بل قصد المعنى بحيث يتوصل به اليه لو
قلت ان كانت الباء داخلة على المقصور فيخرج عنه وضع المرادف لعدم
انحصار معناه في واحد من المترادفين لوجوده في كليهما وان كانت داخلة
على المقصور عليه فيدخل وضع المشترك لعدم انحصاره في شيء من المعنيين
لوجوده في كليهما والحاصل ان الجزء السببي الذي يفيده التخصيص لا يوجد في
كل وضع فلذا يمكن ان يقال عنه بتجريد التخصيص عن جزء السببي وبان التخصيص في
الجعل لا يحكم وعبارات الاوضاع في المشترك والالفاظ المترادفة مترتبة
لم تتحقق في الازمنة المترتبة للاوضاع الا الى المعنى الواحد والمعنى له الوجود
وبان التخصيص اضافي لا حقيقي وبان معنى كل من المترادفين مخصوص
بسبب اثار فعل ذلك المرادف لا يوجد في المرادف الاخر ولا المشترك فكل
فعل لا يوجد الا في معنى واحد وما ذكرناه يعم الجواب عن الشبهة فيما كان وضعه

عاما

عاما وما وضع له خاصا قوله بحيث اي حال كون الشيء المخصوص ملابسا لتلك
الهيئة اي تلبس مدلولا الشرطية وهو يجزئ تخصيص حروف التهجي لتركب
قوله المطلق وسيجيء ما فيه قوله تشبيه اي تسمي الموضوع له اللفظ
وغيره كالحروف الاربع والاضافيات يقال قوله اصل اللغة غير تعارفي
الا بعد انضمام العلم بالتخصيص الى الشرط فلما لا يفيد على البعد لا يقال فقد الانضمام
مراد ومفهوم من العبارة افاد العبارة ظاهرة قوله فاجيب عن الاشكالين بانه
ليس حصرها اي في مقام نقض تعريف الكلمة بالالفاظ والكلمات المفردة
بالالفاظ مخصوصة اي متخصصة من حيث انها مشخصة سواء كانت في
الالفاظ مفردة او مركبة وذلك لان النقض الاول انما يتجه على تلك الكيفية ولا
مدخل للافراد والتركيب فيه ولذا لم يقل بالالفاظ مفردة بخلاف النقض
الثاني فانه انما يتجه على تركيبها ولذا قال او مركبة قوله نعم يسأل اي في مقام
التمييز بالالفاظ المخصوصة او المركبة قوله مالا يدل جزؤه لفظا على جزء معناه من آ
جزؤه لفظا فخرج ضيوان ناطق حال كونه علما لشخص انسان مفرد لانه ليس اسما لذلك
الشخص الا باعتبار وضعه العلمي وجزؤه بهذا الاعتبار لا يدل على جزء ذلك الشخص
قوله وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع آ وذلك لانك اذا عبرت عن شيء بما فيه
الوصفية وعلقت به معنى مصدريا اعني صيغة فعل او غيرها فانه منه في عرف اللغة
لا ادراك الشيء موصوف بذلك الصفة قال تعلقت ذلك المعنى به لا بأس واغا قال
يوهم مع ان القاعدة تقتضي اقتضاء بينا لظهور المراد بعدها قوله كما يترتب
في نحو قتل قتيلا وضعه مجاز بطريق الشارحة فلذا خرج قوله ومعناه جزؤه
لا يدل جزؤه من حيث انه لا يدل جزؤه على جزء معناه المفهوم من كلام الشيخ الرضي
ان الاخرا وصفة للفظ عند المتطقين وصفة للمعنى عند النحاة لكن الشيوع ان الاخرا

في عرف النحاة صفة للفظ بالذات وبالوضع وبالعرض للمعنى وكان التثنية
تنبيه وكان التثنية ايضا في تقديم الوضع على الافراد كانه لاحظ الاعتبار
الافراد الاصلي المعتبار الدلالة او ما يستلزمها وقصد الوضع حيث اي صيغة
الماضي فالتغيير صيغة التثنية الخ فان للتثنية الترتيب نفلي انه حال من مفعول
في وضع لانه قلت لو كان حال منه لكان بحسب مفرد كما في ضربت قائما زيدا لانه
لزوم ذلك عند الكل فان بعضهم يراعون رتبة الحال وهو التأخر عن العامل و
المفعول وليس كذلك اذ لم تكن قرينة دالة على تقديمها فهي كما قال وقد تحقق
خصوصا لان الافراد صفة اللفظ بالذات او اخر التغيير المعنى على تقديم فعله حالا
عما يليه ولا ضافة في ان الافراد المعنى ويؤول الى افراد اللفظ او سوء المعنى
تبع الشارحين في تجويز الحال عن النكرة من غير اشتراط تخصيصها لان يقال
لو كان حالا منه لتقدم عليه لان صاحب الحال نكرة لانا نقول هذا اذا لم
يكن صاحب الحال مجرورا فان تقديمها عليه مطلق ممنوع عند اكثر البصريين كما
يفهم من كلام المصنف في الايضاح فانه مفعول للفعل واللام داخلة كونه مفعولا
ومعمولا لفاعل حامل الحال وصاحبها لافراد اذ كيت فان اذ كيت لافاد
موضوعة بالوضع النوعي كما اشرنا اليه فيجب ان يعرف هو الكلمة مثل الرجل ومثل
رجل ايضا فان اللام للتعريف والتنوين من حروف المعاني اتفاقا واما تاء التأنيث
المتحركة والحاقه وياء النسبة وعلامة التثنية والجمع كذلك فمحل نظر وصحيح
الشيخ الرضي وجماعة انها ايضا من الحروف المعاني وذهب جماعة الى انها من حروف المباني
وجعلوا المجموع الصيغة والاعلى ان يعتبر خصوصا الا ان تلك الدلالة ان كانت بزيادة تلك الحروف
ثبت الدلالة ايضا كما في الطلب بالسين استفعل ومعاونة في نزول انفعل
واعرب باعراب واحد كان المراد بالاعراب ما يشمل الحركة الاعرابية والبنائية والى اصل



انه لم يعتبر لكل من الجزئين حالة للايقاف فالحرف الاخيرة قائمة لم يستحق الاعراب
بل على البناء والمستحق للاعراب هو الكل فيجعل المجموع كلمة واحدة فاعرب اعراب
ولا يخفى ان هذه ظاهرة في قائمة وبصري وقبلي وحمراء وفي الرجل ورجل ويشمل
والمجموع بالواو والنون فان المعرب في الاول ليس الا الجزء الثاني وفي الثاني
الجزء الاول وكذا في الاخرين فان علامة التثنية والجمع فيهما اعرب باعتبار
وتنبيه تاء مثل مع انه معرب باعرابين لانه قلت ما توجيه الاعرابين كلمة واحدة
وقولك فالاعراب ليس الا لتعدد والمقتضي ولا تعدد للمقتضي في كلمة واحدة في اطلاق واحد
قلنا قد يعتبر في الاعلام الاحوال التي يقتضيها الوضع السابق وهو باعتبار الوضع
السابق كلمتان وقال صاحب اللباب لا اعرب اخره محكي كما في تأبط شرا ولما
كان الاخر مشغولا والاول فارغا اظهر اعرابه في الجزء الخارج فاظهر اعراب ما بعد
غير الاستثناء في الغير فليس بعيد السه على الاعراب واحد ولا يخفى اعلا ان
الغرض من علم النحو معرفة احوال اللفظ وتصحيح اعرابه وما حال غالب اللفظ
واميل الى غالب الصنع لا يلايم ذلك الغرض ولا يخفى ان ذلك الاحوال لا يكون في كل
ما بعد لشرة الامتزاج لفظة واحدة كما قالوا وفيه انه لا اريد بالفظ احد من
ما يطلق عليه اللفظ كمرة الاستفهام لم يرد فيما في التعريف الا ما تلفظ به من الكلمات
ولا اريد ما كان نوع واحدة لم يخرج مثل عبد السه علما ولا اريد خصوص واحدة فان اريد
اللفظ عليه لا قلت اللفظة للمرة والمفهوم حصول ما يتكلم به مرة فقد لا
شبهة في جواز التكلم بعبد السه علما مرة بل يجب ان يتكلم به كذلك اللهم لا يقال
المراد بالمرة ما يتكلم مرة وليس فيه ما يصلح ان يتكلم به مرتين فخرج عن عبد
السه علما لاشتماله على كلمتين يصح ان يتكلم بهما مرتين وبقي مثل قائمة وتبكر لك فقد
صار اسما مسامحة ومجازا قلت لانا لا نسلم كون الشيء بحيث يفهم منه شيء وهو

ثلثة اقسام وضعية ان كانت سببا جعل جاعل وطبيعية وان كانت
بسبب حصول الدال في الطبيعة عند عروض حاله لها وعقلية ان كانت
بغير ذلك قوله كدلالة لفظة ديز المسموع من وراء الجدار اغانية ديز او
لوسمع ديز المسموع من زيد حال ما ثبت عقدية لم يظهر دلالة اولم يدل كما قاله
الشريف قدس سره فان وجود اللفظ يلزم ثبوت حقيقة لا من اللفظ
قوله اي منقسمة الى هذه الاقسام السبعة تنبيه على حصر اقوال الاقسام
واقسامها فان عادة وصورة للكلام قوله نخبة تقدم من السكوتي في معرض
بيان الاقسام ويتعلق به قوله لانه قيل ذلك الحصر عقلي وتوضيحه انه في قوة
تقسيم كل منهما دايرا بين النفي والاثبات كي يشكك الدليل ولو ابيت
عن انه عقلي فالظاهر انه قطعي اذ لتلك الاقسام مفهومات متحصلة سوى
ما افرغ في التقسيم قوله اما من صفة قيل التقدير هكذا اللاله حالا او دلالة
او لا لانها اما ان تفيد دلالة ولا يخفى ان تقدير الشرح مما يقبله الطبع السليم عامة
العقول واما تقدير قال او الدلالة فلا يناسب مقام تقسيم الكلمة ولا العقول
قوله الثاني حرف والاول اسم وفعل ويشهد على عدم صحة الحصر على الاول وعدم صحة
الحمل على الثاني لان حال الكلمة لا يخفى في الدلالة وعدمها ودلالتها لا يصح حمل عدم
الدلالة عليها مع ان الضرورة الى دعوى التقدير اغا تثبت من الثاني فلا يليق
التاويل فيه لان الاول واما التقدير الذي خالف مقتضاه قوله الا وكذا فصل
الا يدل يعني الدال قال السيد قدس سره التقدير في هذه المقام مبني على ملكوره به
من ان الفصل مع الذي تاويل المصدر ولو وضع بهاك المصدر بدله اصح لما
ما ذكره لكن النظر الى المعنى يغني عنه اذ ليس في معنى المصدر حقيقة ولا
يخرج عن قصد شيء من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى او مركب اليها



قوله الثاني الحرف الشيء المعروف لانه على ما قال اما كذا او كذا او كذا كان سائغا قال ما
الاول وما الثاني فقال الثاني الحرف والاول الثاكذا او كذا او كذا كان معطوفا
على الجملة الاستيناقية ولك ان تعطف اولا ثم تجعل المجموع جوابا وكذا الحال
في قوله الثاني الاسم والاول الفعل قوله لان الحرف في اللغة الطرف يقال حرف
الوادي اي طرفه قوله اي جانب مقابل للكلم والفعل لم يقل او شيء جانب
من الكلام لانه قد يقع فيه فلو زيد لا خير قوله لا يتغير ذلك المعنى المدلول
عليه بنفسه في الفهم عنها لما اعتبر المقارنة في الفهم عن كلمة فرع عن هذا الفعل
ما يقترن باحد الازمنة بحيث التحقق كضرب مصدرا وما يكون بينه وبين الزمان
مترتبة في الفهم كضارب انسانا وما يكون مقارنا في الفهم لا يكون فهمها في كلمة كما
اذا اتفق مع فهم ضارب فهم الزمان قوله ماخوذ من السمو وهو العلو اذ كي
اسما حال كونه مخفوفا منه واصل سمو بحركات السين ثم نقل حركة السين الى ما
بعد حذفها ليصح الوقف عليه اي بهمزة الوصل ليلا يلزم الابتداء بالساكن قوله
لاستعلائه على اخويه ولانه يرفع المسمى قوله وقيل من الوسم وبرفعه اشتقاق كي
وجمعه على اسماء فانه لو كان كي قيل لكان فعله وسمه وجمعه اوسام وارتكاب القلب
بعيد قوله تضمنه الفعل فيكون لانه من قبيل تسمية الدال باسم المدلول قوله وقد علم الواو
لاستمرار اضافة التسمية من لا يجوز الاشارة او للعطف على الكفرت لانه او للعطف على العلم
بالاكفار الذي افاده الدليل اي علم اكفار الكلمة وقد علم بذلك اي بوجوبه و
على هذا التقدير يحتمل ان يكون الواو للحال بذلك الباء للاستعانة ودفع
ايهام الاشارة موضع المضمر لزيادة التمكن في الذهن وكي ان انك فيه واضمار قبل
الذكر لانه اشارة الى استحقاقه التعظيم بوجوده قوله كل واحد منها اضافة
كل الى كل بمعنى اللام ويجوز التصريح بها واضافة كل ايضا اليها والاحد بمعنى اللام

لكن يبقى التصريح بها كما فعله وتسامح في ذلك لان الاضافة من شأنها لا يلزم فيها ما ذكره بخلاف
اللام لا يصح هنا بل يكفي اباحة الاختصاص الذي هو مدلول اللام كيوم الاحد وكل
رجل وكل واحد ومن ثم قوله منها للبقيني واجاز وجرور صفة لقوله واحد
وليس المراد هنا ما ذكره النحاة فان المذكور عند الاخباريين هو المعرفة الجامع المانع او في
معناه اتفاقا لان اكثر مجاميعهم الاستبيار لا يستلزم ان يكون له حد اصطلاحا
والمراد بالعلم في اللغة اللابن وفيه خير كثير وعند العرب جارية
بالخير جاز ان يقال في الذم لا فوت ه اي لا كثير خيره وفي المدح وجوده وذلك لان
العرب اذا عظموا الشيء عظموا الله سبحانه فقصدوا الى الاخير لا يقدر عليه
وقد يقال اللام للتعجب والمعنى تعجبوا من اللابن لمن امر ربه به كاملا
في العلم والقدرة الى غير ذلك من الصفات الكمالية الكلام لم يعطف على ما قبله
لانه فصل اخر من الكلام في اللغة ما يتكلم به ثم استعمل استعمال المصدر فقيل كلمته كلاما
كاعطى عطاء مع شيء في الاصل ما يعطى لفظ تضمن الكل جزئيه اي يكون
كل واحد منهما في ضمنه وان التثنية اختصار العطف فكانه قال كلمة وكلمة فيكون لو
جعلت البناء للاستعانة لم يحتج الى هذا التاويل لانه اقتضى بالفعل مجموع الكلمتين والاسناد
والتضمن مجموع كلمتين ولو جعلت بعض مع اصبح الى التاويل اقتضى بالفعل كل واحد
من اجزاء الثنية ويرد عليه ان الكلام لفظ حقيقة بل مشاهدة ولو لم يجعل جزءا
لم يكن الشرح اصبح الى التاويل فلا يلزم اي اذا فسرها فيما اذا ترك الكلام
من كلمتين فقط اي تضمنا حاصلا بالمصاحبة ويجوز ان يكون الباء للالصاق
اي تضمنا ملتصقا بالاسناد والاسناد نسبة احدى الكلمتين اي فهم احدى
الكلمتين او نسبة مدلول احدى الكلمتين حقيقة او حكما الكلام الكمية ما
يصح وقوعه موقوفا لا يقال كيف يخرج عنه الاسناد الذي في الشرطية لانا نشترط

تنبيه

باول بان يقال ح

تنبيه للجزاء على زعم بعض ورعمهم ولذا قالوا ان الاسناد اليه من فوائد الاسم
وقال ولا يتناول نحو ذلك الذي اسمين اوشبه فعل واسم ولو بعد المرابطين الشرط و
الجزاء كما حققه السيد قدس سره كما يخرج عنه قطعا ان لا يصح التعبير بما طرفي الشرطية
بعدده والدليل على ان المراد بينهما صرف فوك ان فرشتني فرشتك ولم يوجد
ذلك فرب المخاطب كيف يفيد المخاطب اي ما من شانه ان يقصد به افادة
المخاطب فائدة يصح السكوت عليه اي لو سكت المتكلم عليه لم يكن للاول
بتخلية حال ونسبة الى التصوير في باب فائدة فدخل فيه اسناد الجملة
الواقعة خبرا وصفة او صلة ودخل ايضا اسناد الجملة التي لم تقع احد هذه
خرجت المهملات المفردة اما المركب من الكلمتين ومراصلهم كيخرج
سواء كانت خبرية اي محكية بها في الواقعة او انشائية اي غير محكية
بها في الواقع في حكم المفردة لان النسبة في تلك المركبات بجملة فيخرج التعبير
عنها بما يفيد الاجمال وهو المفرد اعني قائم الاب اوفي فانه في حكم هذا
اللفظ ولا يصح قوله بان الالفاظ موضوعة لانفسها حتى يحتاج الى هذا التاويل
لما حققه السيد الشريف من ان الالفاظ غير موضوعة على نفسها بل قد تقصد بانفسها
لا يرد ان في نحو السامع فيحكم عليها وليس كذلك فليست الالفاظ الواقعة شبوتا
في الالفاظ المهملة وهو عوارض وصفية احكاما لانفسها بما لا يقوم عليه لانه مسكوت
مباحث الالفاظ قلت انما لم يكن الالفاظ موضوعة لانفسها لم تكن اسما فلم يصح
الاخبار عنها وقوف التنوين يرد قولنا ان الالفاظ علامات تاويل الاسم
ثبت احكامه وخواصه او الاخبار عنها وقوف التنوين يرد انها من الاضافية
للام بمعنى انها لا يوجد عليها وجه لان غير الاسم اذا كان ذلك الغير موضوعا عاطفي ومستعملا
فيه اما اذا لم يكن كذلك فجاز الاخبار عنه وقوف التنوين له والالفاظ كلها متساوية

الاقدام في ذلك مثلا تقول من حرف جر وضرب فعل ماض وضمير متصل
اعلم ان الكلام المصطلح في النحو ضربان يسمى احدهما افادة بالمجموع كلام لا يخفى انه
يلزم عليه ارتكاب تحقق افراد من كلام في هذا التركيب اصطلاحا او
واصطلاحا او جملة قسمية فان الكلام هو مجموع القسم والجملة القسمية لتاليف
او شرطا فان الكلام هو الخبر المدلول عليه بالشرط وجوابه او
الخبر كما مايل الكلام هو المجموع بخلاف الكلام فانه لا يصدق عليه لان
الكسائي فيه وسيلة عما يعم المتقدم بذاته وذلك اي الكلام اشار بذلك
الى الكلام لانه تعريفه او الى المتقدم او الى الكسائي كما قيل لان الكلام موصوف
للكلام وبصدده ولان قوله ولا يتم اشارة الى تقسيم الكلام بعد تعريفه كما ان قوله
وهو اسم وفعل وحرف تقسيم للكلمة بعد تعريفها واعترض فيه بانه اخص للغاية بث
ان الحد لان التركيب العقلي في الاثنين يرتقي الى ستة الا في ضمن اسمين حقيقة
او حكما وذلك من قبيل تحقق العام في ضمن الخاص فلا يلزم اتحاد الطرفين واعتبر وا قوله
الا في ضمن اسم آه واما تقديم هذا الكلام على الفعل مع انه اشارة الى الجملة الفعلية لاتحاد
الكلام التقديم واما تقديم الفعل على الكل كما في بعض النسخ فغير موافقة الاذكر للواقع
لتقديم الفعل على الفاعل بتقدير اصله المنقول الى الانشاء قبل التقدير او بعده
اي الكلمة والا فدخل في تعريف اسم كلمة والدوال الاربع والقرينة على ذلك قبل
الكلام من اقسام الكلمة كائن في نفسه جعله صفة لمفعول سواء ربط ضميره الى ما هو
الى معنى وهم يجعله ظرفا للغو الاول او حالا من ضميره فيه فيكون معناه على الاول مدلول نفسه
او نفس ذاته وعلى الثاني في حال كونه معتبرا في حد ذاته لان في جعل في بعض البيوت ضلالا
مذهب المحققين وهي اذا غير مشهور في التعريف وان الدلالة الوضعية غير ثابتة للفظ
في حد ذاته بل هي ثابتة له بالقياس الى الوضع مع انه صحة تلك المعاني منتفية

على قصور


الى الغير وذلك الاصباح قبل الوضع السابق على الدلالة وبالوضع ثبت
حاجة اخرى بالذات واللازم من ذلك تصوره في الدلالة فان كثيرا من المعاني
الاسمية يتوقف على تصور الغير ولنبين امنها بقياس في ضمن شكل القسمة
المرجع في ضمير الغائب والخطاب والتكلم في ضمير المخاطب والمتكلم والاشارة
في اسم الاشارة وغير ذلك وبالجملة توقف فهم المسمى على شرط لفظا كالاين
او غيره لا يستلزم تصور في الدلالة كما لا يستلزم ذلك التصور توقفه
على الغائيل والفاعل صادق على معنى باعتباره في نفسه اي ملكوظا في حد
ذاته لا في ضمن غيره كما في مقابله كقولك الدار في نفسها اي الدار
الملكوظا في حد ذاتها او ملكوظا في حد ذاتها او بسبب هذا الحكم في
حد ذاتها لا باعتبار امر خارج عنها من كونها في وسط البلد او قريبة
من بيت فلان اعترض عليه الشيخ الرضي ولا يقال في مقابلة قولك
قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا هذا يقال لان في نفسها وعلى
لا يجاب عنه بان ليس مقصوده ان مفرد من لفظ في موصوفين وجد
بل لا تتصور ذلك لان كون المعنى ملكوظا في نفسه وملكوظا في غيره متغايران
الدوار فانها غير قابلة لان تنسب الى الغير بنفسها مع كونها متى كان المقصود
التشبيه بينهما باعتبار الخارج تارة وعدم اعتباره اخرى وان استناد
كما ان في الخارج موجود الخ اي كما ان الموجود الخارجي قد يكون وصفا لامر تابعا له
وقد لا يكون كذلك الموجود في الذهن قد يكون تابعا لامر في الخارج وقد لا
يكون وفيه تشبيه المعقول المحسوس بمظنة منه وجه افراد لا يستعمل له لفظ في وجه
به عاش به المعنى الحرف التابع لامر العرض القائم بالجوهر التابع له صح ان يشبه

من الاضافية بخلاف المعرف فانه لا يجوز له ان يكون مستغنيا في معناه
تشوف الخصوصية من ضمه مع العينية والا لصح الاخبار عنه كما يصح
الاخبار عن البتداء بالنكرة وفيه تامل ﴿ باعتبار معناه التضمني
(قوله) يعني المراد بالمعنى ما يشتمل المعنى النفسي فيدخل فيه الفعل ويحتاج الى
قوله بحيث لم يكن غير مقترن ولو اريد المعنى المطابقي لم يدخل فيه لان المعنى
للفعل باعتبار اشتماله على النسبة غير مستقل فلم يتجه الى لا يخرج بقوله غير مقترن
﴿ باحد الازمنة الثلثة يعني زمان انت فيه وزمانا قبله وزمانا بعده وشهرة
امر باكتفت مؤنثة التغيير ﴿ وهو صفة بعد صفة للمعنى او حالا عنه والاول
بعيد ﴿ والمراد بعدم الاقتران اي المراد بعدم اقتران المعنى المستقل لا يوجب
ذلك العدم ﴿ بحسب الوضع الاول اي الوضع الغير السبوق سواء كان ذلك
الوضع وضع اسم او فعل او مركب فدخل فيه يزيد يشكر على بن لان معناها
العلمي غير مقترن باحد الازمنة فالمراد عنها بحسب الوضع الاول وذلك وضع
الفعل ودخل ايضا اسماء الافعال لان معانيها المقترن باحد الازمنة بحسب الوضع
الثاني غير مقترن باحد الازمنة فالمراد عنها بحسب الوضع الاول وهو وضع اسم او مركب
اسنادي او جار ومجرور كما سيظهر ﴿ وخرج عنه الافعال الناسخة فان
وان مثلا في ازمان مقترنة باحد الازمنة في الوضع الاول وفيه بحث لان
معانيها بعد الانسلاخ الى انشائية وتلك المعاني الانشائية غير مقترنة باحد
الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول ويمكن ان يدفع بان المراد عما كان اقتران المعنى
المستقل بذلك خرجت عنه تلك الافعال لان المعنى المستقل في تلك الافعال ليس
الا ما يقارنه صفة الانشاء وبحسب الوضع الاول مقترن ولك ان تقول المراد بعدم الاقتران
عدم الاقتران المعنى المستقل بحسب اصل الوضع فدخل فيه يزيد ويشكر على بن لانهما

بحسب الوضع

بحسب الوضع العلمي غير مقترنين باحد الازمنة وخرج ايضا اسماء الافعال
لانها بازاء المعاني الغيبية ولا يكون الحكم بالمجيء بحسب الوضع الا بقياس
على التغليب فالمراد بحسب الوضع قد يكون مركبا وخرج عنه الافعال الناسخة
من الزمان بناء على ان الوضع لها بازاء المعاني الانشائية وان كان القول بان
الوضع لاسماء الافعال هي المعاني الغيبية للافعال الناسخة للمعاني الانشائية
بعيدا غير مرضي للمصنف كما يقتضيه ظاهر عبارته لم يسلك نهج الطريق ولهذا
لم يجب ايضا عن شبهة اسماء الافعال بانها بمعنى الصادر التوصف معانيها الافعال
ولانها موضوعة للافعال الاصطلاحية لما عابناها قال الشيخ الرضي العرب الغيب
اي الخالص ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظة اسكت ﴿ فدخل فيه اسماء
الافعال التي حملهم على ان قالوا انها ليست بافعال لعدم لحوقها للافعال صيغة وقبولا
طلا تقبل الافعال كالتنوين ولام التعريف وكون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا
﴿ كذا رويد فانه قد يستعمل مصدرا كقوله رويد زيدا وهو منصوب اراوده
اراوده اي رفقا تصغير ترخيم اي ارفق رفقا ولو كان صغيرا قليلا ﴿ اي غير
عربي اي لم يثبت استعماله مصدرا لكنه شبيه لا يكون مصدرا الى الاصل لانه لو
قام دليل على كونها مفعولا لانه لا معنى الافعال من اصل او شبهه ما يكون احدهما
المعاصر للمخاطبة بينهما وزنا ولا كذلك باعتبار انها من كذا رويد زيدا ﴿ على ان
قوقات فاصل لهيهات كقوقية فان قوقية مصدر قوقت الدجاجة قوقا
اي تصويت قوقات وقياسه على وزن فعلل فعللة وفعلا ﴿ كذا امك زيدا اي
تقدم وعليك زيدا اي الزم ﴿ فانه على تقدير اشتراكه وهو الراجح على
ما قيل من انه للكمال حقيقة وللاستقبال مجازا او بالعكس ﴿ ومن فوائد خبر
مقدم للاهتمام به او للتعجب او مبتدا كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى ومن الناس

ذكر قوقات فاصل لهيهات كقوقية فان قوقية مصدر قوقت الدجاجة قوقا
اي تصويت قوقات وقياسه على وزن فعلل فعللة وفعلا كذا امك زيدا اي
تقدم وعليك زيدا اي الزم فانه على تقدير اشتراكه وهو الراجح على
ما قيل من انه للكمال حقيقة وللاستقبال مجازا او بالعكس ومن فوائد خبر
مقدم للاهتمام به او للتعجب او مبتدا كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى ومن الناس

من يقول امس ولا يسعه ان يقال يفهم مما ذكر اقل من العشرة قلت مذهب
سيبويه جمع الكثرة على كثرتها الى ما يناهز العشرة قالوا انها تبلغ قريبا منها
ثمانين ومذهب السيبويهية بعضهم ان صيغ الجمع فلو وقفت على معرفة
لكانت البتة انعالية يشهد عليه قولك هذه امس الدابر ومن الاسماء
لا يقال يفهم منه انه لو لم يأت بمن لكان الكلام كذبا كما ان الكلمة عاري عن التثنية مع انه
لا يصح لان مرتبة اقل جمع الكثرة عشرة لا ما نقول لا نسلم لزوم ذلك وبيانه بالسلم
فلا نسلم ان اقل مرتبة العشرة اذ لا فرق بينه وبين جمع القلة في ذهاب جانب
القلة وبين مسلم فكثيرا ما يقوم كل منهما في مقام الاخر فذلك مجاز غير غريب
وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره تقسير ما يخصه يختص به جزء السبب
واعلم ان يعقل ما يوجد في الشيء ولا يوجد في غيره اشارة الى ان المناسبة بين المعنى
اللغوي والسبب ان يأخذه فيه ويسمى الشيء باسم كون التعريف باللام لاداء المعهود و
امتياز صياغ بعض ما عدا اصلا وهو الجنس والعرف العام وقال لا يخفى ان
لفظة ما بالنظر الى المحل يشهد احتمال ولا يخفى ان الى آخره لو كان بالمعنى
العرفي كما هو ظاهر الامر واطلاق الشراح عليه ويؤيده لفظ الكل بالكل
عند ذكر ان منها من قبيل التسمية المشهورة وهو ذكر الجزء واراده
وهو قول اللام اي اللام باعتبار وهو قولها واغا قال ذلك لان المباشر
للكلم بالاختصاص لا يكون ذلك الاختصاص والاضافة للكلام بها ولا بقرينتها
اي اللام المؤثر اختراز عن لام الامر ولام الابتداء فخال اللام فيها يدل من
المضاف اليه او للعهد الخارجي او الذهني والتغيير بيان للواقع لانها لما استعمل اللفظ
فيه لكان كاشفا للتفهيم لغة غير وضع فيشمل من طس وكشف ملا ايضا ظرف
الندا ء لكنه لم يتعرض له لظهور اختصاصه بالاسم عقلا فان القابل للنداء ليس

الا بعض

الابعض الاسماء في مثل قوله صلى الله عليه وسلم في جواب حميري قال امرء امير
اصبهاني في السفر لعدم شهرته ولاختصاصه ببعض اللغات وجواز
ان يقول لا اليم ليست للتعريف بل صح بدل من لام التعريف وفي افتياره
اي في ضمن افتيار اللام على حرف التعريف او في افتياره اللام على الالف واللام
هذه الكثرة في اللام وحدها الان تفيض التعريف التشبيه وحده ليلة حرف كالكاف
تكذا وليل تفيضه ليتوافق التفيضان في اسدل ويتوافق وليلا هي زيدت
عليها الهمزة الموصل مفتوحة مع انها مكسورة في سائر المواضع لان الخفة فيها
مطلوبة للكثرة استغنى بها اي انها ال كهل وبعضا لو لم يكن كهل كان احسب
كسر الهمزة وفيه لا عذره قد سبق في انها الهمزة بضعفه تشوح فوقه في
الوصل والعلامة لا كذلك لانه التعيين من كمت تحلى بعض الاماثل بالفاء بعض
شروح المختصر الذي صنفه الزمخشري لا اللام الداخلة على اللفظ الذي اريد به معناه
فهي لتعيين المعنى المستقل ومغيرة في الجنس والعهد لا اللام مطلقا فانها قد تدخل
على اللفظ لا لتعيين فيه فلا عهد ولا جنس كاللام الداخلة على المعرف بالتعريف اللفظي
يدل عليه تطابق سهلا فانوا به وفيه انه لا اريد بالمطابقة معناها الحقيقي لم
لا يدخل اللام على الكلم مستعملا في معناه المجازي وليس كذلك والوارد بها
دلالة غير بقية خمسة لزم جواز وخول اللام على الفعل الجرد عن الزمان والاسنة
وخولا تيس اللام الا لا يقال لهذا التعليل ولو اقتضى جواز وخوله عليه لكن
اي عرف وخولها عليه الحالة التي اقتضاها وضعه بخلاف اللام فان كلتا حالتيه صحيحة او
يقال لا يصح تجريد الفعل عن النسبة وكذلك سائر الخواص الخمس اعلم ان تلك
الخواص كما انها ليست بشاملة ليس الكثرة خاصة حقيقية بل اضافية لوجودها
في غير الكلم اذ لم يرد به معناه نعم الخواص الاربعة اي المعنى لا يوجد فيه ولذلك طوى

بيان الاطراد والانعكاس ثم اعلم ان اختيار هذه الخمس للاقتصاص من خواص
كثيرة فان اللام تختص بانواع التعريف والجر للاختصاص بحروف الجر وهي كثيرة
والتنوين للاختصاص باضافة ومعانيها والاضافة للاختصاص كونه مضافا
ومضافا اليه والتعريف والتخصيص والتخفيف والاسناد اليه للاختصاص
كونه موصوفا وذا حال ومفعولا ومميزا وايضا تلك الخواص مزايا كثيرة
مبنية في على اضافة لانها وجدت غير مباشرة الخواص وقوله والجر
بالجر كما هو الظاهر الدال على الاضافة اليه وقد يكون عطف على اللام
لفظا او كلمة واوارد بالجر مصدر جر مجهولا كان عطفا على قوله
اللام وقس عليه التنوين واما تقديم الجر على التنوين مع ان بينه وبين لام
التعريف مناسبة التقابل لانها اجتمعا في كلمة كان التنوين متأخرا عنه
في الوجود واما تقديم اللام عليهما فلان المصدر موقوفا واما تقديم الثلثة
على ما بقي فلان لفظية وهي اظهر من المعنوية في الدلالة على الاختصاص
واما تقديم الاسناد اليه على الاضافة فلانه مدار الكلام وتضمنه خواص
كثيرة لانه اثر الجر اي حرف اثره الجر او حرف يجر معنى الفعل الى الاسم ويفيد
الاول حرف الجزم واما الاضافة اللفظية اي اما الجر الذي ليس
حرف الجر كما في الاضافة اللفظية فلانها فرع اولانه لا يكون الا فيما كان فاعلا
او مفعولا والفعل وشبهه لا يكونان كذلك بان يتضمن بيان لمى لغة تابعها
مقصورة على وجهين اعني ما لا يتضمن بعض معاني الاسم وهو الذي يتضمن الاضافة
المعنوية وذلك القسم ايضا ليس الا الفعل لانه اي حرف لعدم الاستقلال غير صالح
لان يضاف اليه شيء وانما يتبين الامر بزيد على الاصل الذي يتضمن الاسم بان يوجد الفعل فحواه
واما ان يكون الشيء مسندا اليه للاول الاسم مسندا اليه كما يقتضيه سياق الكلام

والا فلا الحكم بالاطراد وتوجيه ذلك لا الى ما قد يذكر ويراد الحكم عليه لا
يخصه بل بشموله فكانه قال والاسناد الى نوع الاسم ومطلقا باية لغة كانت لانه
انما افتقر من لا يقال كون الشيء مسندا اليه ولا يتعرض فيه للاوصاف له
في الاقتصاص وهو الشيء اولا الحكم المتعلق بالمضاف فيعتبر قبل الاضافة
ثم تعتبر الاضافة كما يقال في علامة الرجل لحيته لا معناه علامة الرجل اللحية
واللحية مضاف اليه كذلك فالاضافة لتأكيد الحكم فلذا العدول عنها معناه
في خواصه الاسناد الى الشيء وذلك الشيء هو الاسم وبالجملة كي لا ينظر الى
المطلق حتى يكون الحكم غير اسوء كان ذلك النظر قبل النظر الى خصوص
المضاف اليه او بعده والعدول يرجع الضمير الى الشيء المذكور في الطبيع وفي
اللفظ بعيد لان الفعل مع انه اعرب لا لفظة مع الفعل مناسبة اي امر
مرتبط به لا غير بخلاف معنى الاسم فانه لا لفظة لا على وجه مناسبة الى الشيء فهذا
كان صالحا للمتقابلين من التعريف والتخصيص واعراد بالتخصيص تقليل
اشتراك الافراد ولا يراد بالفعل الا لفظية فلا يقبل التخصيص وفيه تأمل كيف
لا يقبل حرف يوم زيد به نفس الطبيعة ولا شبهة في ان هذه الاضافة للتخصيص
ولا يخفى ان هذا النوع من التخصيص جار في الفعل كتخصيصه بالظرف والحال
مرادا به فيه باعتبار معناه المصدري وهو مع اسم شيء يوجد الا ان اسم فاعل
المصدري سواء كان في قالب المصدر او الفعل صالح لذلك التقييد وكيف لا واصل
المصدري هو الدال عليه بالفعل مطروف للزمان الذي هو مدلول عليه بالفعل ايضا
لو صح ذلك لم يصح النقض الآتي بمرت بزيد فان المرتبط هو الدال لا الباء ليس
بين المرور وزيد والتخفيف وذلك كحذف التنوين او ما يقوم مقامه مطلقا بوجه
شيء من ذلك في المعنوية واما الحسن الوجه فمحمول عليه فتدبر واعلم ان

الاضافة بكون الشئ مضافا له اى لا يمنع باعث للمضاف و المضاف اليه فيها
والعام كجيء في مقابلة كون الشئ مضافا اليه اذ لا دليل على تقدير اليه والمطلق
على المضاف اليه بعيد ولقوله قدس سره فالاضافة بتقدير حرف الخ مطلقا
ولان المصدر في عبارة المفصل بين هذين الاحتمالين حيث قال والاضافة كذلك
يعني من خواص الاسم يريد بها الاضافة مطلقا فان اسم الزمان يضاف الى
الفعل واغا اراد المضاف اراده الجميع لانه يضاف الى الفعل بتأويل المصدر
لا قلت كيف يصح اراده الجميع من الاضافة قلت لا شتراك في لفظ المضاف بين قارة
معينة تارة الى الطرف وتارة الى اخر فتعلم بهذا انها كجوز لا يتصور مجردة عن
خصوصية الطرفين اذ لفظة الاضافة موضوعة لها او بهذا لا الاطلاق الاضا
فة
على قدر مشترك مع مجاز فيه وحمل اللفظ على اراده تها على سبيل البدل بعيد قال
الفعل او الجملة اشارة الى اختلاف النحويين وذهب بعضهم الى الاول كما تشتهيه وذهب
بعضهم الى الثاني قال الشيخ الرضي الظاهر ان المضاف اليه يقع كقولك اتيتك يوم قدم زيد
الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما لا الاسمية في قولك اتيتك زمن الحجاج الامير حتى
المضاف اليها واما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه لقرائن في الجملتين
قال وقد يقال هذا بتأويل المصدر ينبغي ان لا يكون هذا القول مرضيا ليكافي
السابقين من اختصاص الحرفان الجر لازم للاضافة اليه واختصاص اللازم مستلزم
لاختصاص الملزوم وليكافي قوله اعم فيما سيأتي في المضاف اليه لكل اسم ولان
مفعول الفعل كما ذكرناه يأتي به على الاضافة كما يأتي في الاسناد اليه قال الشيخ الرضي
قيل والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعريف المضاف به مع خلو الفعل من
التعريف كاتيتك يوم قدم زيد الحاج او الساعة واما فلا اتى صحيح بهذا المعنى
ويجوز مثله ظاهرا قال وهو معرب في الاعراب بعني الاظهار او الازالة الخ

وهو محل

وهو محل اظهار الاعراب او ازالة فساد الالتباس او في اعربت الكلمة اذا جعلت
الاعراب فيها والوجه ظ لان الاعراب العرف باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه لان
القياس معرب بكسر الراء كذا في الاصناف وفيه انه لو جاز اخذ صيغة منه لجاز ان يجعل
اسم مكان لا صيغة حتى يلزم القياس حاذكره قال ومبني من البناء المقصور فيه التوار
وعدم التغيير وذلك لانه شبيه صورة وقالب هيئة لا يتغير البناء بالبناء قال فالمعرب
الغاء التغيير والمصحح لدخول الغاء الموصولة للتعقيب على كون ذكرك الخبر
بعد ذكر المخبر قال الذي سموه قسم من الاسم يعني به الام الواضعة على قسم القسم للعهد
والاشارة الى القسم الذي سموه الاسم المعرب وذلك لانه ذكر احوال الاسم الخاص
قال ان الاسم بقرينة المقام ويشير به ما يقال من الاستعارة غير ظاهره لانه يصدق
على مبني الاصل انه مركب لم يشبه مبني الاصل لان الشئ لا يشبه الا بسبب
خفي وكل يشير في به ذلك النقض يشير في جوابه تركيب يتحقق معه العامل او
لا عامل لمبني الاصل فذكر الاسم للتحقيق وقيل في رفعه اما لا يسلم لزوم
مشابهة الشئ لنفسه لان لك ان عائشة تشبه بعضها بعضا وفيه بحث لجواز
ان يقال ان الشابهة المنفية هي الشابهة الموجبة للبناء وهذه الشابهة منفية
عنه والا لزم الدور ولزم ان لا يكون بناؤه بعارض الشابهة قال الذي
ركب مع غيره المركب يطلق على معنيين المفهوم من الشئ ويستعمل هنا وعلى
يجوز المعنيين ويستعمل عين المركب بالمعنى الاول زيد في قام زيد وبالمعنى الثاني
يجوز قام زيد كما يقال لاحد الجزئين زيد ويجوز عمار ويجوز واعترض عليه بان المتبادر
من المركب هو المعنى الثاني والالفاظ في التعريفات محمولة على المتبادر فالظ
صدق التعريف على مثل بعلبك قال تركيب يتحقق معه عامله لم يقل تركيب
مع عامله ليخرج ما عامله معنوي ويصير الايراد بتركيبه مع العامل انضمامه

معه بعض تحقق العامل معه ق الله لم يشبه احكم بمناسب فسر الاشباه الله رسو المشاركة في الكيفية بالمناسبة التي بين اعم منه لان خصوص شيء لذاته ولذلك لان طابع الاعراب هو الشائع لخصوصية الاول ولذا قال واعم فالمناسب ق مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبنية في كثير المعنى فلا يلزم في التعريف جهالة كما يلزم فيه اذا فسر المناسبة بالمناسبة التي لا حقيقة ولم يبين فان للتوقف عرضا واسقاطا وليس بمقصود هنا مراد ق اي المعنى الذي هو الاصل في البناء لم غير بما هو اصله البناء لانه بهذا المعنى لا يختص في الشائعة لان اصل جميع الافعال البناء وانما اعرب منها ما عرض له الشائعة بالكلام ولان فيه حرف العبارة عن لفظ لان المتبادر من مبنى الاصل انه مبنى وذلك كب الاصالة ه ولا العرض والمتبادر من ما اصله البناء لا اصله لا يبنى كما هو اصله او عرض له الاعراب ق وهو ما حاصله ان كل واحد من المعنى وزاد بفهم الجملة من حيث هو جملة ق فاعتبر العلاقة اي يعني لا العلاقة اكتفى في تحقق العرب بكونه قابلا لوجود اسباب الاعراب فيه كسوء وجوده كزيد في قام زيد اوم يوجد كزيد وهم لم يكتف بل زاد مع القابلية وجود الاسباب اي بها يتحقق الاسم لان يعطى الا وهي التركيب وتحقق العامل معه وعدم المشابهة لمبنى الاصل ق عند الجمهور كما نهم وتعوا في ذلك ان لفظ العرب ووجود الاعراب اخرجه فاده فتوقفوا في الكيفية العرفية ذلك ولم يوفوا من عوارضه العارفة ق فان العارف باحكامها كذلك ان معرفة تبع والسماح منهم مستغن عن تعليم ما لجهة المدلولية بسبب كخلاف من لم يسمع اصلا او سمع ولم يعرف احكامها فانه محتاج في تعلم الحد لان وذلك التعلم لا كان مع ليس قولك تعلم علم النحو او كفاية عنه على اختلاف فيه ق فالمقصود في معرفة لان اشار به الى





لا يبين خلل التعريف فيما هو المقصود من التعريف وبيانه ان المقصود في تعريف العرب ان يعلم العرب بوجه صالح لان يكون وسطا للحكم بان هذا او ذاك مما يختلف آخره باختلاف العوامل بان يقال هذا معرب وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل فهذا مما يختلف آخره باختلاف العوامل وكما شبهة في حصول الوجه الصالح في تعريف احد لقصد ان يقول زيد في قام زيد معرب اي مركب لم يشبه مبنى الاصل وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل فزيد مما يختلف آخره باختلاف العوامل بخلاف تعريف الجمهور فان الوجه الحاصل منه غير صالح للاتيان وسطا للزوم تقديم الشيء على نفسه في ضمن الدور اولان ضمنه وذلك لانك اذا قلت زيد في امثال هذه المذكور معرب اي مما يختلف آخره باختلاف العوامل وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل فزيد مما يختلف آخره باختلاف العوامل لزم ان يكون المعرف عين المعرف والصغرى متوقفة والنتيجة متأخرة عنها ابتداء او بواسطة لما يلزم تقديم الشيء على نفسه فذكر الشارح المعرف بوجه في معرفة العرب اي في معرفة ان هذا او ذاك معرب بالنتيجة بين حصر لا يعرف انه ما عرف انه معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل او الى الوسط بوجه حاصله بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه اي سبب مفهوم الاختلاف وتعريف مفهومه به فان التصديق بان هذا معرب متفق على تصور العرب الحاصل بسبب تعريفه بالاختلاف لا يقال المعرف بالنتيجة والنتيجة منفصلة فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه لانا نقول لا مرض للاجمال والتفصيل في التوقف فان حكم بنفي مفهوم الاختلاف متوقف على تصوره وهو واحد في صورتي الاجمال والتفصيل وهذا ظاهر لا ستره عليه ق حقيقة او حكى المراد بالتبدل الحقيقي تبدل ذات الحال وبالتبدل الحكمي تبدل دلالة المقصود مع بقاء الذات فان هو التبدل في حكم تبدل الذات ق او صفة اي حالة شبيهة بالصفة لا صفة حقيقة لان الحركة لا تقوم بالحرف بل بتقوم بما يتقوم به الحرف لكنها تابعة له ق باختلاف

العوامل لا تفيد الا فاعل اضف اكان صفة لا يجمع على فعل فكيف فاء جمع عامل على
عوامل اجيب بانه صار اسما ش اما اضافته الخ يجيء في حكم اعرب اختلاف منونا ومنا
ومعنى باختلاف العوامل الداخلة على المستغنى عنه كجاءني زيد ورأيت عمرا ومررت ببكر
وانما خصصها اختلافا بالمذكورة في العمل كما يأتي عنه العنوان ش اي تختلف لفظ اخره اما
صورة اخره او تقديرا ان يختلف اخره بحسب التقدير سواء كان في تقدير حركة الاخر كما في
مسلمين او تقدير الاخر وتقدير صفته كما في عصا وقاض او في تقديره بالصفة فقط كما في
صبل وغلام فان اخرهما لا يتغير في قبول الاعراب بحسب الغرض والحكم وان كانا يتغيران في
قبوله بحسب الذات ش اي تختلف اختلاف لفظا او تقديرا ان اختلاف منونا كما في
الصورة او في التقدير على مر وانما لم يقل اختلافا ملفوظا او تقديرا بحسب الصوت لان
اختلاف ملفوظا مجاز اما باعتبار سببه لو جعلت الحركة لفظا ولم يجعل تقديرا لفظا او تقديرا تفضيلا
للعوامل اي سواء كانت العوامل ملفوظة او مقدرة لان العوامل لا تختص في الملفوظ او المقدر
لان قد يكون معنويا ولانه لا يلايم قوله الاتي التقدير واللفظ في بيان ضبط اعراب الاسماء
وفيه كلام لان لفظا اشارة الى ما يشير اليه قوله لفظا او تقديرا ش رأيت اخاه ومررت
باخيه ورأيت صبلا ومررت بصبل ش وقولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين اي مولول
بالنون بحسب الصورتين فاحفظ لان ظهر لشمولها للمثنى والمجموع ش علامة النصب اي علامة هي
النصب الذي دل على المفعولية وقس عليه علامة الجر ش فان قلت لا يتحقق اختلاف
لان اخر الاعراب والعوامل اخر اركب الخ قوله مع عامله ابتداء لان قلت التركيب مع العامل
لا يكون الا اذا كان العامل لفظيا فيجوز ان لا يكون التركيب مع العامل ابتداء مسبوقا بالتركيب
الذي يتحقق معه عاملا ان معنويا فلا يتحقق الاختلاف في اخر المعرب وفي العوامل
المجيب بان المراد باختلاف العوامل كما مر اختلافها في العمل وذلك لا يوجد في عاملين لان
عمل العامل المعنوي ليس الا الرفع قلت سيجيء ان حكم اخر حاصله ان حكم الشيء لا يلزم ان



يتوهم لا زاله لان قلت يجوز ان يتحقق الاختلاف بالعامل باحد الازمنة وهو يكون لازما
للمعرب وان لم يكن قيل تقييده بالظرف لازاله تلك اذ هو ظرف للكلام في الظاهر بلا
ضرورة مع انه بعد ذلك التقييد ايضا غير لازم لجواز ان لا يتحقق معرب لم يتحقق معه
عامل في شيء من الازمنة نعم قابلية الاختلاف بالعوامل من لوازمه وان كان اصل
فعلية الاختلاف لم يتعرض لتحصيل المراد باختلاف الاختلاف الاول مع يشمل اختلاف
الذي سيبدؤه اي حاله السامع وباختلاف الشيء الوصول وقد عبر عنه بالاختلاف للتغاير
وبالعوامل بحسب العامل فان اللام اذا دخلت على الجمع قد تبطل معنى الجمعية ولا يخفى بعد ذلك
كله ش غاية الامر ان يقال ان هذا الحكم لا يكون في خواصه اثنا عشرية اي في خواصة الاضافة
بالعكس كما في البيت وانا قلنا ذلك لوجوده في الصاحبي ولذلك قال صهيبا حكيما ولم
يقل خاصة ولا يخفى ان القول بانه ليس في خواصه اثنا عشرية مبني على ان لا يتحقق في الصورة
المفروضة عوامل في الازمنة اذ لو تحقق فيها عوامل في الازمنة كان خاصة
شاملة لفظ ما هو معرب لكنها ليست شاملة لكل معرب ش اي حركة او حرف
كان القرينة عليه شهرة امر الاعراب بانه حركة او حرف او مكسنة كره في ضبط
اعراب الاسماء ولا يخفى بعده ش فتختلف اخره به اعترض عليه بان التعريف غير جامع
لان تغير مسلمان ومسلمون ليس في الاخر اذ الاخر هو النون واجاب بان المراد فيهما
كالتنوين في الجر ولعلهم اراد وا به ان هذه الكلية لما وجدت في بعض الاوقات جاز
ان يحمل الوصف السابق عليه بالنظر الى هذه الكلية في حكم الاخر وان كان بالنظر الى كونه
علامة التثنية والجمع ليس في حكم الاخر وانما قلنا في بعض الاوقات لانه قد لا يوجد بعض التنوين
في الجر في المثنى والجمع المعرفين باللام لامتناع اجتماع اللام والتنوين ش
ذواتا او صفة اما اختلاف الاخر اي كقوله ذاتا فلما يتحول واو ابوك الى ابا ك
واما كقوله صفة فلما يتحول ضمة زيد الى الفتحة ش لا يرد ان العامل المقتضي لكونه اوصف

كونه معربا كما ذكر في الكشية لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة
فالاولى ان يستند اخراجها بالبينة القرينة المذكورة في الباء الجارة واتفاقهما على الوصول على
عمرو بها استقل اغناق فالاولى ولم يقل والعطف جواز ان يكون الباء للالة فيستند اخراجها
اليها اما اخراج لام العامل فلان الكاف فجعلوه بمنزلة العلة المؤثرة ولهذا سموه عاملا وليس
علة مؤثرة بالحقيقة لان التاثير للمتكلم وهو علامة لتاثيره واما اخراج اضافة الاله
الشيء سبب قريب له والمقتضى ليس كذلك ولا يخفى ان قوله ليدل الخ لو وصل بما قبله
لكان اخصر لكن المعلوم كيفما من قاله فاجابا بينية الخ لا قيل
ينتقض التعريف بما لعلة الغائية للاختلاف فانها سبب قريب له فلما ليست للعلة الغائية
بينية الاولى اجزاؤها المركبة من قريب وبعيد نعم لو ثبت سبب قريب سوى الاعراب
يصح النقض به لا يقال لو كان المراد السبب القريب لزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي
ركب ابتداء لانا نقول السبب القريب للشيء يستلزم العلاقة العلية بينه وبين ذلك
الشيء لا بينه وبين سببه ولا يخفى انه لا يقتضي استلزام السبب للمسبب والعلاقة التضايفية
لا يقول ما يختلف بدل ما اختلف لانا نقول المراد بصيغة الفعل في الموضعين الزمان
فلا فرق بين الصيغتين لا قيل عليكم ان يجاب ايضا بان الاختلاف ليس عبارة عن التحول
عن الحركة او الحرف بخصوصه بل اعم منه ومن التحول من السكون الى الحركة ومن التحول
من عدم الدلالة الى الدلالة فلام الاسماء للتبيين وعن كونه علامة لام الى كونه علامة
لام بين كاف الخطاب واذا جمع فانما قبل التركيب علامة للتثنية والجمع وبعد التركيب
علامة لهما وللعاقلية ومن علامة الى علامة كباء التثنية والجمع فلما سهذا الجواب غير
مرضي عند الحصر وغير طائل في العبارة فان اعتبار ترجيح غير مقصود هنا في الجواب
لا الاختلاف للعارض بعد كونه موجبا خرج حركة كونه علامي والا تحول اخرج في الاعراب
الى الحركة وكذا اخرج جر الجوار كقوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بكسر اللام واما ولكونها

قبل سهذه

قبل هذه الاداة ستاتي في تاء التانيث وياء النسبة وعلامة التثنية والجمع فانها خارجة
بترجيح الضمير في العرب لان ما لحقته تلك الاداة ليست معربة وقد ابيت عن
ذلك فخرجت بقيد البنية ليس من حيث انه معرب لوجوده قبل
عامل اجر بل قبل متعلق العامل وكذا الثلاثة بعضوه المذكورة ليدل
على الحصر في جمع مع بعض ما يقول بالشيء ويقابله العين والام في ليدل
اما معطوف على اسم لا وخبرها بيعني وضع الاعراب اي وضع الاعراب
في الاسماء ليدل على المعاني ويتضح به المعاني في نفس الاسماء غير الستة الى
العامل والقرينة او ذلك للاعتناء بشانها فانه بعيد او لا نظر الى وضعه لا
نصبا ولا بقيد ليدل الاختلاف فيه لا الاختلاف لو كان لا على هذه لكان
لكان الاعراب هو الاختلاف كما هو مذهب بعض المتاخرين الى ما به الاختلاف
كما صرح به في هذا الكتاب وفي غيره اللام الاولى لا يقال لا ينبغي الدلالة الى
الاختلاف بجزء من اسمه ووجه ذلك لا اختلاف المعاني المدلول عليها بتوصيه
المقصورة عليه لما كان مستندا الى الاعراب من حيث اختلافه نسب الدلالة اليه
قال البعض انما اخترت هذا التعريف على تعريف بعض المتاخرين لان الاختلاف
ليس موجودا في الباء وما به الاختلاف موجود فيه وهو وجود في الباء
ارجع بان يجعل علامة ولان الاختلاف هو التحول من حركة او حرف الى غيره فانه
يلزم لا يتحقق الاعراب في الاسم المركب اولا وعلى لا يقال ايضا لا الاعراب
ما يوضح المعاني ويزيل فساد الالتباس وهو صحيح ومزيل الفساد بالذات هو
الحركة او الحرف قال الشيخ الرضي الحرف اصطلاحهم لا الاعراب هو الاختلاف
الاثر لا الباعث ضمنه وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق الباعث على الحركة
وفيه نظر لان في الكعب شيئين اختلاف وبينة وقد بينوا لا الاختلاف لا يناسب

سبب بين

بل لا يقتضيه لا يجب اعرابا فقوين لا يوجب اعرابا واما البنى فليس فيه الا عدم الاختلاف
اى البقاء على حالة وصحة اخذ الحاجة فيه بسبب يقتضيه بل يكفيه عدم سبب الاختلاف
فتعين ان يكون غير بناء وليس الحركة او السكون في آخره سببا لعدم الاختلاف حتى
يطلق البناء على الحركة والتقابل بين عدم الاختلاف وسبب الاختلاف من حيث هو
كذلك حاصل في الجزء وذلك كاف في جعلهما متقابلين ﴿ قوله العاملية قال الشيخ
الرضي العامل المعنوي هو كون الكلمة عمدة او فضلة بالواسطة حروف الجر او بوساطة
﴿ قوله العمدة على صيغة اسم الفاعل لا على صيغة اسم المفعول كما ترجح بعضهم حتى
يكون المعنى ان الاسماء يأخذها على سبيل المشاركة وذلك لان ترجيح المعاني بهذا
الوصف ليس الا لان المعاني باعتبار هذا الوصف يقتضي الاعراب والوصف الذي
به اقتضاء الاعراب هو كون احد طرفي الاسناد اعني احدهما معلوما عليه بالفضلة
بتعيين الكسرة وتبويغه ايضا الرواية ويرشدك الى ما ذكرناه ما قاله الشيخ الرضي
وهو ان المعاني المختلفة قد يطرأ بعضها على بعض ولا بد للعارض من علامة مميزة
لان الاصل عليه وهي غير محتاج المجاز اليه فرتبة العارض الغير اللازم لا يلزم ان
يطلب له اخف العلامات بل قد يعتبر له ضيقة الكلام كما في التصغير والتكسير وقد كتب
حرف كالجمع وقد يكون كلمة مستقلة كالمضاف اليه الدال على معنى في المضاف
وان كان طرفي الفعل لازما للكلمة فان كان العارض واحد الكون العمدة مما تركب
منه ومن غيره فلحاجة الى العلامة لانها تطلب ليتميز غيره وان كان العارض
اللازم احد الشيئين والشيء فالا يقال بالجملة لا يطلب له اخف علامة يمكن لان رتبة
ومثل هذا المعنى انما يطلبون في الاسم فجعلت علامة ابعاض حرف المد التي هي اخف
الحروف وجعلت في بعض الاسماء حروف المد التي لم تجتلب وفي هذا التقرير يظهر اجابة ما
يقال ان الاصل في الاسماء الاعراب اذ في جبر الكسر والحروف البناء ﴿ قوله على نقص مثل



معنى الوجود او الاستيلاء فان اخذ الشيء مستولى او مشتمل عليه ومشتمل الطريان
﴿ قوله يقال اعتوره والشيء الاعتوار وسنة بدت كرجل اندلى شكري جوهري
او التعاور والتعور مثله وقد يكون بمعنى مستعار كما تعلق المعنى بالاسماء وعلى سبيل
المساورة او مجاز امر سلاح التشارب ﴿ قوله وانما جعل الاعراب اي جعل الاعراب
الذي هو الاصل حالا في آخر او جعل مطلق الاعراب في الاخر تحقق الحال في محل كما في
الاعراب بالحركة او تحقق الكل في ضمن جزئية كما في الاعراب بالحرف او جعل في جانب الآخر
لا يقال على التقدير الاول لم يعلم موضع الاعراب بالحرف لانا نقول اذا تعين موضع
الاصل تعين موضع فرعه وهو جانب السفل بقدر الامكان والالزم تقديم الفرع وتأخير
الاصل ﴿ قوله والاعراب على صيغة اي على صيغة المسمى والمدلول وذلك بناء على ان
العاملية ومقابلتها صفات للمدلول وقد جعلها الشيخ الرضي صفات الدليل مع
كونه عمدة او فضلة فقال جعل الاعراب في آخر لان ما يدل على الوصف بعد الموصوف
﴿ قوله مناسب لا يكون الدال عليها ايضا متأخرا عن الدال عليه لان الحركات الاعرابية
مع الاواخر والحروف الاعرابية انفس الاواخر فلم يتأخر الدال عليها عن الدال عليه لا يقال بمثله
بيان المراد بيان حال الاعراب بالحركة الذي هو الاصل وهو المراد بالتأخير التأخر الزماني لا
الرتبي لانا نقول كشبهة في تأخرها الزماني لانها تابعة للحرف لانا نقول ثم تأخرها الزماني لازم
لها ايضا وصفت بها في باب المفعول به بيان الاعراب بالحركة التي ذكر وضع متأخرة
في الزمان عن الحرف كما صرح به الشيخ الرضي وقال ان الحركات ابعاض حروف العلة
فتم الحرف في الحقيقة اتيانك بعده بلا فصل بعض الواو وقس عليه اخويه فالحركة
اذن بعد الحرف لكنها في وقت اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده واذا الشيء صار
حرف مد ويمكن ان يجاب ايضا بان المراد التأخر عن الدال بقدر الامكان او التأخر
عما عدا الحرف الاخير فان التأخر عن الاكثر في حكم التأخر عن الكل ﴿ قوله شبهة اشارة الى

بالجمع تقصه رفع ونصب وجر بضربة واحدة بسيط لحصل على قوله وانواعه فيكون العطف
معتدا على الحمل كان في قولك ابيت سقف وحدران قوله هذه الاسماء الستة اذا علم
ان اسماء كانت الف شر خمسة وعشرة سواء كانت بيانية او غير بيانية اعرابية
كانت او غير اعرابية كعمة تفعل كذا اذا كلف علما قرينة براد بها الغير الاعرابية
وسيعلم ايضا رفعا ونصبا وجرا اذا كانت اعرابية ولا يختص بها بل معنا يشاركها
للحروف الاعرابية ايضا والنسبة بين العمة والرفع عموم وخصوص من وجه كهذا
بين الفتحة والنصب وبين الكسرة والجر وانما سميت الحركات بتلك الاسماء لحصول الاول
بضم الشفتين وبسبقة رفعهما عند النطق بها وحصول الثانية بفتح الفم وبسبقة نصب لكان
الفم كان قطا نشقبة اى افتحه بتحلك اياه وحصول الثالثة بجر الفك الاسفل وخفضه
وهو كسر الشئ اذا الكسور يسقط ويهدر في السفل ثم الجزم بمعنى القطع في الجزم
قطع للحركة وكذا السكون اى رفع جازما والوقف والسكون بمعنى واحد والاول مختص بالاعرابي
والاخير ان بالبنائي قوله والاطلاق على الحركات البنائية عند البصرية واما عند الكوفيين
فالكل في الكل على قاعدة بالقرينة كنقصه بالضمة رفعاه قوله حقيقة او حكما وذلك اذا
كان الاسم عمدة وهذا الوصف بسببه على الرفع كمن قد يتخلف عنه بقلة اثباته بالفضلة
ولا يخفى ان هذا التعميم هو الحق والقول بان الرفع والنصب للفاعلية والمفعولية ولكونهما
فيما يتبادر بهما بطريق الاستعارة بعيد لاحد ليل عليه ثم الرفع والنصب بالعامل والمفعول
الحق وفي جعل الياء فيهما للنسبة وارجاعه للفضلة السببية بالعامل والمفعول توجيه
بعيد اجمع راجع الى ما في الشرح وتوجيه الشرح اقرب في توجيهه بالتفهم
فحقيقة او حكما وذلك فيما اذا كان الاسم بفضلة قوله اى كون الشئ معناه اليه قرينة
المقابلة للفاعلية والمفعولية فانه مقابل لهما لا كون الشئ معناه وانما يعقل الحقيقة
او حكما لان الجر لا يوجد في غير المضاف اليه واما كونه كسبب فيما كان الجار ثابتا فيه

وتأخيره عن الحالة والصورة ظرفا وإما تأخيره عن العائية فلأنها مذكورة بتبعا لاسباق
بيان الصورة إليها ولأنها مخصوصة بالذات وإحراجه بيان عامل الاسم الجار فإن المعاني
المقصورة مختصة بالاسم كما مر في بحث البصرية وينبغي أن يكون تعريف العامل مطلقا
عندهم ما أوجب بحث آخر الكلمة فعلا أو اسما على وجه مخصوص بما اقتضاه
المقتضي
والشبه فعامل بالاسم والحيثية للراجع بعامل الاسم العامل الذي ليس تأثيره في الجزء حتى لا
يرد المقتضي بالباء في كوكب زيد ملابه ستقوم تقديم الجار والمجرور للاختصاص
لا للحصر إذ لا حصر فيه لأن التعريف غير مانع لصدقه على كل من
الاسماء وما يقوم به المعنى المقتضي والمركب منهما وعلى المركب في العامل والعوامل
المذكورة نظرا إلى ما عدوه آلة لما تأثير بمتكلم واعتبروا آلة إن لم يكن
آلة على سبيل مؤثر الاستقال بتوقف إثبات التعريف على البحث عما عدوه آلة
فيتوقف التعريف في تدوين النحو وسيظهر ما قيل في حد أصول الفقه من تعريفه للجهور للعرب
لأن العامل ما قصد في تعريفه لا ما تتوقف تدوين النحو وضبط أحواله وقصره العامل ما يبنى
البحث الآتي عنه أو قال العامل ما يقوم به المقتضي للاعراب لكان سالما عن
الاعتراض الأول لأنه نص في الآلة اعلم أن العامل قد يقال على الآلة وقد يقال على علامة لما
كثرت استعمالها في اللفظ وتفرع عليه ما قالوه في الرد بتبعية العامل التقديم بالذات أن
يتقدم لفظا يوافق المعنى في الطبع وإما على الرفع فلان حق العلامة في حيث هي علامة
أن تتقدم على ما هي علامة له كالفوق أو الانزلاق مما هي علامة له مع كونه علامة بظاهر الحيثية
ما يقال في أن حق العامل أن يكون لفظيا لا يقال سواء الآلة للاعراب تحقق التقدم عليه للمعنى
المعرب لأنا نقول تقدمه عليه لا يتصور إلا تقدمه على المعرب وإذا ثبت ذلك لزم أن يتحقق
علاقة العاملية والمعمولية بين الشيئين بحيث أن كلا منهما عامل في الآخر والازم لا يكون
حق كل منهما التقدم على الآخر لاستحالة تحقق المتضادين كما في الشرط والمشروط فإن كلا منهما

عامل



يقتضي أن صباح ومساء معربان كما مر وجمع الزاهد مغفرا لا الغافل وقال بعضهم
هو عدل عن حافظ كرهط عن أبوين بشرط توافق المعدول والمعدول عنه في التعريف والتنكير لكن
يتوجه عليه لزوم المطابقة للموصوف مع أن الشيء لا يطابق الموصوف وعدل فلوا
صح ما ذكره من أن العدل عن الظاهر للواحد لا يكون عن المثنى والجمع لصح العدل
في جميع النظائر الآخر لأن تقدير ما لا يوجب العدل على ما مر فالوجه ما ذكرناه وعلى التقدير
الأول يتحقق العدل في جميع النظائر لأن الأصل في الأسماء الصرف وعلى كلا التقديرين
لا يظهر أثر العدل الا في جمع آخر جمع آخر لعدم احتياج آخر واحد منهما إلى آخر جمع
العرفاء للبواقي لأنها توجب بحث الجمع على ما مر في بحث التصغير فجمع واحد فقال الاول
الا يجوز إضافة المضاف إليه إلا في الاضافة إجازة الفراء ولا يجوز إظهار المضاف
او المضاف اليه الا في الاضافة إجازة الفراء ولا يجوز إظهار المضاف
او المضاف اليه الآخر لاحتمال أن المضاف إليه سواء كان المضاف الثاني تكرار الاول والمضاف
الاول مختص بالاول وقال الشيخ الرضي يدل تلك العبارة أو لا يضاف إليه تابع
لمضاف المضاف عليه نحو الا غلامي وابن زيد ضاربا وقيل ان كان المضاف
في حكم الأكثرون واعترض عليه بأن ضاربا جمع على فعل وقد جمع على فعل أيضا
وأجيب بأن مجموع على الجمعون لا على جمع وان كانت أسماء الجمع على فعال بالكسر وفعلا
بالضم جمع وعليه أبو علي وبه وعليه لو كان اسم الكان الجمع أيضا كما مر جمع
الجمعون شاذ لأن الجمع لا يجمع الا الوصف والعلم ولا يقول الا علم جنس
والآخر الصفة الأصلية وإن صارت بالغلبة في باب التأكيد على ما مر في بحث
واعترض عليه بأن الصفة غالبا لا يجمع على ما مر صحراء وصحارى
كان الاولى جمع جمع على الجمعون لأنه جمع باعتبار الأصل فعلى هذا
الأجمع على الأعلى كما سيأتي وإن كان الضاف المكرر مؤنثا جمع جمعا

عاملة في الآخر فتوله مثلا ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى فانا اياما ما حيث تضمنه معنى ان وافادته معنى التعليق
في الفعل صار عاملا فيه ما حيث وقع الفعل عليه صار معمولا له فلذلك تقدم وتأخر فيجيء تارة مفعولا به والفعل
قوله او بمحصل فسر المتقدم بالعمول لان الاتيان بالغير كما يقتضيه اصل اللغة اشتقاق من الاتيان الذي
هو قيام العرض بالمحل وذلك لان المعنى المتعلق ليس قائما بالعامل قوله او معنى من المعاني المصدرية اذ
قيد المعنى به لان اقتضاء الاعراب ليس بحسب ذاته بل باعتبار كونه من المعاني المصدرية كما ذكرناه
قوله او به بمحصل معنى العاملية لانه استدعاء والمعنى اليه قوله او به حصل معنى التعدية او بالفعل
الذي راعيت لانه استدعاء التعليق قال الكوفية مجموع الفعل والعامل عاملا في المفعول لانه صار فضلة
بمجيء عامله قوله وفي سرت بزيد الباء عاملة في اللفظ والمحل فالعامل هو الفعل ومحل النصب هذا اذا
كان حرف الجر مذكورا اما اذا لم يكن مذكورا كقولك زيد مررت به فمنهم من قال ان الفعل عامل وجار اعمال حرف
الجر عند الوقوع المضاف موقعه ومنهم من قال ان المضاف عامل لان الحرف لما صار شيئا واحدا
بكيت المضاف للتعريف والتخصيص من المضاف اليه والبه مال الشيخ الرضي فالمفرد ما ذكر الاعراب او البناء
وكان اصل ما تواعدانه اقسم فحذف الالف محال اراد ان يذكر حقيقة ذلك الالف وهي محال بها فاتى بالفاء
لبيانها قوله الذي لم يكن مثنى والجمع على المفرد المشهور يطلق على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل
الجملة وعلى ما يقابل المضاف وعلى ما يقابل المثنى والمجموع والمراد ههنا الاخير بقرينة المقابلة بالمثنى فيدل
لابد ان تقييد بكونه غير الاسماء الستة وما الحق بالمثنى والمجموع لانها داخلة في المفرد خارجة عن
الحكم فلا يجاب بانها غير داخلة فيما حكم عليه بناء على ان التقييد مهملة وما الاسماء الستة وبعضها
الحق بالمثنى غير خارجة لان شمول الحكم يستدعي شمول له بجميع الافراد لا شمول له بجميع الافراد في جميع
الاحوال لان مقام الضبط يأباه مع ان ذكر المفرد المشهور في الاخراج غير المفرد الذي لم يتفق
ولم يعرف بالاسم اصلا لا افراج غير المفرد مطلق كما هو الظاهر بل هو ايضا غير داخلة بوجه فذكرها فيما بعد
وبيانا لاعرابها ان قيل قد يجيء فيما بعد اعراب غير المفرد فكان ينبغي ايضا ان يكتفي
بذلك ولا يحوج بقيد الافراد في ههنا اجيب بان الاسماء محصورة وغير مفرد لا يكاد

يحصر

يحصر فاضبطها الاحتراز عنه لئلا يقع غلطة امور كثيرة والكثير الاحتراز عما لم يحصر بالفرد ان
او لبس الاستثناء بحالها كالاستثناء بما لا يحصر مع ان الاقتصار في العبارة مطلوب ايجابا
قوله وجمع المكسر المنصرف احترز به عن المفرد والجمع المكسر الغير المنصرف فانه لا ينون تقليبا لانه يلزم به
الفصل بين الصفة وموصوفها بما ليس صفة له وهو المكسر او لانه توهم التقليب كما قيل وهو بعيد
لان مقام الفرق بين المنصرف وبين غير المنصرف بأي شيء حصل ذلك ولو لم يأت بما توهم التقليب بأي
شيء توهم الشاكلة في الذكور فيكونوا سواء قبيل قوله تعالى وساءت مرتفقا في مقابلة قوله حسنت
وساءت مرتفقا قوله الذي لم يكن بناء الواحد فيه ساكن الاظهر ايا بعقال الذي لم يكن ملحق
بجمع واصله واو ونون والالف والتاء لبظهر خروج مثل سنون وهرباتهن ويظهر خروج فلك
قوله احد سببا الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة لقوتها ولانها بعض الحروف
بالبعض لها والاقوى بها والاسلم فذلك ليقتضي الاصالة بحسب الجزئيات لا بكونه علامة قوله
والفتحة نصبا قال قدس سره في حاشية هذا التركيب مما قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين
لكون المعمول المقدم مجرورا باجماع النحاة وذلك لان الفتحة عطف على الضمة والعامل فيها الباء
ونصبا عطف على رفعا والعامل هو الاعراب المقدر والقرينة عليه المقام بحسب وبيانا اف الاعراب
ومحالها والا لما اقتدر الاعراب على نظم الكلام فانا ملاحظة كافية في كونه عاملا والا يضا ان قيل
عامل ما هو عامل في الظرف المستقر قوله ومحل النصب على الحالية والمصدرية قال قدس سره وفي
الكشف على صيغة انا اعرب بهذا ان التسمي بالضمة حال كونها مرفوعا او اعرابا بالضمة اعراب رفع
وعلى هذا الفعل نصبا وجرا انتهى قد اشار بقوله على معنى الى ملاحظة الاعراب سواء كان في قالب
المصدر او الفعل او غيرهما في نظم الكلام اولم يقدر ولا يخفى ان مجرد هذه العبارة لا يفيد كون
الاعراب الثلث رفعا ونصبا وجرا على تقدير الظرفية والحالية لا المصدرية فان الاعراب هو
الرفع والنصب والجر اذا كان مقابلا بالضمة والفتحة والكسرة وكانت الاضافة مما قبيل اضافة
العام الى الخاص اذ العرابة هو الكلي جمع صحة التسالم قدمه على غير المنصرف لانخلاطه مع اقسام المعرب

شبيه بالفعل وهو بعده وبيان اقسام المعرب والمبني وانه اكثر خلافا للاصل مع جميع المؤنث حيث
ترك في احد طرفي الجامع استدراكا بخلاف جميع المؤنث والاسم جميع المؤنث اسم اكثر اشتباها بالفعل
الاولى لانه مقابل للاول ومناسبة للثاني باعتبار الجزء الاول ومقابل للثاني باعتبار شيئية ليكون
ذكرهما على ترتيب في ذكر مقابليهما قال قدس سره في الحاشية قوله السالم مرفوع على انه صيغة الجمع
التي للاجزاء على انه صفة للمؤنث حتى يكون المؤنث الذي سلم من التغيير اذا جمع وجاز توصيف المضاف
الى ذي اللام عند الجمهور للتأويل برجعة من التعريف عند سيبويه اما عند المبرد فتعريف المضاف المكتسب
من المضاف اليه انتهى وقيل يدل عنده وهو ما يكون بالالف والتاء سواء كانا او احدهما
احمد كراكسر جمع سلم بالجر مرفوع جمع مرفوع وكذا وكان جمعا بحسب الحال او بحسب الاصل نحو فضل
عرفات فيما يجيء ان التقدير يا مذكرا سواء كان بحسب العين او بعموم المجاز كما يدخل مثل سبحان يجيء نحو
شيبا في لكي لا يجاجة او قال الاول الى تقدير المضاف وهو صيغة او معطوف وهو على خاصة لم
يجمع الا اجزاء الشائع الى تقدير المضاف قوله غير ما للتعرف بالقصة والتنكير اذا وقع وقطعه
كما لا كذلك قوله فاعرف اي هذه الستة اذا لم يخصوصها بل يعمها او الاكثر اما يجيء حكم على
شخص ويراد الحكم على نوعه في صدق ان الاسماء الستة فكما لا كذلك فيها توجيه تلك الاربعة اذا اريد
به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تأويله بالصفة المشتهرة بسماه بها فيصح ان يأول ابو
ك ا بالصفة التي اشتهر به بها وهي كونها اسماء الستة وفيه ما فيه ما تقدم سيجيء كون اللفظ موضوعا
لنفسه قوله بالواو رفعا والالف بالحركة التقديرية واللفظية وهي حركة ما قبل حروف المد كما قيل للزوم
الاعراب في الوسط والطرف كذلك الالف واو لانجعفر قوله معربة بالحركات لانه يتحرك عينه
ولامه وجوبا بنحو وزنا فعيل وحرف العلة مجهول اعرابا يجب سكونه لشابه الحركات قوله
مضافة فيه تغليب لنظم القرآن حيث اخر مضافة مع قوله بالواو وقد اعلم انه جعل قوله
مضافة حالا من المستتر في الظرف وجعل الظرف عاملا فيه ومع يكون العبارة محمولة على التقديم
والتأخير والاولى ان يقال لا يتقدم على العامل المعنوي خلافا لقوم فقوله واو لان للمزاج تغيير النظم



الكشكول كالعناية او حسن المرجع او موافقة الاسلوب الى غير ذلك وبالجملة ان القول بمضافة يجيء
ان يكون حالا من معمول الاعراب المفهوم من المقام او المقدر في نظم الكلام قوله ولم يكتفوا في هذا الشرط
بالمثال لئلا يتوهم تخصيصه ان خصوصية المضاف اليه المذكور غير معتبرة والمقصد الغاء الاضافة
الى ياء المتكلم فقد في غاية الغباء فاصبح الى التصريح به وليس الاعتراض به على تصغير صيغة الكبر
ولا على التثنية والجمع بصيغة الواحد كذلك قوله لئلا يتوهم بينها وبين الاحاد والالف والواو
كانت قرارا على الحركات في باب الاعراب لثقلها وصعوبة الحركة الا انها اقوى لان كل حرف من تلك
الحروف فاكثر اما اكثر حركات او اكثر حركتين وان يستند الشيخ والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى
قوله لما بينهما الشيخ في كونها معانيها مشبهة من قدمه كالباء للالصاق او من عدمه وبخلاف الالف المقصورة
فانها لا يجيء الاضافة قوله وله وجوه حرف صالح فاستمر اعراب كلمة اصلا حروف الجيم
ع ا ان اللام في اربعة منها كانها مجلوبة للاعراب فقط لكونها حرف شبيها في اوانا كالم
الجملة للاعراب وكذا الواو في قولك لانها كانت مبدلة من الميم في الافراد فلم يرد الى اصلها
الا للاعراب قال الشيخ الرضي الاقرب عندي ان اللام في الاربعة الاول والعين في الباقيات في حالة
الرفع ضمة والالف والياء في النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع كونها بدلا من اللام
العلة وعينها وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتحقيق وقال الاصل الاول الواو والالف والياء
مبدلة من لام الكلمة في اربعة ومن عينها في الباقيين لان دليل الاعراب لا يلزم من شيء الكلمة
فهي بد لا يفيد سالم يفيده المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في بنت تفيد التأنيث ولا
يبقى نحو وثبة دليلا على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه واعترض عليه بان لا نحذف في جمل
الاعراب ما شيء الكلمة لغرض التخفيف كما في الشيء والمجموع وله ان يقول ان علامة التثنية
والجمع ليسا من حروف المباني بل من حروف المعاني قوله وهو كلا وهو ليس بشيء لانه لم يثبت
كل في الاصل وليجوز ان رجوع ضمير الواحد اليه كقولك كلا الرجلين جاء قال الله تعالى كلتا
الجنتين اتت اكلها والتزوم الالف في الاحوال الثلث حال اضافة الى المظهر وجواز اضافة

قال الشيخ الالف والنون بدلا من الواو والياء لان الالف والنون في المؤنث ولم تبدل الالف من الياء في المذكر
وقال الشيخ بدلا من الياء لسكني الالف قبلها وان كانا ساكنين فحذف الالف لالتقاء الساكنين
قوله وكذا الف مسلمات وزنا فعلات والف التأنيث جعل اعرابا كالالف في كلا واخواتها في باب التأنيث
بعد الالف والتاء لم يتحقق التأنيث فلهذا اجاز تنوينها بل قد يجب منه كقولهم بالالف واللام
ولهذا لم ينقلب ما قبلها واو ولم ينقلب تاء في الوقف ولانها ليست بحرف التأنيث
لكونه الالف لانها تتغير للاعراب جاز ان يجمع بينهما والف التاء بخلاف الف التأنيث فتحص كما قررنا
وفي قوله فلهذا اجاز تنوينها رد للمحشي حيث قال انها ليست لتأنيث لانا التأنيث لا يكون الا
وسطا وهي اما بعد ما اضيف اليه كلا وكلتا مثنى اما لفظا او معنى او معنى فقط كقولك كلا اخواك
يجوز تنوينها مثنى الالف الشرعي كقولك كلا زيد وعمرو قوله فانه اضيف الى المظهر يجب ان يكون معرفة
قوله واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع قيل انه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا
على الشيء وهو موافق له معنى ولفظا واصل الشيء ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا لمتبوعه في
الاعراب ثم طرد ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب بل جعلنا الالف والنون في المظهر
فانه لا يجر على المثنى اصلا وانما قال الشيخ الرضي كان عليه ان لا يذكر صدره اذ لا يستقل
مفرده فانه يعلم انه غايته في التقدير انه كان كما قدر ثم شيء لم يمكنه شيء فالاولى ان يقال
وذلك لان المعنى مثنى او مستقل في الظرف الجميل وليس في الظرف الواحد معنى مثنى كما لم يمكن ان يقال
لفرد انثنان انثا او ليس في المفرد معنى فانثنا بان طوف الجبل المثنى في مجموع الجبل الذي كل واحد
من طرفيه قوله وهذا الجمع وذو لا من لفظ فلا يكون جمعا سالما لوجوب ان يكون لا مفرد من لفظه
وكذا اولات جمع ذات لان لفظها فلا يكون جمع المذكر السالم فينبغي ان يذكر اولات مع جمع
السالم ملحقا به واما وفوهم جمع سالم فلهذا لم يعدل مما ملحقاته وانما قدم العشرين
لانه جمع والباقي على عدد معين كما هو مقتضى الجمع قوله وهو علامة التثنية والجمع قال الشيخ الرضي
جعلت الالف علامة التثنية والواو علامة الجمع لمشابهة الالف لحركة لفظة عدد المثنى والواو لفظة

لكثرة

لكثرة عدد الجمع وهذا الحكم مطرد في جميع المثنى والمجموع كوضربا وضربوا وانتما وانتم وانتما وانتم
وكما حكوه قوله لان الضمير مرفوع للتثنية ومجموع احرفه اولان كلا من المثنى والمجموع متقدم لاجل
اعرابه وسبقا الاعراب الرفع لاصالة العلمة فجعلوا الف المثنى وواو الجمع علامتي الرفع فيهما ولم
يبق ما حروف المد وهي التي اولى بالقيام مقام الحركة الا الياء المنسوب اليه المثنى والواو المجموع بجر
فلم يبق النصب حرفا فاتبع الجر وورد الرفع لكونهما علامتي الفضلة بخلاف الرفع قوله وذكروا قال الشيخ
الرضي تترك فتحة ما قبل ياء المثنى ابقاء على الحركة الثانية قبل الاعراب المثنى مع عدم استقلالها واما الضم
قبل ياء جمع فقلب كسرة لاستثقاله قبل الياء الساكنة وبقيت والتباس الرفع بغيره ياء بطلانا بسبب
او قلب الياء الضمة ما قبلها واوا مع ان التغيير حركة اولى من تغيير حرف فارتفع التباس المثنى المجموع
بالمثنى بكسرة ما قبل ياء جمع ان حذف نونا هما بالاضافة وكسر النون في المثنى لكونه ساكنا
في الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر وفتح في جمع للفرق فصل الاعتماد في المثنى
بخفة الالف وثقل الكسرة وفي جمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما فطارئة للاعراب
قوله الجمهور الذين اشار الى تغليبهما فيما سبق اي في ضمن ما سبق في تقسيم الاضافي الى اختلاف
لفظا او تقديرا قوله واما قال ولك ان يصحح تغليبه قوله التقدير وذو اللفظي المعرف باللام بلام
العهد بما اورده كما نبهنا وليتصل لاحق الكلام بسابقه ففي هذا يكون التقدير في بيان
محل التصحيحين لانهما كما قيل ولما كانا التقدير بل اقول كما هو الضبط اشار اليه بقوله والا كان
المناسب تأخيره عن اللفظي لانا ما حق علامة الظاهر قوله اي في الاسم المعرب اشار الى ان
مالية مصدرية كما قيل وذلك الاضياع الى جعل في بعض اللام ان لم يقدر الوقت والى الرفع
تقدير التقدر او باستثقال في الاشارة والفوات الملابسة لما سبق من بيان محل الاعراب
ولان في قوله قوله واللفظي فيما عداه ليست بعض اللام والا لكان معناه ان الاعراب اللفظي الاجل
ما هو مقابل للتقدر او الاستثقال ولا يخفى فساده قوله الذي تقدر الاعراب فيه فحذف
حذف العايد والضمير المستتر يرجع الى الاعراب والا لكان المقول الذي تقدر اعرابه فوقع الحذف

واقيم المضاف اليه مقامه اعني الفم فصار مرفوعا مستترا في الفعل **قوله** الذي في اخره اخر في وضعه
اخره فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف وكان ان تقول ان اخر الكلم عام والالف خاص
**قوله** الف مقصورة سميت بها لانها ضد الممدودة اولانها ممنوعة من الحركة مطلق
والقصر المنع والاول اولى بدليل مقابلتها للممدودة وعدم اختصاصها بالالف لتحققه
في نحو غلامي **قوله** او محذوفة وهي في حكم الثابت ولهذا لم يعرب ما قبل الالف فحذفا وامر
هذا القسم وظهور ما بعده مثل الاول وترك الخ كعصا وغلامي خبر محذوف والتقدير
ويجوز اعرابه تقديرا عصا واخواله وغلامي واخواله او صفة مصدر محذوف اي تقديرا مثل
اكتفاء عصا وغلامي وان جعلت الالف اسمية جاز ان يكون كعصا وغلامي بدلا
من قوله ما تقدر اوبيانا له وقوله مطلق على التقدير الاول حال من مدخول الالف اي
والعامل فيه ما يتضمنه الكاف من معنى التمثيل او ما يفهم من الكلام من التقدر او تقدير الاعراب
وعلى الثاني حال مما اضيف اليه التقدر محذوف او فارق او مصدر لذلك المحذوف والمعنى
كتقدره في زمان مطلق او تقدر مطلق وعلى التقدير الثالث حال من قوله كعصا وغلامي
والعامل فيه ما هو عامل في الكاف المستقر او فارق لذلك العامل **قوله** فان الالف عامرات
الخ **قوله** وكما في الكلم العرب بالحركة ثم قيل وكما في الكلم المعرب كما قيل بالحركة ليدخل فيه
جمع المكسر وجمع المؤنث السالم فانه قيل بالحركة فقط كان اولى ليخرج مثل عصا من فان تقدر
الاعراب فيه قبل الاضافة اعلم ان اكثر النحاة ذهبوا الى ان باب غلامي مبني للاضافة
الى المبني وعللوا لهم الصلان غلامي معرب ولان الاضافة الى المبني لا يوجب البناء الا
بشرط سنذكره ان شاء الله تعالى **قوله** فانه لما اشتغل الى قوله قبل دخول العامل لان
العامل انما يدخل الكلام بعد تمامه فيخرجه الى الجملة فالاضافة متقدمة
على العامل وهو مستلزم لكسرة ما قبلها **قوله** فاذهب اليه اي تفرع على المقدمة الاستثنائية
التي تفهم من قوله الا على الشرطية **قوله** وتوضيحه ان كسرة الكلمة البنائية متقدمة

على كسرة الاعراب بمراتب بسبب تقدمها على العامل المتقدمة على المضاف المتقدم على الاعراب فلا
يجوز الا يكون ما يليها الا فتحة لم لا يجوز زيد حال الاولى بعروض الثانية فلنا لاوجه
لزوالها بقاء لسببها مع ان الاصل بقاء الشيء على ما كان عليه وان العنانية بكسر الملائية
اكثر خصوصا اذا لم يبق جانب الاعراب بالكلية فيجوز تقديره ان قلت لم لا يجوز
ان يجعلها علامة ايضا بعد تحقق العامل كما في علامتي التثنية والجمع فقد اجيب عنه
بانه يلزم حينئذ تواردا المؤثرين المستقلين اصطلاحا على اثر واحد كما يستحيل تواردا المؤثرين
المستقلين حقيقة يستحيل تواردا المؤثرين المستقلين اصطلاحا على الاثر الا
بتحقق تحققها فيما تحققا فيه وهو في صورتي التثنية والجمع لان محل علامتها هي الاعراب
مستند الى العامل وهو مؤثر اصطلاحا ومحلها في متنى التثنية والجمع مستند الى قصد
المتكلم وهو مؤثر حقيقي **قوله** اي في حالة الرفع والجر يعني ان قوله رفعا وجرا ظرف
للاشتغال المقدر والمعنى كاشتغال حاض وقت مرفوعيته ومجروريته او وقت رفع
العامل وجره له وذلك ان تجعل مصدرا اي اشتغالا رفعيا وجريا او حالا مما اضيف
اليه الاشتغال المقدر اي حال كونه مرفوعا الى غير ذلك من الاحتمالات التي ذكرناها فافهم
مطلقا الاشتغال الفعل والكسرة عالبا المكرم ما قبلها قال الشيخ الرضي وصلح بحسب المعنى الياء
والتنوين لطرحهما مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها لم يستقل لطرحهما كقاض وكرسي
ونحو مسلمي عطفا على قاض مرفوعا او منصوبا بالاضافة فاض اصله قاضي فحصل بلفظة
نحو تمثيل تبعية للاعراب كان مستند الى الكاف اياه ولو قصر به لوجه اللفظة جاز سالما
بالواو والنون مضافا الى ياء المتكلم يجيء الى آخره اما المنقوصة التي ثالث خصوصية المذكورات
بل اراد المذكورات واعلم انها واردة على الكاف وكذا ما **قوله** فان اصله مسلمين قال الفاضل الهندي
انما تلفظ الاعراب في مسلمي بعد الاعلال مقدرة وقبله مشتغل كما في عصا كذا المؤلف فالتقدير في عصا
ما بعد الاعلال وفي مسلمي ما قبله منا الاشتغال لان الاعراب بالواو والنون يوجب تقدير ما بعد الاعلال في عصا فان

اعرابه بالحركة وثقله يوجب ابدالها لطرف الاكان وتقدير حركة نصب الاعراب حالة الرفع تقدير
يا وذكر الامتناع ان يقول التقليه عن الواو بدلا لعدم افادة الدلالة كما جعلت كسرة جمع
المؤنث السالم بدلا عن الفتحة لان الزايدين باعلالة حكم الثابت فلو جعل الياء بدلا عنها لكان
كلمة واحدة اقرابان لفظي وتقدير بخلاف فتحة جمع فانها عديمة بانية تقدير الكا قوله فان
الياء للمدة عن البعضة يا باقية على سكونها قوله وقد يقدر الاعراب بالحروف تقدير لاحوال الثبت
او بعضها فيما كان اعرابه بالحروف ولاخ مدة اخره ساكن بعد ما لو كان مضاداً والا لاد فتحة ما
والعطف على غرة النصب وانما لم يجز دلاخ اخره لبلا ينفصل القاعدة بمعطوف العلم ولعله
انما لم يعد المصل لانه بعد وبيان الاعراب اللفظي والتقدير الثابت للاسم في حالة لا باعتبار
عارض وكان الياء في منتظر غلامي وسلمى كذة امتز اجها بالكلمة ليس بعارضية ان حذف لم يعد
في حال اعرابه ينبغي الا يعود بالواو تقدير في حال الرفع كما في مسلمي ولما لم يعده من التقدير
بطل فهمه والعطف فيما عداه اجيب عنه بانه جعل واضافة جعل غلامي نظر الى اضافة والى
اللفظ اخر فيه وهو في وان كانت قليلة نعم يغني الاكتفاء الاعلام التي كلم في لغة لتجاز
نحو زيد او زيد فانه معربه تقدير اعرابه وجوبا بالاشتغال محل بحركة لحكاية وكذا في المثنى
الحكم اضا جوز الحكاية بضه قوله واكتفى بتعريفه انما صح الاكتفاء به لانحصار المعرب
عنده في المنصرف وغير المنصرف فاذا علم غير المنصرف بانه ما فيه علتان او
علم ان المنصرف ما لا يوجد لذلك ولهذا ذكر بعض ما سبق في تعريف المعرب بعدل
عن تعريف المنصرف بانه الذي يدخله الحركات الثلث والتنوين
وغير المنصرف بانه الذي سلب عنه الجر والتنوين بشبه الفعل ويجر
بالفتح وذكر الاستاذ انه توقف الشيء على شيء فيما هو المنصرف بالغة هالة
التعريف وعدم انحصار المعرب فيهما كما مر وجه ما اعرب بالحروف مثلا عنهما الا لاجرة
غير المنصرف تابع للنصب

قوله غير المنصرف ما خرج عن الصرف وهو المنع والزيادة والذي كي المنصرف فانه باشتماله على
الزيادة على الاعراب اعني علامة جر وهي التنوين او الاتصافه بزيادة تلك والذي يقال له الامكن ولما
وجد معه تلك الزيادة سمي بغير المنصرف قوله اسم معرب ما موصوفة لا موصولة لانه حق الجر
انه يقع نكرة وقيدنا بالاسم ان قلت لم لا يكتفي بالتعريف في الحصاص الوصف وفي الدليل الثاني
بغير المنصرف معه الوصف وهو مفهوم محصوم بلا اضطراب فيه قلت لانه لا يقع نكرة ولا يتقيد بها
بكثرة ولا يلزم من تعريف الشيء تعريف ما يقع نكرة ولا يتقيد بها والمقصود بالذات بانه ضرب مقتضى
الاسلوب الشايع في الصرف وجعل موضوعا والعادة المتعارفة انه يسبق المعلم بالشيء
بيانا قوله في علة فرعية في علم الظرف او مبتدا
قدم خبره وهو الجار وصفة ما العلة الفرعية عارض غير طبيعي يستدرك حالة غير طبيعية في اصطلاح التي
ليست بلزوم بعض ما ينبغي ان يختار المتكلم منه حتى لو امر بناسب وخالف الامر المناسب
سمي بالحكم مخالفا ليكون اطلاق العلة على كل واحد مجازا لكن صريح كلام المصنف الايضاح يدل
على ان اطلاق السبب على كل من الاربع حقيقة وبين ذلك وعلى ان صاحب المفصل اشتبه الامر
غير المنصرف حيث قال ما فيه سببان ولم يقل ما فيه سبب ولا يخفى ان هذا الوجه جاري في العلتين ايضا
فيكون اطلاق العلة على كل واحد حقيقة منه قوله واجتماع شرطها انما قال ذلك لئلا يتطلل
ما فيه التعريف بنوع وجنس منصرفين بناء على صدق التعريف عليهما وبحلة خلو اللام واضافة
كالاحمر واحمركم فانه منصرف مع صدق التعريف عليه انما يمنع التنقض به لان ما ثر ايطه تأثير العلتين
انتفاء ما يعارضهما وقد وجد المعارض فيما ذكر اما في الاولين فلان سكون الوسط يعارض احد
السببين واما في الاخيرين فلان دخول اللام او الاضافة يعادل السببين او احدهما الزيادة
الاختصاص لهما بالاسم ان قلت يبقى النقض بما دخله الكسر والتنوين للضرورة او التناسب لصدق
التعريف عليه مع انصرافه عنه لقوله ويجوز صرفه وبمنعه ايضا على الحقيقة لصدق التعريف
عليه مع ان الصرف لدخول الكسر والتنوين عليه اجيب عن الاول بما سيجيء في تحقيق قوله ويجوز

بظهورها قوله فعلنا الاحتراز الى قوله فورس فانه ليس بالضرورة ساعة الشعر او ضرورة قوله للان حالة
التناسب بين الكلمات امر مهم في السجع وغيره والسند ايقال هذا في الشيء ورائه والاصل اسناد
عنده من لم يثبت سيرازي وفاله تعالى والفجر قال يسر وجمال سجي ملحقة قوله لتناسب تصرف
الذي يليه فيجوز في تناسب تصرف الذي يليه كقوله تعالى قواريرا على قراءة التنوين فانه صرف لتناسب
اواخر الاي فانها كالقوافي تقديرا فقط وتجانسها واما اذا اختير الالف فليس صرفا حينئذ شبهه
به لجواز ان لا يكون الالف بدلا من التنوين بل ان يكون للاطلاق في قوله تعالى الظنونا اعلم ان غير المنصرف
نقيض ينضم اليه ان غير منصرف فصيحا فان سلسلا سلسلا في نقيض غير فصيح واغلالا اغلالا وجعله فصيحا وكذا
بيد الخلق بحسب قوله بيده والالف للتثنية بيداء وزان الا بعض البلغاء في الكتابة اكتب يا جار
الا الكتبة جاري بضم الراء كما في يا جار فقال الكاتب يا سيدي يا جار بكسر الراء فضحك فامره بجاره اولا
واراده بالتناسب بحسب قوله مثال لجموع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف والاكثار الاكتفاء
بسلاسلا قوله وما يقوم مقامها اللاحق تقديره على الحكم لانه بيان لما ابرهه وهو حديث غير المنصرف
قوله صيغ جمع الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع اي الجمع الذي يجمع الا ان ينتهي الى الوزن فيمتنع من
جمع التكسير لان الامتناع اشتغال لبس بقوله فمنهم من ذهب الى ان قوله قياسه معلوم السببان
لكونه نهاية جمع التكسير لبعد الفاظه عن صيغة المفرد او حكما كما ذكره قدس سره والاكثر ولان
فهو الا انها لكونه لا نظير له في الاحاد العربية واما نحو ثمانية فشاذ واما نحو الزمكي فالاصل فيه ضم ما
قبل الياء واما نحو هواز فلتقيله من فيشتقوا على الجمع واما نحو يماني وشامي في النسبة الى اليمن
والشام فالالف فيهما عوض عن احد ياءي النسبة فحذف الوزن عارض لم يعتد به لانه بسبب
احد ياءي النسبة والالف الذي هو بدل من الاخرى وياء النسبة عارضة لا يعتد بها في الوزن لما وكذا
نهاية بفتح التاء في النسب الى تهامة بحذف نهاية وهي طبقة قال الجوهري زيدت منسوب الى تهامة لكن
حذف احد ياءي النسبة عارضة في نحو عواري جمع عارية منسوب الى العارية لانها ثبت في الواحدة
وصيغ هذا الجمع اعتبارا لتلك الياء في الواحد وقيل ان ثمانية شاذ كيمان لانه منسوب الى جزيرة الذي هو



الشيء والجمع بعده وقيل منسوب الى ثمانية لتعدد الاعداد قال ثمانية في الاصل عدد الشجاني وهو
احد وعشرون الا ان فيها غير الف منسوب اليه تقديرا لكونه بدلا من احد ياءي النسبة و
كذلك الياء غير الياء واما سراويل فاعجمي او عربي غير مصروف فاذا جمع تقديرا واحاد كاكاليء واجمال
والالم يأت لها نظير في الاحاد فالاعتذار فيها انها جمعا قلة وحكم جمع القلة حكم الاحاد
بدليل تصغيره على لفظه كاصغر الاحاد فصار كانها بانيان على افراده ها والجمع للاعتذار
بجمع افعال في الواحد اعجميان والان الالف يجعل ان يكون فاعلا والياء شبه شيء على غير القياس
او جمع لا واحد له بدليل تانيث الفعل المسند اليه قال قدس سره في الكشية فاكاليء جمع الكلب
وهو جمع كلب واساور جمع سوار وانا عيم جمع انعام وهو جمع نعم انتهى السوار يازه
وست وقد تلحق التاء الساور وعليه قوله في قراءة خلوا الى عليه اساورة من ذهب بتقيم
جمهار يا بي واكثر ما يقع هذا الجمع على الابل واراه واعلم جمع التكسير فقط للان جمع جمع احالان يراه به
التكسير او الضرورة بحسب كذا في الطرح قوله او حكما كالجمع اراه انما جعل ملحقا بالقسم السابق
لانه كشابهة في وجوه ثلثة احدها انه على وزنه وثانيها انه جمع مثله وقد اشار اليهما قدس سره
وثالثها انه يمتنع من الجمع مرة اخرى قوله والحمد وقعة الرهزة في الحمد وقعة منقلبة عن الالف
وهي للتانيث هو ان الالف التي قبلها وحالم يجاري احد يرهما الاخر نسبيا الى التانيث حكم
تقليبا قوله فانها يا ليت لانه قد الكلمة لتبازيها وان اتفق في بعض الاحيان كالزمكي والجاري
قوله فالعدل الى فاعل لتقيد العدل واخواته اي بيان نفس مفهوم السببين طا تانيثه وعلميته وهو
في اللغة الصرف يقال اسم معدول اي مصروف عن هيئة قوله مصدر بمعنى المفعول فصيح نقيض فاسق
لا ان يكون مستثنى الاخراج اولا وان كان المشاور الخروج بنقيض المتكلم يقيد بما
لصدر المفعول لانه لا يطلق على ما هو سبب للمنع الا ضمنا لان المتكلم قائم بالاسم اذ به يتحقق
الغرضية وهو هنا احد وليته لا ما قام المتكلم قوله اي خروج الاسم او خروج ماده به لا ينصور خروج
الكل من جزيئه عن صيغته كانه اراد بها ما يشمل صورة حكمية ايضا فان خروج سحر عينا

التاء في اربعة ليست طارية على اربع بل طارية على الاربعة المذكورة واربعا للمؤنث والمذكر فقدم في الرتبة
على المؤنث لشرفه ولانه فاذا لا يعتد بالوزن الاصلي في مثل سيف وضاربة فيجعل وزنه فعلا وفعلة
يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه في الاصل خارجا عما شرط اعتبار الوزن قال قدس سره وايضا
يشكل ما قيل من ان الالف تجعل للتأنيث وهذه التاء ليست بتأنيث بل للتذكير لان التاء في اربعة ليفا
للتأنيث لانها تقع في ذكور اربعة رجال ورجالة ونساب ونسابة انتهى والتذكير مفهوم من اقتضاصها ش
اي علامة الذكور وبه يندفع ما قال الاتقاني ان التاء هاهنا في الوقف وعدم انحراف قولهم اربعة نصف
ثمانية قال الصبان التاء العارضة هي الداخلة فيما والتاء في اربعة ليست كذلك قوله شرط ان
يجوز الاولى ان يقول وايضا وان لا يلزم منه اعتبار المنفصل دنيا حتى يجوز وضع تاء تركه لانه يعلم فيما بعد
قال قدس سره وفي شيء وغاية ان الوصف اصلا للتعريف الا لامات المعتبرة عليه تشترك اي التعريف الا لامة
الثالث المعتبرة في باب الاضافة والاستغاثة عليه فان الوصف اصلا الا ان الاصل ما ينبغي عليه شيء واذا
كان الوصف اصلا والدلالة فرعا لم يصح نسبة الدلالة اليه بقي ليتوهم ان اشتمال الظرف على المظروف
وكان التقدير وضعت وانتقدير في زمان الاصل قوله فلا نظر الغاء والتفريع قوله وبعض الغلبة
اي بعض الغلبة الاجتماعية اقتضاء الدال على المعنى الوضع بعض افراده كح او بعض الغلبة مطلقا ح
اقتضاء الدال على المعنى بعض افراده كح فذهب الشيخ الرضي الى ان غلبة الاجتماعية على الوصفية
شرطها بيقاء المعنى الوضع فاذا لم يغير اللفظ الدال على المعنى الوضع اصلا وان تغير عن
كونه وصفا لفظا لعدم صحة اجرائه على غير ذلك الموصوف وهو ظاهر والاغلبة الاعتبارية ح بمفهوم
قال السيد قدس سره ظاهر كلام المصنف يقتضي عدم الاكتفاء لعدم تقييد الكتبة والقيد بالصفة
وفيه انه يحمل على الاطلاق في الصفة قال في الصراح الرجل حمار يدرك سياه وارقم ثابته
وقالوا ان اوهم التقييد فالقيد به لما فيه من الوهمية قال الاولى ان يقال انه بصيغة تغني الذات
والله ظاهر في ذكر التقييد بها بصفة قوله فلذكر الفاء للتنبيه بمنزلة على ترتب العلم واللام للتعليل
فتقييد ترتب المعلوم ظاهر يغني احدهما عن الآخر وقوله لكن اشارة الى ما ذكر من ان مجموع الخاصية

اخر تقيد بهما على الاخر لا الاصل الاول ليصح عطف اشتغل على حرف ووجه خلل الا يجعل مجموع المعطوف
عليه متفرعا على مجموع الاصلين وهو يجال ارد فرع الاصل على نفسه والما قوله وعطف فهو عطف
على حرف بلا اشتغال قوله حرف شبه الصرف الخ لانه صفة بجرية واتبع كسرة اخره كسرة اول اتبع
الكسور من الحرف قوله اشتقاقه من الجدل الجدل محكم تافتل رسن راقوله للطابق قالوا هو
الشرف وهو طابق اخضر طالط على حمرة يصول على كل شيء قال في الصراح في فيل نام سرخ كه اورا
بفارسي طابق خوانند قوله اشتقاقه من الحال خال النقطة سيلة كه بر اندام بانست كنده ونشان
ضيلان جماعة قوله لانه الاصل والاتي الحال فخطه لم يثبت واما التاء في خلان استعمل كم يقصد
بتلك الالفاظ الا انواعا مخصوصة من غير ملاحظة خبث وقوة وخال والا فانتفى الشرها
منتفية بتلك الاوصاف قوله التأنيث بالتاء يعني تاء وزنية لحقت اخر الاسم فخطا بدل من الالف
في الوقف بها وهذا اذا ليست للتأنيث لانتفاء القيدين الاخيرين فخطا بدل من الالف
فلو سمي باخت مذكر حرفي ولو سمي بها مؤنث كهند قال القيد الاخير يجعلها انها
معروفة على قياس ما ذكره العلامة في عرفاتها معروفة عندنا لان التاء ملفوظ فيها
ليست متحفظة للتأنيث فلا يعتد في منع الصرف والا يمكن تقدير تاء اخر معها ان لم يعهد
في كلامهم تقدير التاء مع التاء الملفوظة وان لم تكن متحفظة قوله فانه لا شرط لا لزوم
الالف قوله لعدم التأنيث لازما اي بحيث لا ينفك عنه لان التاء وضعها للفرق بين
المذكر والمؤنث وهي لا تنفك لازمة للعلمية اجاءت تلك العلمية اوصفة كجارة وحسنة
وقد يجيء على خلاف اصله وهو تنفك لازمة للعلمية كحمزة لم يعتبروا هذا لزوم قوله لان الاعلام
محفوظة عن التعريف بعد سلامتها عن التنكير فانتفاء التقييد بعد سلامتها لان التعريف
قد يكون فيها لضرورة او مافي حكمها كما في الترخيم فانه غير المنادى لضرورة الشعر وفي المنادى
للهرب عن الثقل فيما هو كثير الوقوع وكما في الاعلام التي ليست من الاسم العربية فربما
يعترف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الصرف كما قالوا في جبرائيل جبرئيل وجبريل وجبريا

التنوين رعاية لحق التابع بحيث امكنت فتتبع الكسر التنوين على ما هو عاصمة وبني اكيم قابلا سار يتصرف
كلامهم على ما يقتضيه وقوعه قيدا لما تقرر ان العامل يستحق حكم المطرد وعليه فيقبل الاعراب وفي الجملة
ويخفف ما يستثقل فيه كما في بعض الحروف وقد يعرض ما هو حرجان في كرجان واحد زيجي الذي اذا ضرب بالياء
وان لم يقع الا عجمي في كلام العرب او لامع العلمية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا
مع الكسر كما يقبل سائر التصرف قوله وتحرك الاوسط هيئة يسيوه واكثر الناس قالوا اذا اشترط اتفاق
الزيادة على الثلثة ولا اعتبار لتحرك الاوسط لان الثلاثي خفيف ووضع كلام العجم على الطول فما
الثلاثي ليس منه قوله وهذه اختيار لمن ذهب الى ان فحشر الى الاناة حاكمه هند وظاهر كلام المصنف
على التأنيث للعنصر او غيره كحمير منع ماله وجهوز والا يتفق الوقوع بما ذكره الشارح قدس
سره في الحاشية قال الشيخ الرضي ما ذهب اليه بعض شيوخ اولم يسمع الا بوجه غير منصرف في شيء من كلامهم
قوله لانه امر يعتور الاسم ليس علامة تانيث قوله وشذ قيل يجوز ان يقال امتنع صرفها
لتأويلها بالبقعة وفيه انه لا يستعمل الا مذكرا والا يرجع اليه ضمير المؤنث والحق انه قد يجاء
فلم مثل بعلك اكم الى نوح النبي هم لكان اسلم قوله لان عرفة التسمية على ما هو الحق عندي كيف
ان يقال الا عرفة التسمية على ما هو الحق عندي فيه النزاع من نوح وشتر وتقديم انصراف
نوح على امتناع صرف شتر لان انصراف نوح مخالف لاصل هذا الكتاب اعني الفصل وعدم
انصراف شتر والا انصراف نوح على ما ينبغي ان يتابع فيه بخلاف امتناع صرف شتر فانه ليس كذلك
الشابة قوله للجمع الذي لا نظير له او جمعية الجمع من حيث انه جمع ويجوز ان يجعل اللام في الجمع للعهد اي جمع
يقوم مقام السبيل ليظهر تذكير الضمير في قوله شرط بما ذكره قدس سره قوله صيغ منتهى
الجموع منتهى مضاف الى الفاعل اي صيغة ينتهي بها جموع التكسير بعض ان تلك الصيغة
من حيث انها صيغة قابلة لتكسير اخر والتنقيص بهذا الاعتبار ممنوع فان تكسير فاعل وزن
فعال قابل للتكسير ايضا على جمع جمع قوله وبعد الالف حرفان او الرابع ساكن او ثلثة احرف
اولها ساكن فلا يرد التنقيص بصيارف وكمالة قوله لانها جمعت في بعض الصور على اوزان صيغة

جمع

جمع جمع وهو تعليل للعلمية المستفادة من قوله ولهذا قوله ليستوي صيغة مصروفة عن قبول التغير
فيصير لازمة فيصح ان ترفع اصلا هو الصرف بغير الباء للعلمية والغير بعض النفي والمعنى بلا
كما في قولك كنت بغير مال فان المعنى كنت بلا مال بل العامل لا انك كنت بمال بغاير المال وهو
خبر فرشترط او صفة لمحذوف صيغة منقلبة عن ناء التأنيث اذ صفع الاول يقول قوارير
بها وصيغة الجمال الوقوع وعلى الثاني يلزم تقييد بخلافه قوله جمع فارة لانها اذا كان قيل ان
ناء علامة اذا كان صفة لا يجمع على فواعل قال قدس سره في الكشية الفارة الخائفة ويقال للبغل
والحمار فارة بين الفروهة ويقال للفرس جواد استوى الخائفة قد فرقت يقال للفرس رابع ايضا
قوله لانها مع بها فان كانت علامة للفرد كما ان الاقيل التاء وغيرها فيصح ان لا يعتبر تغير الوزن
بها ويجب بازالتها وان كانت غير لازمة كالرمي والشرق في تغير الاوزان كما في وزن الفعل على ان
التاء في وزن فعالة موضوعة مع العلمة لعدم استقلال شاعت جمع شعث لانها بدل من ياء
شعثاء فان قيل فما بال الاعجم كجواب في جمع جواب وايضا ان عدم الاستقلال بلا تاء لا
يقتضي الوضع مع التاء قوله والحاجة الى الفرق كخوصاء يفرق بها و بين خوص لا بياء النسبة
كما قيل مع انه لو ذهب الفرق كذكر اسم مع انه غير منصرف قوله فانه مفرد محضا لا
يصح الاعلالة المفرد معه بخلاف فرازنة فانه جمع لا يصح الاعلالة الجمع
معه قوله جمع فرزين او فرزان وهو معرب قوله واما فرازنة فمنصرف قيل ليست لاعلة التفصيل
لعدم التعدد والاستيناف لعدم سبق كلام اخر الا ان يقال الاستيناف لعدم سبق الاجمال و
احتمال بقاء منصرفة لان للصرف صار كما فيجوز اعتبار كميته او ان المراد فوزانه او ان
المراد اللفظ وهو ظاهر لا يقال فعلى هذا ليتوهم غير منصرف بالعلمية والتأنيث فكيف يصح
تنوينه لانا نقول تنوينه لمناسبة وشاكلة كسجع مع انه يجوز ان لا يتوهم منونا قوله
وحضاجر على ان يضع ليس منصوبا بالعين لان المنصوب بلا يجوز ان مدح او ذم او ترحم ولا
يستقيم هنا شيء من تلك المعاني بل هو منصوب على انه حال من الضمير في غير منصرف

بلا او بالياء وهو

وجاز لا يتقدم معمول ما اضيف اليه غير اضافة كان بمعنى النفي فانه حينئذ في قوة لا وجاز فيه ما جاز في لا من تقديم معمول المدخول وزيادة لا في ما عطف على المدخول لتأكيد النفي والا فليس فيها من ابرام ان امتناع صرفه مخصوص بحال العلمية وليس كذلك امتناع صرفه حال النكرة ايضا وفي بعض النسخ علم بالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف وينبغي ان يكون الجملة استئنافية لا حالية ليخلو الكلام عن ذكر الاب ﴿ع﴾ بل للجمعية لا للعلمية والا كانت منافية للعلمية والوصفية لكن اعتبارها مع اعتبار العلمية حتى يلزم اعتبار المتضادين في حكم واحد ومن قال الجمعية غير منافية للعلمية لجواز تسمية شخص بمرجان فلم يأت بشيء لان نوع ابرام منافيا للعلمية لازم لمعنى الجمعية كما ان الابرام المنافي للعلمية لازم لمعنى الوصفية ثم يجوز الاتيان بشائبة من معنى الجمعية كالتعلم كما يجوز ان يبقى شائبة من معنى الوصف فيه كما اذا سمي شخص احمر باسم فاكهة ونحوه والشائبة الضبع بها الانثى و الضبعان هو الذكر والجمع ضباعين كما في الصراح وفي الصراح ضباع كفتار وضبع كفتار وضبعان بالكسر كفتار وزيد في ضبعانة كفتار ناقة وهذا يوافق المعنى الاول فعلى هذا التنوع للتأنيث ﴿ع﴾ والاتيان بعد التكير منصرف المجاز منوعة لجواز ان يكون مثل احمر على اذا انكر قال قدس سره في الحاشية فعلى هذا معنى قوله على ان الضبع اذا علم جنسا مثل الضبع للجنس والضبع الثاني بناء على تسليم تأنيث الضبع وقد عرفت منافيه ﴿ع﴾ لئلا يتوهم ان للجمعية مع الوصف وللامكان اعتبار الجمعية مطلقة ﴿ع﴾ وهو الاكثر في موارد الاستعمال او مذهب الاكثر ﴿ع﴾ اي جمع خبر محذوف وفي ﴿ع﴾ محل على جوازه لانه ضعيف والدخيل بمعنى الى نسبا واعلم ان ممنوع من الصرف اجزم المعرب محققا حملا على جوازه من افعل على الاتم جميع ما جوازه ليس ممنوعا من الصرف كما لا يخفى ﴿ع﴾ لكنه من قبيله حكى اه اعتذار عن انه لم يعد الا للحمل على الجواز من الاكثر وقد يعتذر عنه بانه سبب على سبيل الاحتمال لا على القطع قال المحشي في شرحه يلزم هو لاء

الا يقولو

الا يقول الجمع وما شابهه جمع وقد قال بعضهم بذلك ﴿ع﴾ تقديره اي قدر تقديرا ﴿ع﴾ فانه يكبر به كل قطعة من السراويل والرانة نهد عبارة السيد قدس سره انما قال كانه لان الرانة لم تجئ بجمع قطعة من السراويل بل جاء بعض قطعة من الخرقة فيلزم المغايرة بين المشبه والمشبه به فجعلها بالبعض الشائع حتى يتحقق المغايرة بين المشبه والمشبه به فلا يصح ان يقول ان الرانة بهذا المعنى مغايرة لما تأول ان يقول ان السراويل منقول من المعنى المجعول الى هذا الجنس مع ملاحظة فيه معنى الاقطاع اصلا في ان يكون منقولا اليه من الاقطع لا من اقطاع الازار ان قيل تعلق الجمع الى الواحد في الاجناس لم يجئ فيما جاء في الاشخاص كما ان اجيب بان ذلك في الجمع المحقق لا في مطلق الجمع وبان المفرد اذا اشتمل على الاقطاع جاز اطلاق اسم تلك الاقطاع عليه كما يقال ثوب شرازة جمع شرزة وهي القطعة وفيه انه لا يلائم باب اجراء الجمع على الواحد لان من باب اطلاق الجمع عليهم الا ان يقال انه اصح الاجراء الجمع الاطلاق ﴿ع﴾ واذا الصرف لما كان لعدم الصرف غالبا والصرف فيها كان لفظ الالف في الاول والتاء موقعه وفي الثاني واقعا موقع الالف طلقة ﴿ع﴾ فلا اشكال بالتنوين به فاصلة للجمع لا يخفى ان نفي جنس الاشكال بهذا المعنى لا ينافي اثبات الاشكال وجه اخر وهو ان سراويل اذا صرف كان ينبغي ان يصرف مصابيح لانه يوازن مفردا كان صرف ﴿ع﴾ فرازنة لانه يوازن كراهية ويمكن ان يدفع بان سراويل مفرد اجمع ولا اعتبار بما الا جمع او بالنظر الى اوبتقدير المبتدأ سراويل مطلق حرف اولم يعرف وذلك لانا نضم هذا الوزن بالجمع فمن نظر الى التقدير منعه من الصرف ومن نظر الى وقوعه على الواحد صرف ﴿ع﴾ اي كل جمع منقوص او كذا كل مفرد غير منصرف منقوص كقاض اسم اداة واصيل مصغر اصل لا مقصور كما على ما قال الالف ثابتة لتختتما ﴿ع﴾ اي في خاتمي الرفع والجر اشارة الى انهما مخصوصان بان على الظرفية والعامل فيهما الحاشية المستفادة من الحاف ﴿ع﴾ لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة ولان الاعلال قوي وهو الاشتقال

وحمول تا التانيث ان قلت لا بد في السبب من فرعية على ما هو المذهب قلت السبب الثالث شابهة والثاني
فان كان الاول فرع فرع للطرفين وسوط وان كان الثاني فهو فرع مانعيه عليه لكنه سبب غير اصلي بتوقف
على الشابهة مع ان الشبه بينا عدا الكثيرة بينا فلا حاجة فيه الى الثانية فرعية معانيه قلت فرعية الكثيرة.
محله والراجح هو القول الثاني لان وجه اشتراط الطائفة الاولى انتفاء التاء غير ظ محله
لا الكلام الشامل والاسم المقابل للفعل والكلية والمقابل للحرفي والمقابل للظرف الازم الظرفية محله
وافراد الضمير باعتبار المذكور واحد ومجموع وتثنيته الضمير في قوله ان كان باعتبار تقدمه في افرادها
محله او شرطه ان الكلام فيه ان يجامع الشرط الثلثة السابقة لكن يخرج من اللزوم تسامح بين
اعتبار الوحدة والتعدد كما في التوجيه الاول محله فشرط العلمية منهم من قال انها شرط
وسبب ومن قال انها شرط تحقق المشابهة لكنه لا يلزم كان في التانيث بتوجان تقام علتان
او يتحقق التاء او يتحقق سبب اخر كما عرفت في التركيب محله كعمران وسلمان وعثمان فقد جاء
في الكلم حركات التاء وفي الكلم الصفة بالتي كسرها وجاء فتحها وضمها ايضا كما للتانيث
مع عدم التاء محله او في صفة فيه انه معطوف بأو على عامليه مختلفين وليس على شرط قيل الصواب الواو بدل
او لان الالف والنون يوجد ان في الاسم والصفة واجيب بان التردد ليس باعتبار نفس الطبيعة
بل باعتبار فردها وفردها يتوقف الاول على احدهما ويكفي ان يكون سببا او للتقريب له محله لانه مع
كان مؤنثة لفظا عند الاكثر بها وجوز بعضهم اجتماعهما وحكم ح بالانصراف قد ان
ان وجود فعلى ليس بمقصور والذات بل المطلقة انتفاء فعلانة فالعدول عنه الى عاليس مطلقا
غير مناسب بلا غير صحيح لان المطلقة يحصل وجود فعلى قريبة الوجه ضعيف وقد شاع الحصول ح
ضعفه بقيل ان قلت اذا كان المطلق وجود فعلى عندهم انتفاء فعلانة كان الواجب
عندهم امتناع صرف رجعه قلنا لعل محط قلنا عندهم انتفاء مؤنث مبني على دليل لفظي
والانتفاء المبني على الدليل اللفظي لا يفيد الا الوجود فعلى محله لانه صفة خاصة له تامل
لقايل ان يقول اقتضاء به تشابه في الاحتمال لان الوضع فاذ انظر الى الوضع كان له قوة

بحسب

بحسب التعبير كما واما بالتاء لان الاصل في التانيث التاء واما بالالف وهو الراجح لان فعلان فعلى اكثر
من فعلان فعلانة فمنع الاول ينبغي ان يتوقف متصرف بالاتفاق وعلى الثاني ينبغي ان يكون غير متصرف اتفاق
اللهم الا ان يقال ان التانيث بالتاء اقيس لا يقر والا يكفي محله وعند ما كان ما كان للعرضية ما هو اللفظ كان
غير متصرف على فتبغي ان لا يلتفت الى هذا الالف كلمة مسي محله وهو كون الاسم على وزن يختص
من الافعال سواء كان له زيادة نسبة الى الفعل او لا فالاضافة في قوله وزن الفعل مجموعة على النسبة
للعلم زيادة النسبة والالم يجمع الشرط فشرط والا ان تحمل عليها وتحمل تعريف شرط على ما شرط ح
التحقيق لا على اشتراط لان الكلام فيه ان السببية ليست الا للغرضية والغرضية فيما له زيادة اختصاص بالفعل
محله بالفعل يعني اذا في اكثر نسبة او اصحح المتن والضمير راجع الى الفعل والضمير يختص راجع الى الوزن
او بالعكس وفي الاقرب كما هو المشهور محله وكذلك بدر للمال اي السرقة محله وخصم من خصم
الشيء اي اكل لجميع ما فيه محله وشام على ما مر مجازا بالعبرانية موضوع بالشام يقال بيت للمعقول
ومثل ضرب على البناء للمفعول وزن فعل مجهول من الخواص لم يات في اسماء الاجناس الا ايل
لوبية وقيل العرب قد ينقل الاسماء الاجناس وان كان قليلا كقولهم ازنا كم من قبل وقال نحيي
ان ايل منقول من ويل بمعنى الشر واما ايل على القبيلة فيجوز ان يكون منقولا منه او هو ايضا مشي
مشيا مخصوصا والتقدير له دالة على العلمية كما قيل في شمس شمس بالضم والوصف للعموم
يعني له دلالة بالتضاد والتقابل ولم يرد التقابل بالذات لان العموم والخصوص من صفات
معاني الاعلام والاوصاف فالتقابل بينهما بالعرض في حكم واحد اي في شان اثر واحد
وتخصيص وهو وضع حرف او لفظ واحد وضعا شخصيا فلا يرد اعتبار التضاد بين وضع حرف
الا لفظ وهو واحد اي بالنوع والا فوضع حرف احمر يغاير وضع الوصفية والعلمية لتعدد الوضع
فحاصل تقدير الاعتراض انه يلزم ان يقول بسبع هذه المقام الا توهم اجتماع المتضادين
التقابلين وبيانا فوله ان لانه اي بين الدلالة على العموم والدلالة على الخصوص وهو ظ
والا بين العموم والخصوص لاختلافهما وهو الحد الاول والا بين ارادة العموم والخصوص ان

اتفق النحاة على ان العلمية مؤثرة مع العدل فى العلم بوضع الاعلم ومع وزن الفعل نحو اذا كان العلم غير منصرف قبل العلمية كاحمد اولا كاجمع وبه يود اختلفوا فى تاثير ما مع العدل فى العلم كان غير منصرف قبل العلمية كثلث ومثلث فذهب اكثر النحاة الى انه لما العدل تابع للوصف وقد زال بالعلمية وهو سبب جماعة لا عدم انصرافه اعتبارا العدل الاصلى وايد ما قال الشيخ الرضى قائلا ان العدل امر لفظى وهو باق وافرد من واخواته اعلما غير منصرفة عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلى ومنصرفة عند الكوفيين فعل وهما متضادان فوضع لما يدل بهما من القاعدة المذكورة منقوضة بفعلة جامعة للعدل والوزن والعلمية فان العلمية مؤثرة بنفسها مع انها غير منصرفة بعد التنكير وقد يدفع ايضا بان العلمية غير مؤثرة معهما لاستقلالها بمنع الصرف قبل ورودهما فعل وعادوزان مخصوصة هى اوزان التثنية وثلث واخر وسحر وامس عند تميم والكلام ايضا عند هم اى لا يدخله شئ من الامارات الدالة على ان المستثنى منه ليس بسبب للحكم مطلقا لعدم صحة الحكم والا السبب الذى هو احد الامرين واللازم لكشف الشئ وتفسيره بما هو اعم منه وما هو مرادف له بيان تجوزى لسيبويه احد هما او منهوما ساء بالاعم مما يجامع العلمية مؤثرة ولم يكن شرطا بها وهذا الاخ لغو وان كان منحصرا فى احدهما لكنه اعم منه بحسب المفهوم وهذا القدر كاف فى صحة الاستثناء كما يقال ما له واحدة التوحيد فعل لم يبق فيه سبب وان كان ثلث الاصلية بالجملة كما اوزيد بجان فعل وارضا فوردت به بدفع النقض بما فرعا وزنا افعل صفة فبلزانه معدول عما كان معه الام او الاضافة اوبمن فعل ولو كان فعله التى آخره بعد ان يجعل الافعل فاعلا او يلزم فى جعل فعل السيبويه اصلا يلزم انه مناف للقاعدة الحقه عنده واستناع نقيضه بالتقدير اللام والقول بانه منقوض بما الطرفية او الحالية او كونه بمعنى الاستقبال بعيد فعل فاضل احمر على حال من احمر لانه منقول الى حلة فعل وكذا ذكر افعل التفضيل وكذا ذكر ثلث فعل لنقض مع الوصفية فيه بخلاف فعل فعلاء ونحو الاجمل فعل التفضيل وكذا ذكر ثلث فعل فصار افعل لما اى صار ملحقا به كاف كل فعل اعتبارا يجوز ان يكون مصدرا للحاق لا ذكر

الاعتبار

الاعتبار نوع مخالفة فعل لاجل اعتبار الوصفية الاصلية بمعنى ان العدل يجعله كالتابع فعل وفيه بحث آه ان قيل جاز اعتبار كثرة الوصفية فى العلم لما ذا لم يجز مثله حمزة اجيب بان المقصود الاصلى فى وضع الاعلام المنقولة غيرها وضع له لغة ولذا كثر انا يجوز عنه الخ الاصل كزيد فعل والاخفش قال الشيخ الرضى قال الاخفش فى كتاب الاوسط ان فلانا فى نحو احمر انما يجوز فى مقتضى القياس والحال يمنع فنوع عاما يمنع الصرف فعل وهذا القول اظهر لان العدل من كل وجه لا يؤثر فعل لا يلزم عنه الخلف لا نفع فعل فان العلم للمعهود والوصف للعموم يعنى انه اراد بالتضاد التقابل ولم يرد التقابل بالذات لان العموم والخصوص فى صفات فى اعلام الاعلام والاوصاف فالتقابل بينهما بالعرض فى حكم واحد اى فى شئ واحد وتحصيل فعل وهو منع صرف لفظ واحد منهما لشخص فلا يرد اعتبار التضاد بين فى منع صرف الالفاظ وهو واحد اى بالنوع والا فمنع صرف احمر فى حال الوصفية والعلمية تعدد ما منع فعل فعلنا تقدير احد الضدين آه بل نقول ليس فى هذا الكلام الا توهم اجتماع المتقابلين وبيان ذلك ان لا ابتداع يفيد الدلالة على العموم والدلالة على الخصوص وهو ظاهر ولا يفيد العموم والخصوص الا اختلاف محلهما وهو للزوم ولا يفيد ارادة العموم والخصوص ان جواز استعمال المشترك فى المعنيين وان لم يجوز فكذا ليس للمقابل ولكن ان تعذر الحمل على وجه لا يجاز للشبهة وهو ان الوجود العقلى جاز ارادة وجود العين فكر هوا ان يكون فى عالم اللفظ ما يندرج فى عالم العين او لا يكون فيه شئ يادى اللفظ وهو ما يثير الضدين فى امر موجود واحد بالشخص كما فى الضدين المتقابلين او لا واحد منهما فى يادى اللفظ لان الضدين قد يجتمعان فى امر واحد كالكيفيات المتقابلة للمؤثرة فى المزاج وذكر قد سبق فعل لكنه شبه به فلا لزوم اجتماعهما فى التصور حال ما يثير لهما فى امر شخصى بمنزلة اجتماعهما فى التحقيق فعل اى بان غير المعرف يعنى ان اللام للعهد فعل الا بصورة الكثرة يعنى انه اراد بالكثرة صورة بطريق الاستعارة لان الكثرة ملاحظة من العالم البناء عند البصريين ويطلق

الكثرة بطريق الاستعارة اى المتعارفة اى العهد بانه

على الحالة الاعرابية جاز فظهر انه يقول بالكرة لعدم اختصاص حل بالبناء قص اعني اللام والاضافة
دون سائر الخواص كالتاء والتعريف قيل وجه ذكرها انها تغير فان قد يدخل اليه بخلاف البواقي قص
وحيث ضعفت آلة توجيه عدم سقوط الكسرة ان التنوين كان ثابتا مع وجود ضلعه وهو اللام
والاضافة او انه محذوف لا يمنع بل الاضافة او اللام وفي الجمع حرصوا بان الاضافة شاع وجودها بالبيت
بمقابلة التنوين المغرة قص انا العلمية تزول بالعلمية والاضافة فيها اللام يجامع العالمية
او كان العلم في الاصل بمعنى او صفة كالفضل والحسن قص كالصاحبات قال قد يسكن
في الجر العاصفن من الخيل الذي يقدم عاشقة قدايم وقام الرباط طرف الحافرة فاقدامن
الصحيح قص اي المرفوع الاول بالكسرة نوعا منه والجمع على الجمع على الجمع على حافره فعلى هذا التغيير
بلوكر جملة هو ما الشغل منطلقة من الست وهو اما هو فوق وقع الاسم الغير المركبة مذكور للفصل
او مرفوع على انه مبتدأ او محذوف الخبر او خبر محذوف المبتدأ والتقدير المرفوع على هذه او هذه المرفوعات
واللام للاستغراق الانواع ويحتمل على تقدير الاول للعهد اما بانوعهم من الرفع حيث قال وانواعه
رفع ونصب وجر وفيه نظر قص لان التنوين انما يكون للاسم فمن جعل الضمير راجعا الى كل
واحد من المرفوعات اوالى المرفوع قال توحيده وتذكيره بالنظر الى خبره اعني ما الشغل قال
المبتدأ وهو الخبر فيجوز مطابقة به لما يجوز مطابقة له لو رجع الى ما ثانيت بمنع الا ان يقال ان اللام
ابطلت معنى الجمعية واتى بصيغة المفرد الشائع لانفراد الانواع او يقال ان الكلام على حذف
على بيان الطرق قص على عالم الفاعلية لم يقل على عالم الرفع لان الخفاء المرفوع ليس الا باعتبار
ما هو فوقه فانه اخذ الى ما هو فوق في توهمه صار بمنزلة اخذ اللون في توهمه والذي تشترك فيه
فلذا شبهه في ابهام الدور والا قال عن الاشتراك لان اصالة الرفع في الفاعل وعدم زيادة الاضافة
للمنازل بمقام التوهين قص والمراد بالشغل الاسم عليها ان يكون موصوفا بها اي كالوصف
بها فان الحركات والحروف الاعرابية وان لم تكن اوصافا لكنها شبهة بها لعدم استقلالها
وتبعيتها للموصوف ويجوز ان يقال صيغة المرفوع كصيغة العلوم التي فالرفع حالة الفاعلية

بلوكر ملابسا لها ملابسة الكلام الذي هو نعت او صلة عليه السلام والمراد بالاشتمال هو هذه
الملابسة قص او بمعنى الرفع على انه في محل آه المطابقة للمبتدأ قص الرفع على هذه الجملة مستأنفة
لتوهم رفع لزوم الاعتبار رفع مما هو في محله وان الاشتمال الذي هو بلوكر متحقق او هو ما كان وهم
من ان بلوكر الاشتمال له اولى هو في محله فان الامر كما هو قص وكيف يخفض الرفع لعدم الدلالة
على التخصيص عدم ظهور اشتمال الاسم على عالم الفاعلية او جعل اللام للعهد كما ذكرناه انفا قص
اي المرفوع فان كان الكلام مسوقا لبيان الابتدائية انفصالية وبالعكس فعلى هذا التقدير
قص او على الاشتغال يقدر ويجوز ان يجعل راجعا الى المرفوع بتقدير الثاني او تأويل ونوافقه قص
المبتدأ قص لان جزء الجملة الفعلية ولانه لا يحذف بدون المسند وفيه انه قد يحذف كقولك انا
واكرم الانا وقولهم بعد كما ترى ولا يرفع بانه ناصب ولانه منسوخ بالفعل وفيه انه قد ينسخ
ويرفع بانه ناصب بعد ما ترى قص الى آخر اصل الجمل الشغل الخ
على ما هو موضوع للاسناد قص ولانه عامل قوي لانه موجود ومحسوس بخلاف عامل
المبتدأ فانه عدمي معقول قوة الكثرة تقتضي قوة الاثر فالعامل في المرفوعية اقوى من
المبتدأ ولا يعارضه فاخذ المبتدأ لانه لا يفيد قوة رفعه بل يفيد فضيلة حالة قص لانه يأتي
ولان باعتباره يصح ان يراد بالمرفوعات كما ان الالف للاستفهام اصل فيه لقيامها
مقامه كلاما قص ولانه يحكم عليه بكل حكم ولانه يحكم عليه بمعتقده عليه بالاشتهاب وهو فضيلة وكمال
قص الا بالاشتقاق حقيقة او حكما فان المصدر العامل فيه قوة الفعل قال قص اسند اليه الاسناد
اي بما يشتق حقيقة او حكما فان المصدر العامل فيه قوة الفعل قال قص اسند اليه الاسناد
اي بما يجعل الشيء فاعلا او نائبا سواء كانت ضربة او ضرب شبيها كانت او شبيهة كانت
او هو وضيه قص بقرينة ذكر التوابع بعد ما يخص بقيد ما عدا التعريف قص او شبهه
او التشبيه بالاسم والفعل قص او ما شابهه في العمل فان الاضافة على الوجه
والنكرة في فاعل الظرف لانه فاعل الظرف لعامله صيغة قص وقدم الجملة الحالية
بتقدير قوله الضمير فيه راجع الى احد الامرين المستفاد من لفظ او قص لان الاسناد

الى يلى ٥ح

الشئ

اما غيره فالاسناد اليه في الحقيقة لانه تقرر في الكشاف ولعل مراده الاسناد بحسب الدلالة اللغوية
كان ذكر قوله وقدم لدفع توهم الرجوع الى ما يلى المضاف اليه قص المراد
تقديمه عليه وجوبا كما هو الظاهر من الاطلاق قص المراد وجوب تقديم نوعه بقرينة انه يصير تعريف
نوع من انواع المرجوع ويجب ان يكون الحرف واجزاؤه فيلزم الخلف والا يلزم تقديم الفعل ان غرض
المتكلم تقديم زيد قائم للتنبيه على الفائدة وان المخاطب يقع في انتظار ما في تقديم فلم صح مجازيد
لتعيين الفائدة وانتظار محلها فلو قدم زيد في قام زيد لانقلب الغرض نقل عنه الكوفيين جواز
التقديم واستدلوا بما انه لو جعلنا زيد في زيد قام فاعلا وجعلنا الكلام محمولا على التقديم والتاخير لم يخل
اما الاضمار قبل الذكر او بعده لا سبيل الى الاول لعدم ولا الثاني لان زيدا ضربت
الا النصب ولا يلزم عليهم كما لم يصح لان الفعل لا يقع عليه وكذا حكم اخواتها قص اى الاسناد في
الاشارة الى ان قصد مجاهة فيما به متعلق بالاسناد او صفة المصدر فيجوز ان يكون حالا بعد حال
ولا يخفى عدم الاشعار بان الفعل لا يكون عاطفة القيام على الاسناد بل يكون ذكر قص عاطفة قيام
الفعل اى قيام مدلوله بفاعل علمت هذا الفعل على وجه علوم او على وجهة اى على طرزه وطريقته
وشكله قص وطريقته فيما به ان يكون على صيغة المعلوم اى وذكر علامتها او
نحو ذلك لان القيام ثبوت موجود لامر وانتصاف ذلك الامر في التعبير عنه ايس
الا بهيئة المعلوم لان المصدر المجهول لا يوجد اصلا ومصدر المعلوم قد يوجد لكن قد لا يوجد الا بالاسناد الى
نحو عاطفة القيام ثبوت شئ لا مر فرع ثبوتا ما مثل القيام وبين كلا من الامرين اتحاد في التغير فتغير القيام
انما تعلق بالاسناد الذي هو نفس القيام فلما القيام افراد بعضها بما مر بعضها قص واحترز
بهذا القيد عن مفعول عالم بسم فاعله وان كان المصدر المجهول لانه في قوة ان يبنى الفعل للمجهول قص
كصاحب النصر والنحو عبد الله مررت فانهما حالان او صاحب اليه المتقدمون في البصرة قص وزيد
قائم ابوه قيل لو قال ابوه كان مضافا فيما قصده لان ابوه يجوز ان يكون مبتدأ وخبره انه لو كان
مبتدأ لوجب تقديمه على قائم كما في زيد قايم قال قص والمصدر هو في اللغة ما قيل عليه



النسبة وفي الوزن القاعدة والمراد هاهنا ذكره قدس سره انما قلت لم اشر بهذه العبارة على قول
الذي ليس انه اوضح واحسن لمراعاة الاشتقاق فتنبه انما في لفظ الاصل اشارة الى انا اذا رتب
الفاعل في الفعل كانه بمنزلة قاعدة لا يجوز بعدها بما يخل مطابقة الى قص وانه لا يحسن
او لا يجوز بل تنبيه على بعض الاحكام كما يتبعه فلذا ذكر جاز اه فتنبه زيادة تشويب
لما اشتمل الحكم الملفق قص في القاعدة كذا الاصل فيما هو بمعناه انما يجب ان الفعل ويتقدم عليه ما
ليس بمعناه كالفعل الاول في هب باب اعطيت بالنسبة الى المفعول الثاني وكذا الحال في المفعول
بلا واسطة بالقياس الى المفعول بواسطة قول اى ما يشبه انما يكون الفاعل عليه الحاصل الفاعل
من حيث هو فاعل يقتضي قربه من الفعل ورجحانه لكن قد يزول ذلك الاقتضاء بعارض يقتضي رجحان
البعد او وجوبه ونظيره في الكم ما يقال ان الماء بطبعه يقتضي البرودة لكن قد يزول ذلك الاقتضاء
لعارض يسخنه قال اى ايما الفعل لم يقل انه يليه مع انه اقصر واشمل لشموله
نحو الفعل ابغضه فوضع المظهر موضع المضمر لزيادة العلم في الذهن والاشارة الى ان الفعل
اصل في هذا الحكم وشبه الفعل ملحق به قص لشدة احتياج الفعل اليه لانه بالنسبة الى الفاعل
بمنزلة جزء كلمة الفعل وظرف النسبة الذي هو فاعل بهذا وافق في قوام النسبة ومفهوم
لها والمفهوم فكما ان الهيئة تذكر الثانية على النسبة كانت فيه الفعل كذلك الفاعل له لان الثانية على قوام
النسبة كان في عداد جزئية قص بدليل عاد ذكره لان انا كما ان السابق دل عليه
دلالة لم يدل عليه ايضا ذكر الدلالة وضع اعراب الفعل بعد الفاعل نحو يضربان وبضربون
ونظيره يزيد قال فلذكر الامام للتفصيل فيفيد انا ذكر الوجه اصلا علة بجواز الشكل الاول
واشباع الشئ والفاء اما للتفريع فيفيد انا ترتب العلم بالجواز والاشباع فيهما على العلم بالاصل
السابق او للتفصيل فيكون ذكر بابا للاستدلال بالمعلول على العلة فلا استدراك في الجمع بين الفاء والام
ولا يخفى ان اشباع الشكل المذكور وان كان يترتب على الاصل المذكور لكنه لا يتوقف عليه لشيوعه
على التقدير بما في المرتبة فلا يصح الاستدلال بالاشباع عليه قص لتقدم من بحث

الفعل يؤت بالفاعل كي يأتي عند وضع المسند اليه بالخبر ولا ان السائل غير ان الحكم زيد
قام بقيد تقوى الحكم بتكرار الاسناد فلا يطابق السؤال معنى قال الشيخ الرضي ان زيد
في المثال المذكور مبتدأ لا فاعل لبكا بين السؤال فانه جملة اسمية ولان السؤال عن الفاعل
القائم للام الفعل والاهتم تقديم الفاعل عنه ف بزيد مرفوع والاصل مما يزيد لان البكاء
يتعدى بمن لكنها يحذف لكثرة الاستعمال نقل عن العارف الرومي قدس سره ان يزيد منادى
بحذف حرف النداء والجملة الندائية معترضة وذكر لان السائل للقيام ان يدعي ان الصارع
والمخبط لما وقعا في شدة وتعب يسبب يونكر بايزيد فاتسب ان يبكي عليهما ونكر لان السائل
رفاه وتقع ف بقرينة السؤال المذكور الدال عليه بلفظ الذي للفعول فانه سئل الاسناد
والتردد وهو منشاء السؤال فنزل السبب منزلة المسبب ف لخصوصه
اللام للاجل كما هو المشهور ويراد بالخصوصة خصوصة غيره ويحتمل ان يكون الوقت
ويحتمل خصوصة وخصوصة غيره ف تعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء ولان الجار
والمجرور يكتفي ببرائحة من الفعل لا يتكبه المقدر لان هذه البكاء دعوته لا بكاء الخصوصة مع انها
ليست لسببا فريبا للبكاء قال ومخبط ما تطبع حكاية حال ماضية فتدبر وان يكن
بصورة الحال لان الامر غالبا لاستمرار في الحال مع بقاء اثره قص والمخبط الذي
لم يغير وسبقه اي بغير علقة وسابقة ص يقال اخبطه فلان واصله من خبطت
الشجرة اذا ضربتها بالعصا يسقط ورقها قص والطوابح جمع طابحة
على حذف الزوائد كما يقال اعشب فهو عاشب ولا يقال مطبحات على
القياس ويجوز ان يكون جمع الطابح للنسبة مثل تامر ولابن وراغ يقال طابح يطبح
وطابح يطبح اي ذهب قص كلواقع جمع ملحقة من الالتحاق (الاشتراك) ويقال
يقال رباح لواه فجح اي للسبي ولا يقال ملقى ث قص وما مصدرية
لانها المكفوفة الموصولة بمعنى الذي اي لكنها بيان الطوابح من الاموال قص وما تعلق



بمخبط قال الرضي رحمه الله في الشبه وتعلق بمخبط لتقدير ما يأتي بعد الكاف
نائب الفاعل اي يشبه سبب الاختباط بعضه الشيخ مع ان تقليل البكاء بهلاك الطوابح يزيد حالا بالاولى لان
علة البكاء هلاك ما هي لسبب كان وبعضه الطوابح بعضه الجمع ما لا يحسن ان يجعل سببا للهلاك ف
اي في كل موضع فتدبر ثم فسر لوقع الالتباس فائدة وذكر ان التفسير بعد الابهام اوقع في النفس
وذكر السؤال فعل صريح او حرف يؤدي معناه فتدبر الدالة على الثبوت بشرط ان يكون
خبرا ماضيا فانها مع ما خبرية تفيد ثبت القدر وذكر شيخنا بعد لو خافضة نحو ولو انا ذات
الطعن فاء لو الشرطية وجوابها محذوف والتقدير ليسهل على قائل ان يبكي للشيخ وهذا
مثل يضرب لكل شيء هو دونه واصله ان رجلا شريفا لطمه انه ف خذفت الجملة اغنى بقدر
جملة لانا فتهم نسبة تامة وهم غير صالحة للافادة انها حرف غير مستقل بالمفهومية ف او تتابع
العطف ان يجيء تجاريا الثوب ف واقتصر على الفعل يجوز ان يراد بالتغليب العاملي على طريقة
تغليب الاكثر على الاقل او الاصل على الفرع ف في الكثر ضغليب نحو كما صليت وسلمت وباركت و
ترحمت على ابراهيم وفي بكر الاخير كالشاي والبواقي كالاول عند البعض والاول هو الاول والبواقي
كالشاي عند الكوفيين ف اقتصارا على اول صارت التتابع واولها ص معمول للفعل الاول اتفاقا
فلا يجري فيه التنازع بناء على ان العاطف كما اعتبر بعضهم اولم يعتبر ف
او هو لسبقه قبل الشاي او هو طالب والاهم ظرف وارادم فيه مفعوله الهو بعضه والاهم قابل واللاحق
متروك ف في تنازعا فيه اسما يحسب كون بتوهمان اليه لو فوقه بخصوصه او بعمومه طرفا
لاستقرها واغا قلنا بالعموم ليصح قرنه بين وحينها متعلقين الفرد اذا متعلق واللاحق
اذ فوق التوجيه ما يجب الاصل والطبع او يجب التصور السابق على التحقيق بمراتبين
او لا تتابع بالفعل حال تحقق العاطف لوجدان كل منها معمولا ولا حالة التصدر الذي هو بعد
التحقق ف ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذكر الموضع اي لا يأتي لزعمت انه واقع في ذكر
الموضع اذ يكون معمولا لكل منها لتصور التتابع ولا يخفى ان متعلقا في حينها متعلقين

في باب التنازع لو كان كذلك لزم ان يكون المقدر في مثل ضربت واكرمت زيدا منزلة اللازم فلم يكن من باب التنازع لعدم اقتضاء المفعول والرفع وجود الفعل بل الفاعل في مثل ضرب واكرم الا زيد فالاقرب انه يقدر عند البعض اعانه الله تعالى واكرم الاقبانه في عبد المشتق وزيد وفي قرى يدي قوم فهو منهم والاظهر كونه اسم جنس يصدق على واحد وجماعة كما في قوله تعالى الا الذين يمنع مانع اي اضرشئ في جميع الاوقات الا وقت منع مانع قوله وهو انه لو اضمر عند الاول والثاني المفعول الاول وقد دل المفعول الثاني بكلمة واحدة بتقدير صحيح قوله ولو اضمر عند الثاني قال الرضي قال الشيخ الرضي جاز مخالفة الضمير مع جواز العكس لتلبيس المخالفة بينهما قال الله تعالى فان كانتا واحدة او فله ان كن نساء والضمير للاطفال فيجوز حسبن وحسبهن اياهما الزيدان فتطلق في التفريع بحسب الفرق البين بين الاصل والفرع قوله ولا يخفى انه لا يتصور التنازع الا في آخره بين على انه قد دل المفعول الاول بكلمة واحدة هي الضمير قوله ولما استدل لا يخالف قائل ان يقول لا يجوز ان يكون في باب الاعمال الاول والا لزم حذف كلامه على الوجه الراجح وهو حذف المفعول لانا نقول الحذف للضرورة والكلام الوزن قوله لان زيدا كان وابوه ان زيدا كان كذا وابوه وهذا هو المراد قال وقول امرئ القيس ح بالم تبتها حافرة الشريان وظهره الجبء عنه قوله بكفاني بدل او بيان لقوله وقضاه عما تقدم بوجه كون كفاني الآخره ان قلت هذا اذا كان لم الطلب معطوفا عليه كما كان اذا كانت الجملة حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية فلا يلزم هذا الشرط قلت لا يجوز الاول لزوم تقييد الجزاء بنقيض الشرط والثاني لزوم صدر الكلام على انه كيف وفي التاويل مع ان واو العطف والاعتراض تشبع اعتراضا وذكر ان قلت ان نفي السعي مستلزم لنفي الطلب قلت السعي الطلب البليغ فبنفي اخص لا يستلزم نفي العام قلنا المراد بالسعي هنا الطلب مطلقا لان الكفاية يحتاج الى الطلب لا الى الطلب البليغ قوله لاستلزام عدم السعي وجعل بنفي الشرط جزاءه قوله وثبوت طلبه الخ لكن منها اما ضافاته لعدم السعي ظاهرا ان المراد من السعي الطلب والاضافة لتقوم الكفاية على يد لا عليه صح الشرطية قوله فنفي هذا ينفي ان يكون ان قلت يلزم من عدم



الاضمار بقلة بعد الذكر فيه انه يلزم ان يكون المضمر غير المبتدأ والخبر بالاجنبي وهو قبيح قوله على المذهب المختار اذ الوجه المختار على اتفاق الطائفتين وانما الخلاف وجها مرجوحا هو قوله حاذم اقرأ وكتبته على اعمال الثاني والا لزم صدر الكلام على الوجه المرجوح قال الا ان يمنع

عن الصدق والكلام انه جار في الحكم مع انه لا يجعل النكرة بالاولى قوله فقد يكون ضرب الابتداء الى طلب الثابتة
اليه خبر قوله فيقدر وصف فيه وح لا يكون من باب التخصيص بالصفة ولكن تقول ان التنوين للتعظيم فلا
حاجة الى التقدير قوله بعلم جزما في انما اه قيل قائم رجل كان قائم يحتمل ان يكون مبتدأ ولذا افتتح بالظرف ونحوه
بحيث انه قائم لا يحتمل ان يكون شيئا غير المبتدأ وكذا نقول التخصيص بالظرف بسببه قوله تخصيصه بالنسبة
الى المتكلم فيه ان بهذا الاعتبار كل احد عارف لمن يخفى وبل لكل الا الويل للهلاك والويل لك لعدم المغايرة
بل معناه الهلاك لك او تقول بان المراد بالويل صنف من الشر لاطلاق الاسم الكل على السبب فيتبع التقدير حتى ان شرا لك
بعيد ها انه ان يقال تنكير سلام لرعاية اصله حيث كان مصدرا منصوبا واما افراد الجار والمجرور التقديم على اهم و
والتنبيه على المراد اه لو قدم الخبر لرعاية مذهب الوهم الى الصفة قوله اذ اصله سلمت سلاما قيل فيه لا يجوز ان
يكون بمعنى مصدر لان كلمة لا تشتق من سلاما عليك كسبحت من سبحان الله فمعنى سلمت قلت سلاما عليك
فمعنى مصدر وقول سلاما عليك فاذن يكون معنى سلام عليك قولي سلام عليك بل بمعنى مصدر سلمك الله
ان جعلك سالما فالمعنى سلمك الله سلاما فلم يكن تخصيصه بالخطاب بل بالعاقبة لعلت برحمتك اختيار ابن
لا لانه لذكر عليك بعد مشتقا باسم منقول فتخصيصه التقدير تخصيص الاصل سلمك الله فرضوا ذكر عليك فلم
حذف المفعول مع متعلقه وقصد الدوام زيد لفظ عليك فعلم يرجع عائد تنبيه انا لا نم بطلان قولي سلام عليك
لان قولي مستعمل سلام عليك بيان او بدل او معمول عليك خبر وبهذا المعنى مستقيم فان قلت فيه تكرار
الخطاب قلت الخطاب الثاني لتعيين المخاطب بالدلالة في اللفظ الصالح لان يراد بكل من خوطب فلا يلزم
تكرار النعم لم لا تقول ان بهذا المعنى غير المراد ولكن يحمل التنبيه بوجه آخر على ما قيل انه لم يلزم الحذف
المفعول فيتبع ويبقى الفعل محتاج الى التقدير مرة اخرى انما كذا قتيل اجيب عنه بان معنى سلمت
قلت السلام عليك وهو ليس عين الفعل ولم يحتج الى التقدير الا ان معرفة وبان سلمت معناه قلت سلمك
السلام وجعلك الله سالما ولكن لا تقول ايضا ان السلام لا ياخذ منه في الفعل مصدر سلمك الله كما ان سبحان الله
الماخوذ من سبحت معنى قلت سبحان الله مصدر سبح بمعنى نزه قوله عدل الى الرفع لقصد الدوام لان النصب
يدل على الفعل والفعل يدل على الحدوث قوله السلام في قبلي في التفسير تامل قوله مدار صحة الاخبار عن

النكرة

النكرة على الحالية الضابطة في تجويز الاخبار عن المبتدأ او الفاعل سواء كان معرفتين او نكرتين او جاهل
لكن طلب بالبت بيان ان كان جاهلا به صح الاخبار وان كان المخبر عنه نكرة وان كان عالما به لم يصح وان كان
المخبر عنه معرفة قوله وهذا القول اقرب الى الصواب لظهور وجهه ودوره اه لاشكال عليه بقولك وجد
يوم فيه ساجرة وهل من احد زيد وقولنا فيوم لنا ويوم علينا الى غير ذلك مما لا يعد والرجاع عليها الى كتب
المذكورة تكلف قوله وما كان الخبر الموصوف فيما سبق مختصا بالمفرد وقد عرفت ان الخبر الموصوف يجوز ان يكون
مطلق الخبر جاء سواء الظاهر قوله الخبر قد يكون جملة لان ان التي ان يكون افراده اصلا قوله والخبر قد يكون جملة
لم يعتد بكونها خبرية فلذا تبع جمهور النحاة في ان الانشائية وسواء كانت قسمية صح ان يكون خبر المبتدأ او
منهم من منعوا المتمسكين بما لا طائل تحته وقد تبع السيد الشريف قدس سره هولاء وتمسكا بان الخبر في
الا يكون حالا من احوال المبتدأ والانشاء ليس حالا من احواله الا بتاويل مثلا اذا قلت زيد اضربه فطلب الضرب
صفة قائمة بالمتكلم ليست من احوال زيد الا باعتبار كونه متعلق الطلب او كونه مقولا في حقه واستحقاقه
ان يقال فيه ذلك قوله ولم يذكر الظرفية والشرطية ايضا لان الشرط عند اهل العربية قيد للجزاء كما هو المشهور
والجزاء اسمية او فعلية وكذا الظرف قوله والجملة مستقلة لا تستدعي لها على العاقبة وبحسبها فانه لم يكن فيها رابط
لم يكن المبتدأ او محلا للعاقبة اصلا فكانما ذكره لغوا بخلاف ما اذا كان فيها رابط فانه لم يكن محلا للعاقبة
لكنه يصير محلا للعاقبة التي تتضمنه الرابط فان الشيء كما يتصف بصفات نفسه يتصف بصفة ما يتصل به وقال
وما هو خبر الا قوله خلا به في الجملة وكذا لا بد في المفرد اذا كان مشتقا او جامدا مأولا بتاويل المشتق نحو
هذا القاع يخطط العاج المكان المستوى والوسيع شجر ينبت في السهل والمعنى هذا المكان المستوى مختلط
وكل ما ثبت عنه حال الكثر لا بد في الخبر مطلق من عائد واستدل بالاجماع على ان في الخبر كان ضمير امره كاقوله
معنى قولهم كان زيد اخاك كان زيد اخاه اخاك سهو ولا فرق بين خبر المبتدأ وخبر كان واجيب عنه بان في خبر كان
يجيء الفعل بعد لانه كان على الزمان وبالتبعية جزء على المعنى فثبت الدلالة على معنى مختص بزمان ماض بعني الفعل
فلم يكن بد من الضمير قوله من عائد جزء او متعلق باسم الا وان النصب به اسم شبه بالمضاف قوله كما لا في نعم الرجل
لانه للعهد قوله وضع المظهر موضع المضمر الا كان اذ لو وضع التفخيم او التعظيم جاز قياسا والا فعند سيبويه

يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز مطلقا وعليه قوله تع ان الذين امنوا وعملوا
الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا الا تضيع اجرهم ش وكون الخبر نفس المبتدا قبيحا لا حاجة الى العايد اذ لا
الخبر هو هو كما في المثال المذكور وقوله تع ان هو الا حياتنا الدنيا ش او كان ضميرا وذكر الدنيا في تلك الاية
مجرورا بالجار في جملة كبرى بتقدير المبتدا وفيها جزاء من المبتدا الاول لان جزئيته بشرط الغير فهي في الجار والمجرور
للتحقيق وهو صفة الا كان المبتدا الثاني نكرة كما في السمن منوان بدرهم وكذا الا كان معرفا بالام
نحو البر الكر بستين درهما الا ان التعريف غير مقصود كما في قولك ولقد امر على اللئيم يسبني ويجوز ان يقع حالا
من الضمير المذكر في الجار والعامل فيه الجار وجميع ما يتعلق به نحو فمر الثلاثة ما بينهم الى العقول ويجوز تقديم الحال
على العامل المعنوي اذا كان ظرفا وكما على ان كان ظرفا وذكر في الضمير المنصوب والمجرور وما في الضمير المرفوع وقال
قد كثر في الكتبة الكر وان قوله اشتر لي منه بكر اي بعشرة دراهم انتهى الكر شئ عند وسعاة الوسق ستون صاعا و
الصاع اربعة امداد والمد ملء كفي الانسان ش وما وقع ظرفا او جارا ومجرورا وهو الجار والمجرور لانه يوافقه في حكم
والله جعل بعضهم الظرف كالجار والمجرور اصطلاحا فيجوز ان يريد بهذا الاطلاق كما هو
ظاهر الشرح ش اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان هو ما تواردا عليه اي ما كان ظرف الزمان لا يقع جارا على اسم
العين اي على ما يقوم بنفسه ويعبر عنها بالجثة ايضا قيل لان العين لا تتعلق بها بالزمان وفيه ان الظرف مطلق
متعلق بالحصول والاستقرار عندهم وهو اعم من ان يكون بمعنى الكون او الحلول اي ما يقوم بغيره لا تتعلق به بالزمان الا
باعتبار معنى قد يرد به ما يقال ان الزمان لا يتعلق بحصول العين واستقرارها لعدم العائدة لان
الازمنة الخارجية ظروف للحوادث الكائنة فيها كلها فلا فائدة في تخصيص بعضها بها بخلاف الامكنة فانها ليست
ظروفا الا لبعضها وفيه ان كون الازمنة ظروفا لكل المحدثات لا يقتضي عدم العائدة بجواز ان يكون السامع
جاهلا بكونها كذلك فيفيده قولنا الزمان في الخارج ساعة مثلا فتدبر ش اي كونه في الخارج وتاثيثها حاصل قال الشيخ الرضي
وهو ان ظرف الزمان ان كان خبرا عن اسم معنى باعتبار حدوثه فان استغرق فلا يراد المعنى جميع الازمنة او اكثرها
وان كان اسم الزمان نكرة وقع غالبا نحو الصوم يوم السير شهر رمضان باستغراقه اياه قال ره وهو بين بنكرة
للمناسبة الخبرية ويجوز نصبه وجره بفي ظرفا لكونه بيانا في حقهم بتبعيض وان كان معرفة لم يكن الرفع



غالبا فالاول والثاني يستغرق فالاغلب نصبه او جره بالاتفاق والعاقول ع ش اشهر معلوما ت فلانا يدرج
وجه عاد الناس الى اكسدة او اوله ح قال ابن الحاجب مستغرقة بجميع اشهره وقال شاذا وهو ان الظرف
المكان اذا كان خبرا عن اسم عين فان كان غير متصرف فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو كثير فالرفع
راجح كما انت مني مكان قريب او فلان مني مكان قريبا وانت مني وفلان قريب وان كان معرفة فالرفع
مرجوح وربما جاء كما سيأتي ظرف الزمان والمكان الذي يرفعه اذا كان متصرفا وهو قسمان محدود
وغير محدود فالمحدود ما له حد ينتهي اليه كاليوم والليلة والشهر والسنة والفرسخ والميل والبريد
وغير المحدود بخلافه كالزمان والوقت والحين والمسافة القريبة او البعيدة ثم ما ذكر من فرسخ وميل لا يدخل
عليه في عرفنا الا اذا كانت مسافة فرسخ وميل مسافة سير ليلة ومن متعلق به والاول الجزء البعيد او البعيد
هذا القدر اذا انتصب نحو اسرت فرسخا ومن خلفك فرسخ ويتعينا ويوما وليلة فتح التمييز منه الجمهور
وهو تمييز عن النسبة او بعد ف قال فرسخان بعد ان الماء ان الماء في امتلاء الاناء مالا و
قيل انتصابه على الحالية ويجوز انتصابه على المصدرية اي بعد فرسخان ش فالاكثر العامل يقتضي البناء ومن
الشرطية اذا وقع موصولا او موصوفة ش على انه اسم كائنين او اعنون عليه ش عند رضي والجملة
جعل التقدير بعين الناظر لتصحيح الكلام او لو لم يعبر عنها ظاهرا ثم يصح نسبة التقدير الى الظرف وذكر
الباء في الجملة قيل توجيه الاولى بانها وصلت على التمييز نحو زيد طيب بابيه اي ابا والمعنى ان الظرف تقدر
مباشرته الا الجملة او مباشرته الجملة اي مفروضا في جملة منتسبة من الجملة او ان الباء للالصاق والمعنى ان
الظرف مفروض ملتصقا بجملة ويجوز الا يبقى التقدير بعين الالصاق يقال قد رتك بهذا بذكر اي الصقته به والمعنى
به الظرف ملحق بالجملة الحاق المجرور بالجار والاصل التنبيه بما مر في الشرح ش بتقدير الفصل وهو
من الافعال العامة اي التي لا تفيد معنى الا بانضمام الحصول اليها نحو الكون له لانه الظرف عليه وقد يحذف من
الافعال العامة اذا انساق الذهن اليه بلا بحيث يقام ولا يجوز اظهاره ذكر العامل لعدم الحاجة
على تعيينه وكذا الظرف صرح واما قول ع فلما راه مستقر العنزة مضمرة ساكنا غير متحرك ش
لانه له مستقل النفي المنفاة على ذلك وفيه بحث لان في مشاورة في الدار الظرفية وهي بنسبة
يقتضي الاظرفا ومظروفا اما الظرف فمفروغ عنه واما المظروف فهو زيد ولا حاجة الى اعتبار امر اخر

هو صوابه فجر خطأ قال الشيخ ويرفع لا يجيء للعموم في الموصول كما في ايها الشرط كما ذكر بأية وجه على انه نفي لا على نفيه فيه العموم
قوله كانا محمولة وقول عليه الاداة وقول الفاء بجملة مقامة مقابة الجملة او بكلمة الشرط وتقتضيها التعدد وتقتضيه
امتناع دخول النواسخ تطلق عليها والفاء جاز وقول ان الاسناد لا تغيير في الكلام قوله والشرط والجزاء ما قبل الاخبار
هذه التي حالها انعقاد الربط بها الشرط والجزاء فلا يرد ما قيل ما الجزاء الذي يقتضيه انت قوله لان الاول لا يخرج الكلام عن
الخبرية بالابد والابد في بيت ما ابقى احد قوله قيل يعلم الذي حقق ان ابراهيم هو يسوبه يعلمون العلم انه قال في الايضاح
نقلا يسوبه ما دخول الفاء في خبر ان بعيد حاجة المعقل والعقد الحاصل فقد اشتبه يسوبه في كتابه بعد قوله الذي
ينفقون اموالهم بتوالي قبول الكلمة واما العقد فبعيد منه وقوعه في كلامه الواضح قوله فهو اليه ما عارض تكلم قال ابن كيسان
العقلاء بالجاء والفتح وشين وسكون وراء وشين قوله فعليم قرينة اللام للوقت للاصل لانه مصحح الاستقبال والواو واو
الحال التي تكون في علم الصلة قوله وقد يجيء حذفه قيل لا يجيء حذفه اصلا لانه كما اصيبه في الكلام وذكر الجرمي اهل
محمد محمولا على فاجزه اذا اهل محمد هو والعقل بان مخصوص بالمدح او الذم خبر محالا بعده به لسيبويه حاصل
الكلام انه عند ما قبله في انه كنت قطع عنه وجعل اعرابه على ان الاعراب بما قبله لان في الاقتضاء تقدير الاداة والاداة تنافي
تشبيه وايقاع الساعي الاصفاء اليه اولا لما يفيد شدة الاهتمام به وشدة الاهتمام للمدح او ذم او ترحم اوترحم تقتضي
بزيادة اعتناء فكان ارادوا انه استأنف ما يأتي الصفات بالمدح او الذم او ترحم قوله وهو ذكر الشيء الحكم يسوق في
صورة الوصف فلم يتبين ان في الاصل وصف ثم غير في معقول المستهل الجزء قيل استهلال ما نوه به لا وما اخذ
كرضا وكلاهما مستقيم قوله الهلال حاد نوتا رشب وبعد الفكر لان المقصود المستهل بتغيير شيء اذا تغيير
الهلال بالهلال قوله وليلا يتوهم نصب الهلال بدل شيء او اذ وهلك لان الاصل في المفعولية الوقوع قوله خرجت
فاء السبع العاد للعطف على صلة اذ وخرجت فجاءت كذا وقيل جواب الشرط والعائد او نيابة اللام وهم جاء بعدها
ما قبلها او مفاجأة السبع لازمة لزوجي وقيل زائدة وقيل انه لا يجوز حذفها قوله على المذهب الاصح اعلم قال ابن مالك
لا فرق خلافا لمن قال ان اذا فجائية كان خبرا للسبع وقيل انه لا يطرد في مثل فاذا السبع بالباء وجعله بدلا اشتمال
وقيل ظرف زمان خبرا عنه اذا بتقدير مضاف اي وقت خروج حصول السبع فقدر المضاف لان الزمان لا يقع
خبرا عن الجثة وقيل ظرف زمان مضاف الى ما بعده والعامل محذوف اي فاجأ وقت خروجه وقيل السبع وقيله يلزم اخراج



اذا عن الظرفية لانه مفعول به بغتة المعلوم لا ان يعامل في فجأة تنزل منزلة اسم الفاعل ولو قيل ان الظرف غير مضاف الى الجملة
كما في الوجه الاخير والعامل فجأة لم يلزم اخراج اذا عن الظرفية لجواز ان العامل معناه ففاجأة وجود السبع حاصل
قوله في التزم بعامل المنزلة منزلة الشرط فالتزمه اي قبل علامته اي في التركيب الاظهر بحسب اللفظ ان يعامل اذا في
جزء الازم ضلوعا بحيث العامة بحسب اللفظ لان في نوعه وغيره راجع الى الخبر واذا فقد بحسب اللفظ لان الفاء جاءت
من الخبر لكونه واقعا في التركيب جيء فيه منشأ الضمير قوله وقوله في اربعة ابواب الاعمال اشار الى قول غيره
اذا فاجأ الخبر ظرفا كائنا بعد الا ان فعال متعلقة خبر وهو واجب حذف لان المقول الخبر بحسب اللفظ بالباء بحسب المعنى بالظرف و
التقدير اليه الاعلامة او لفظ فيه حتم حذف الخبر والتزم غيره سد قوله فلا يجيء حذفه لعدم دلالة ما
عليه والحال بالقرينة الخارجة جاز الحذف في بلا وجوب قوله والا لشمل الخ الاولى ان يقول لشمل ما ذكر
هذا على مذهب البصريين فان الواو عندهم كلمة غير عاملة مما كلمة يتراءى والية في نحو كلمت زيدا والواو واو المعية
مركبة مما الواو الاستئنافية والالف التي يجيء حذفها في الفعل الواقع بعدها الالف الذي يعوض عنه الاقفال الواقعة بعد
او واو الشرط وجيء بتكرار لا لان لفظ لا لا تدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم لا يكون الا مضارعا في الاغلب قوله والحال
المؤدية الرافعة لاشتمالها بالمسمى كبير العوامل والباقي تقصيره قوله منسوبا الى العامل اي قال الشيخ
بعد لا منسوبا بحسب المعنى الى العامل والمعنى الى العامل المنسوب اليه قوله وبعده حال موطئة كانت او جملة اسمية
كانت او فعلية والاسمية هي المبدوءة بالواو على الاصح قوله اكثر ما قال السيوطي منسوبا بنت قال فوق كذا
في الكشية ان الرضي لما بدا فصاح وخطب ما يكون الامير فجاء الرصطب فجاء الامير جاء الخطب اومثل هذا وذكر ابن
الشيخ تقدير الزمان مع المصدر يشير الى قول ابن هشام اذا وقعت بعد بينا او بينما يجب اضافتها الى جملة
على الكثير جاز اضافتها الى المصدر بتأويل الشيخ المرفوع بحسب قال ابن مالك زيد في الحال السادسة قد يقع الحال
من المصدر بتأويل بحسب او بتأويل الاخبار بالمصدر المرفوع نحو اعجبني زيد قائما او قولا الا ان سبب الاعجاب كونه قائما
في اول الكلام وفي زيد يوسف علي زيد يجوز ان يكون بعد زمان مضاف اي اما كشيوخ تقدير الزمان معها وشيوع اضافة
الى الظرف هي ان كونها ان صايم ويوبيه اضطب ما يكون الامير يوم الجمعة قوله هذا على مذهب البصريين الى التقدير هو زيد
زيدا حاصل فاذا كان قائما الا الاخبار عن مرفوع بتقدير كونه بتقدير الاخذ حصول الخبر وجود زيد والعلم يتحقق

قوله والاصل ان يتقدم كما مر في قوله والاصل ان يلي قوله الا ان ظاهر الخبر طرف استثناء مفرغ والتقدير الا في تقديم
ظرف حال من احوال الخبر الا انه اذا كان ظرفا يجوز ان يكون استثناء من عموم الكلام واي حصل بالاخبار بهذه الظروف
تخالف ضربا المبتدا في جواز التقديم فانه الا وقت كون ظرفا قوله وذلك لتوسعهم وذلك لانه اذا كان كذلك
لا بد وان يكون في زمان او مكان فصار الظرف مع الشيخ على التقريب المرقوم الشيء يرضى به الا به فلا يجوز من
الاجنبي والجار والمجرور والمجرور لمكانه للظرف اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور قوله خبرا للنفي الذي اذا دخلت
على النكرة واما عملت عمل ليس لانها تشابه ليس في نفي الجنس لفظا ومعنى والمبالغة في النفي وفي المبالغة الاشعار بقلة
من باب بحسب النظير على ما ظهر وقيل لان لا تنفي الجنس لا فيتوهم من باب بحسب النفي على النفي قوله اما عمر فقال بعض
ليس تحت الضاحة جلا جيد طريف بل الطريف في الصفة اسم لان خبرا لا يعرف كثيرا والعامل يشبه الفعل
ظاهرة في مثل ما يمثل لا وفي مسألة لا يحتمل طريف الا خبر لان المضاف المنفي بلا لا يوصف الا بعد وصف واعترض عليه
وذلك مذهب جماعة منهم واما الا فرق فانه يجوز الرفع عطفا على المحل كما في قوله اما قوله على حد قولك
قال ذلك لا جواز ارتفاع صفة عطفا على المحل كما ذهب اليه جماعة قوله لان الظرافة لا تتقيد بالظرف وكونه من المال
بدون مسامحة قوله ليلا يلزم الكذب واما لم يلزم الكذب لجواز ان يكون خبره في الحقيقة كذلك لكن لا يطابق هذا البيض
السوء اي حصل نفي كون غلام رجل معا الظرافة وكونه في الدار في وقت حصول الخبر بهذا القبيل ليس الا نفي الاقتصار
على احدهما لا يعينه لا اقتصارهما معا في حالة استواء الاقتصار على الاول كما يزعمه قوله لدلالة النفي عليه لان
النفي يقتضي منتفيا واما لم يكن هناك قرينة مخصوصة دالة على احد مفاعيل او لان النفي رفع الوجود وهو لا يتحقق
من الا رفع الوجود الرابط سواء كان الظرف الوجود او غيره قوله اي لا يطلقون الجزء اللفظ قال الامير
من ابين ضرب النفي والحق انه يجيء بثبات النفي اذا لم يقم قرينة واما اذا قامت قرينة تعين تحتم النفي في المخبر
للجاز ولا يجوز قوله والمراد الاصح هو الاول قوله فيتعلقون في معنى قولهم انه فيتوهم لان اسم الافعال ورفعه اي بان
اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة لا يكفي لنصب اسم بعد ما يدل على ذلك في هذا القول قوله واما نحو تهم
انه وذكر لهذا القول على القبيلين اسم الفعل قوله اي عمل ليس المعهود من افعال او من حروف المشبهة بليس لانه تشبيها
بليس يشترط بكون نفيها ماضيا متلبسا عمدا وصيغة اجراء حكما عليها وذلك لان قولنا الطير ارجح الى الشبيه الوجب عمل ليس

قوله تقليل اعتناء بشان الخلاف الذي قوله على ما هو الاشهر قوله من صدر قال قوله كما في الكشية
الصدر هو الاعراف والبراز الرداء والغيرة غيرها اذهب للحرب اي من اعرف عن ميزان الحرب فلا زوال عنها
باعراف عنها قوله اي لما يدل على ان يقول يجب به لا ليست لنفي الجنس كما مر لا يجوز ان يكون مبتدا
مبتدا لا يقال يلزم عدم تخصيص المبتدا النكرة ولا فائدة لكم لا الى التخصيص فانه قال لم ليس لما ذكرنا لا يجوز
ان يتخصص بتقديم الخبر فان لما ان تقرر الخبر مقدما او العموم نحو ما احد خير منك لا يكفي ان اصح على العموم قال
الشيخ الرضي ان النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء كانت بعد الا وما والي ليس او مع الاستفهام
او الشرط ويحتمل ان يصرف عن الاستغراق بالقرينة فتقول لا رجل بل رجلان بهذا الاعتبار تشبيه بهم اما اذا
انتصب او انتفع فانه يفيد العموم فلا يقول لا رجل بل رجلان قوله ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس قال الشيخ
الظاهر ان لا لا يعمل عمل ليس الى اخره وان يكون مراده بوجوب كلامهم خبر لا منصوبا كغيره فان الاولى ان يقال لانه يلزم ان
لنفي الجنس يجوز فيما بعده الرفع مع ترك التكرار لكنه نادر والتكرار اما يجب في الفصل بينها وبين معمولها مع
المعرفة قوله والمراد بعدم المعمولية علامة كون اسم منونا اي من حيث انها علامة له فلا يطرد طرد التعريف بسبب
قوله او لكونها في الكشية بالمفعول فانها كذلك في نحو ضارب زيدا قوله لصحة اطلاق صيغة
المفعول عليه اي لصحة اطلاق المفعول بالمعنى المفعول عليه كما دل عليه بنفي الصيغة وذهب اليه جمهور النحاة ويقابل
ما يقول ان المفعول المطلق لو كان مفعولا لاجل الفعل لكان مفعولا لاجل نفسه وليس كذلك قوله لان الفعل وغيره وبين الاول
ان الاصل الفصل بينه وبين الفاعل والمفعول وكتبه لا يكون بين المتلازمين وعلى الثاني ان المصدر يكون
محللا لذلك الفعل مصدرا فلا يكون مفعولا لاجله فيلزم اتحاد حقيقة وان لزم ذلك الفعل فاعل الفعل
الذكور وقد يكون قابلا محضا بالنسبة الى ذلك الفعل كما في ماشيت وطال القيام طولا قال الطيبي لا يقول انه ليس
مفعولا لاجله اللغة كما قاله الفراء بل هو مفعول له باصطلاح النحاة وهو اسم لما ذكر بعد فعل لعلة ذكرت مع مشاركة
وتعلق به بتعلق محض صريحا واما وصف بكونه مطلق فلتقريبه الى القبول وان بقيه به غيره من جنسه ولا يخفى
لا يظهر وجه التسمية والا لتعين ان يقال له المفعول المطلق وهو الاصل بالمصدر لا المصادر نفسه وقد صرح السيد الشريف في كتابه في حواشي الرضي بان اطلاق المصدر والفعل المفعول

المطلق بضرب من الحالة وعدم التعيين بينه الاثر وبين الفعل والمصدر وصيغة المفعول ما خوذ
من الفعل المفعول الذي هو المصدر ما تثير فيها او تاثير والا فتعين يكون مفعولا الا انه حاصل بمصدر
الفعل المذكور وقد يشير اليه قدس سره حيث يقول والمراد بفعل الفاعل اه ﴿ بخلاف المعاجيل ﴾
الاربع حصر الثنى المعاجيل في الخمسة قال الشيخ الرضي يجوز ان يجعل الحال داخلة في المعاجيل فيقال
الحال مفعول مع قيد يضمونه اذا الجئ فرجا وزيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا
ويقال للمشتق هو المفعول بشرط اخراج ما ذهبوا اثره والتحقيق في التسمية اشتهر والا يبعد
ان يجعل المفعول ما يتعلق به الفعل او الا بالذات والحال ليست كذلك لان تعلقها به بواسطة زمانها
بنيته كما فاعله او مفعوله وكذا المشتق لان تعلقه به بواسطة انه مخرج عما يقع معه على سبيل
الاتفاق وما هيته اعني ما لا تعلق الفاعيل بالذات الا تعلق غيرها بالواسطة يظهر توجيه جعل
المنصب في المعاجيل اصلا وغيرها تبعا ﴿ فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها اه اي لا يصح اطلاق
المفعول عليها فلا يصح اطلاق المفعول المعروف على الحمد انما قلت ما فرد ما اخذ في المقيد صدق المطلق
فكيف يصح القول بصدق المقيد واستشاع صدق المطلق فلما طلقا من المقيدات مع يشتمل
به وله وفيه وعنه لا المفعول كما في حسن الغلام ﴿ ام ما فعله فاعل حقيقة او حكما فدخل فيه ضرب
زيد ضربا على صيغة المجهول ﴿ بحيث يصح اسناده اليه او على تقدير ان كان مثبتا او سواء كان بطريق
النفي او الاثبات فلا يبطل العلم بمثل ما ضربت ضربا شديدا ﴿ لان يتوهم تاثيره اذ هو كما ذهب
اليه بعضهم فيشكل عليهم وجود الاشتقاق الاتية ﴿ واما زيد لفظ الاسم فيدل اما زيد يخرج ضربت
الثاني في ضربت ضربت لانه شئ فعلته المتكلم ثم اعترض عليه بانه لا حاجة الى ذكر الاسم لانه ذكر احوال الاسم
فلو قال ما فعله فاعل فوقع اسم فعله بانه اذا اريد بفعل ضربت قولك المتكلم به اجيب عليه بان الفعل لا
يتناول القول بل بعبارة فلا فاظ اصطلاحهم والعلم يكون واضعا وما فعله لم يصح الا اخراج بقوله
اسم والا لم يتناول فهو باعتبار انه مقول لهم خلافا لمن زعم انه اذا اريد بفعل مضمونه الذي هو الضرب كما هو الظاهر
انتجه عليه ان فعل مضمونه لا يصح ان ينسب اليه لان دلالة الفعل على مدلوله بوضع وهم لا يعرفون صناعة الله لا التفتيه

على



على ما وذا لم يجوزوا صناعة الله لا تطابقه على ما وذا لم يكن فاعلا حقيقة ولا حكما كما اذا ضرب ضربا ما فعله الفاعل
والابعد الا ان يختار الشق الثاني وتقول الفعل يتناول المقول قطعا والا لخرج مثل تكلمت قولا والفظ ضربت باعتبار
انه مقول ليس كذلك لان الالفاظ ليست بهذه الصفة لانها كما حققه السيد الشريف قدس سره ما يصح الاخبار عنه
الاسم ﴿ لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمقابل لما يقول لم يزد الاسم يصح اطلاقا لانهم يجوزون صفات
الله لا المطابقة على ما وذا لم يكن فاعلا على سائر هذه المعاجيل ﴿ فيه خلل فيه المصادر كلها وغيرها فاعل فيها
كالمريد يصح الحال اذا راد بالمصدر اسم الحدث الجاري على الفعل والمشتق انما يصح بانه من مصدر او ارجع وهو محل يرجع
الفعل اليه فخرج منه على مذهب البصرية او محل وجوده لا الفعل عليه مذهب الكوفية وقد يطلق على المفعول المطلق
لانه الغالب بصدر والمشتق الغالب لانه لا يخرج مصدر اوح اذا لا يدل على الحدث شئ كالمريد او الا يدل
عليه لكن يصدق عليه نحو ضربت انواعا ورايت انواعا ﴿ وهو اعم يعني ان الفعل الاصطلاحي المذكور
اعم من ذلك التعليم اما باعتبار كونه مذكورا او هو ظ او باعتبار كونه فعلا كما اذا قيل بقوله او نحوها صدقا
على قولك ضربت فان الفعل المذكور هنا يشتمل المقدر والاسم الذي فيه يعني الفعل ﴿ على الضرب يعني
الفعل مشتملا عليه اما لم يرد اشتمال مدلوم الفعل على مدلوم الاسم والا لخرج مثل جلست جلسة وضربت ضربا
اذ ليس في مدلول الضرب الا ان تحقق الفعل باعتبار جزء ما هو المسمى بتحقق مدلول الاسم وانما ذكر من
حيث انه بيان للجزء المتحد معه والا يخفى ما في قوله الثاني وخروج كرمت كرامة كرامتين لان الكرامة التي هي مدلول
الفعل عبارة عن الكرامة التي هي متعلقة التحقق لتقدم وتاخر بينهما وكذا اخرج ضربته تاديبا لان الضرب
والتاديب هو الساذج بحسب التحقق لكن لم يذكر الساذج بل ما جعلت انه هو الضرب بل ما جعلت انه
علة له لا بقال قيد الاتي اه يخرج ايضا كرمته اكراما اذ لا حاجة في اخراجه الى اعتبار القيد السابق لانا
نقول قيد الاتي اه من تتمة القيد السابق فلا حاجة الى اعتبار القيد السابق ابدا ﴿ للتاكيد
اه اي لتاكيد ما هو المسمى صيقة ضربت ضربا فانه لتاكيد الضرب المدلول عليه بضربت لا لتاكيد نفسه
والزمان ايضا فلو قيل انه لتاكيد الفعل كان سائغا وفائدة وفي نحو ضربت السوط او في نحو ضربت الجوز وعليه
قول توضا وطلم الله يوم لا ظليما اي ظلما يزانه لا يترجمان بل امره بالتظليم لولي عدم ﴿ ان لم يدل على نوعه

زايدة على ما يوجد في الفعل المجرد العرفي بلام الجنس كما في التأكيد وجب تخصيص الزيادة بما يفيد التنوع والتعدد حتى
كان للنوع وجب ان يقال ان لام الجنس على بعض انواعه على الزيادة غير اللغوية وقوله لانه دال على بعض انواعه وكلها
اي كما ان النوع موجود ما بحضور صاحبه يوجد بسواء كان موجودا من الصفة مع ذكر موصوفها كقولك عملي عملا صالحا
او بدونه كقولك عملي صالحا او من لام العهد او من الصفة كقولك فرحت بتة وفرحتين او من اضافة الوحدة كقولك
القهقرى او غير الوحدة عليه من الصفة كقولك فرحت انواعا او طال الغرب اي بعضه كقولك فرحت الغرب
وفرحت غير موقوت ما كان اباه اي من التفضيل بعضه ما كان اليه ولكنه لا تقول انها صفة كان المصدر موقوتا
اي مقدرا ما غير موقوت ما كان الغرب اي الغرب الذي يتبين لا بد له من غرب بعينه وقوله لانه دال على
عدده اي وحدته او كثرته بعينها اي بخصوصها سواء كان النوع موجودا من الصيغة واللفظ كما في الوحدة
حقيقة كقولك فرحتين او مجازا كقولك فرحتين سوطين او نحو اطال فرحتين فرحتين او فرحا بسوطين وهو مجاز في
الغرب بعلاقة الآلية ولا يكفي انه للنوع بعينه او موجود من الصيغة كقولك فرحا بالكثير الا من الوحدة العريق مع
ذكر تميزه كقولك فرحت فرحتين ما جلدا وهم ثمانين جلدة او بدونه كقولك فرحتين الفارة وتلك
لا تقول انه صفة مصدر محذوف اي فرحتين فرحة رؤية الفارة لانه حال في نفسها بخلاف فرحتها بكسر فكان او توكيدا
فانه قابل لذلك والرابعة جاز تثنيته اخواته وجمعه حالا ان اريد الغرض منها او العدد لا يكفي في قصد
المصدر بجواز الاشتمال مما غير قابل لما يقابله فلو قام زيد اياما علم لجاز في علمت الا وقتا قام زيد اياما
واحدا قوله وقد يثنى وقد للتقليل لانه وان كثيرة او نقيض بالاضافة الى ما اذا اضاف بلفظه او التكثير
مجازا كما في قوله تعالى فقد نرى تقلب وجهك الآية بغير لفظ وجه قال ابو البقاء او كما قال بلفظه
اي بغير اللفظ فعلا وهو اما مصدر وغير مصدر وقد اشتمل وهنا الضمير الراجع الى الحصر على عاملا وغير عامل
كقولك زيد يدرس ادرس او الدرس او التجنيس الضرب الذي هو فرحتين وهنا كم الاشارة الشاذة الى غير مضمر عامله
كقولك التجنيس ضربت فضربت ذاك مثل قعدت جلوسا فقعدت يفرق بين القعود والجلوس بان القعود
للسافل والجلوس للعالي قوله ابنيت الدنيا فاذا مصدر بنيت فجعل منصوبا بانبنت اما لانه في ضمنه
لان معنى بنيت جعلت بيتا او لانه جعل بمعنى الانبات وفيه تأمل وقيل انه بجمع التبيت قال سلام





بمعنى التسليم وقيل انه اسم لهذا الباب لانه غير ثابت وكيفيته يقدر له عاملا فإنه لا اصل لعدم
التقدير بل ان التقدير لا يجوز مثل قولك لا يغرنه شيئا او حرفا قليلا كقولك لما قدم جزت
قدوم وجع يفيد جزاء ودعاء وكذا قبل لما يضف الا السوء وجع يفيد دعاء له حكم الضيف الذي ما ذكر
مما انه بعض ما اضيف اليه قوله او سماعا او قولنا اه يعني الا العلم لوجب حذفه الا بدليل طريق السماع
بخلاف الحذف في القياس فان العلم به يحصل بطريق الاستدلال لثبوت الضابطة فيتوقف فيما استدل الدليل قيل
سماعا بعد دخول محذوف الا يسوغ حذفه وجوبا سماعا وكذا في يساء اي يعاب على حذفه وجوبا او
قياسا وذلك لثبوت الضابطة الذي هو العلة الموجبة للحذف مثل سقيا له كلما دعا داع وايا
وبدا الغريق كذلك الا الحمد لله فانه قد يقع خبرا وجد دعاء عليه بالذل ويقبح الى ال
والجمع بالالف والتاء صفة قطع واصله ان الذكور اذا قوطن بدل الواو والنقطة اذكى في الرضى فان افاد
وبعضهم بانا وجب الحذف اه قال الشيخ الرضي الذي اراه ان هذه المصادر واشباهها اذا بين فاعلها
او مفعولها بالاضافة او بحرف الجر ولم يقصد بها بيان النوع وجب حذف عامله نحو ضربا زيدا
لم يجب وقوع الا مثل صفة الله وكتابه الله وسقيا له وبعدا له وجدعا له وحمدا لله
واما انتصاب مثل قولهم حمدت الله فليس على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول ويجوز
ان يقدر الاضافة في محل البيان النوع اي الحمد الذي يليق كما في قوله وقد ذكروا مكرهم منها لم يقل
به كذا وكذا لان الواضع لا يحضر فيما ذكر فان هذا المصدر الذي يقصد به التوبيخ نحو اقعودا والناس
قيام لتنوب الصفة في افادة النوع عن العامل قوله او الناس قيام فاوقع شيئا بعد يغني الواو اذا شرط كون
المصدر شيئا بعد يغني او كونه نكرة لان المقصود من مثل هذا الحكم او التكثير وصف الشيء بدوام حصول
الفعل منه وقوله له اي وضع الفعل على التجدد فيما فيه وضعا والكلام بما فيه كثير الاعمال للصارح قد
يستغل الله وام ان اراد وزيادة المبالغة جعل المصدر نفس خبرا نحو انما زيد الجبر وزيد سير
سير من الكلام يعني الحد وشرائط العدم جريح الفعل وعدم المفعول الدال عليه وقوله المغني اعني
زيادة المبالغة رفعوا بعض المصادر الخ يعني حذف عاملها نحو الحمد لله وسلام عليك فانه لو اريد

الى صلة الكلام اس بوجه الباء واللام ق اى اعترفت قال الشيخ الرضى الجملة المنقدة في هذا القسم
وباقي اقسامه ظاهرة ق ويسمى منه بسيطة ما لا تقدير فيها ق لانه انما يقدر
بوكن تقيد وفائدة كما يوكد حرف بحرف ضربت ضربا لانه لا فرق بينهما بحسب المعنى وفي
مثلثنا بوكد بعضها بالجملة الاسمية ق ما وقع مفعولا جملة لا يحتمل غيره احترز عن اذا وقع
مفعولا لما يحتمل غيره نحو القيته حيث وقع مفعولا في جميع المواضع يحتمل القيته وغيره وهو مفعول
مفرد ق ما صلة يجوز ايضا ان يجعل مانعا من الاضافة كقلة وقليل على ما بين
فالقصد في اثبات كونه على ما ذكر على شك فانه محتمل للجملة كما ان الباطن والكذب مما
يحتملانه هو ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف اى كرها قال الشيخ الرضى ما لا جميع الاسماء
الموصولة للذكر بغير الا ما جميع المعقول او في جميع المعقول قال الله تعالى والذي جاء بالصدق
وصدق به اى فعل التنبه اى قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم
بعد ولم اجزم به مرة اخرى فليس قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يشتمل فيها النظر وكذا
قولهم افعله التنبه اى جزمت بحال تقطع به قطعة قاطعة بمنع العقول المقطوع به وقوله الا في
الاصل للعهد اى القطعية المعلومة التي لا تردد فيها فتقول التقدير الا في مثل هذا للعهد ان
يجعل الجملة المنقدة نفسها او هذا المصدر مفعولا مطلقا لفعل بيان للنوع فالمفعول الثاني محذوف
الجملة المنقدة لان المتكلم اذا تكلم بجملة فقد تقول ق وليس هذا ايضا من المتأخرين ق
ويحتمل ان يذهب المعرف الى ان هذا بعض من المتقابل لان اللام في تاكيد النفي للصلة
للاجل اللام في يعرف عن لفظه ويجعل للاجل كما قال فذكرته وعلى هذا ينبغي ق قوله
الت لا ليس من التلبية لانها ما خوذة من لبيك قوله فحرف الفعل اه كلام
ذكر ليستقرح المجيب بالسرعة من التلبية فيقرع لاستماع المامور به فتح تمثيله ق
ويكون ذكر احد له لبيا وهو مفرد اضيف الى الضمير فقلبت الفه ياء كطوبى
وليس بشيء لبقاء يائه مضافا الى المظهر ق

المفعول به قال المص انما سمي به لانه اوقع الفعل به او تعلق به ولا داعي لتعليل ايضا لانه
اثر الفعل به او التصق وقيل لانه سبب لوجود الفعل لانه المحل منا السبب وجود الحال ق
ولم يذكره اى الاسم والداعي لتعليل لا حاجة اليه لانهم يجرون صفات الله لوك المطابقة
على ما هو الراجح كما ذكر وفيه مناقشة لان السماء والاستهزاء ضلالة قد يكون مفعولا به وليس وقوع الفعل
عليها من صفاته لعدم انتهاء المطابقة بل صفاته لوازمها التعجيبية ق والمراد بوقوع
فعل الفاعل عليه تعلقه به نفيا او اثباتا والمراد بتعلقه به اولا خرج الحال والتمييز والمستثنى
قال المص المراد بوقوع فعل الفاعل تعلق به لا يعقل الا به ولا يخفى ان اخراج الثلثة ظاهر لا
ينتقض التعريف بعمرو في اشتراك زيد وعمرو لان نسبة الاشتراك اليهما بسناده والاسناد
ليس تعلق ولو سلم فالمراد التعلق بغير الفاعل وعمرو فاعل حقيقة وان لم يسم
فاعلا لفظا واما قولك ضارب زيد عمرا فليس عمرا مما قصد جعله فاعلية بل جعله مفعولية
اعني تعلق الفعل به من حيث الوقوع ق ولا يقال لون في ضربت زيدا اه لا يقال
لا يصح اخراجه لانه مفعول به لانا نقول لانم انه مفعول به مطلق في اصطلاحهم بل هو مفعول
به بواسطة حرف الجر وكلامنا في المطلق وقد صرح بذلك الشيخ الرضي ق فان المفعول
المطلق جيء لمحض فيه تامل ق فجيء به مثل زيد في ضرب زيد لا يخفى خروجه بذلك
القيد لكن في صحة اخراجه تامل ق بتقدم المفعول به وكذا سائر الفاعيل سوى
المفعول معه لمراعاة اصل الواو فانها في الاصل للعطف وموضعها اثناء الكلام
واما وجوبا فيما تقدم وكذا فيما اذا كان معمول الما يلي الفاء التي في جوابه اما ولم يكن له
متعلق سواه كقولنا اما اليتيم فلا تقهر ق كوقوعه في حيز ان وكوقوع فعله
مؤكدا بالنون لانا نقدره وليقع فلا لاجل ان الفعل غير مبهم وتوكيد الفعل
مفوت بتوهم فيها حينئذ فوات في الفاء ق تخصيصها بالذكر اه ذكر الجمهور انا
ذكر الله لا يقتضي الحصر ق لوجوب الحذف في باب الاغراء اه اشار قدس سره

قوله فانه يرد لعل الاولى تقدم
لانا المفعول به انما

وليس عليك يا معلم السلام ع التي يرفع بها المناصب في غير صورة النداء يعني في قبيل
ان ضعف هذه المرأة هذا الرجل ع والفعل مسند عطف بحسب المعنى ان كانه قال الفعل مسند
الى ضمير المناصب او الفعل مسند الى عطف بحسب المعنى ان كانه الجار والمجرور ع وارجاع
الضمير الى الاسم غير جائز مسوق الكلام لان الكلام مسوق لبيان المناصب لكنه قال غير
المتكلف الذي في رجع الضمير الى المناصب ع اي لا يكون مضاف وشبيه مضاف الى اليمين
اي المفرد مقابل للمضاف كما يريد المؤلف الكامل منه فيخرج شبه المضاف اليه اما افراج
المناصب المجرور باللام او المفتوح بالف بتلك الاراجة قبيحة ع وهو كل اسم
لا يتم معناه او قال الشيخ الرضي حاصله يرجع الى ان شبيه المضاف اسم يحتاج بعد
ذكره تمام معناه فلا الامر بثلثة ضرب اما معطوف نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه
ويا خيرا من زيد واما معطوف على فلا الكلام على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه
كالشيء الواحد سواء كان على له نحو يا زيد او عمرا اذا سميت بشخص بذلك
المجموع او لم يكن على له نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة
عشر نحو يا خمسة عشر الا انه لم يركب واغا قيد المعطوف بما ذكر اذ لو لم يكن كذلك
لم يكن شبيها للمضاف لجواز جعله مفردا معرفة كاستقلاله نحو يا رجل واما ادوات واما الغت
فانه لدلالة على معنى في المتبوع بمنزلة جزئه وشبيه ط ان يكون فلا النعت جملة او ظرفا
نحو فلا يا جاهلا بالتجهل وقوله الا يا نخلة من ذات عرق وانما اشترط ذلك اذ لو كان
النعت مفردا جاز جعله مفردا مفردا مع جعل النعت المفرد وصفا له نحو يا رجل الظريف بخلاف
ما اذا كان جملة او ظرفا فانه لا يجوز ان يجعل المنادى مفردا معرفة واجلة او الظرف وصفا لان
الجملة والظرف لا يقبلان صفة ملفوظة ومقدرة صلة للذي يفوت الاقتصار الذي هو المطلوب
في النداء الا ترى انك لم تر ضيم الشاعي في السقف وصف صيغة النداء فكانهم محظورون لهم
المفرد باجلة او الظرف عند قصد التعريف مضاهاة للمضاف ولهذا لم يجعلوا في باب لا مضاهاة

للمضاف

للمضاف فلا يقال لا ظريفا في الدار بل يقال لا ظريف فيها ولا يجوز ان يجعل حالا
او ليس المعنى على تقييد النداء ع معرفة قبل النداء اياه لا يقال يلزم اجتماع التعريف
وهو ممتنع لانا نقول الممتنع اجتماع الى التعريف لا يقال يلزم فلك الاجتماع
في المنادى المضاف الى المعرفة لانا نقول صورة الاضافة ليست تضاد التعريف
مع ان محل الدخول مختلف ع ولو قدره موقع الكاف الاسمية اعلم ان الالفاظ المنظمة
مما لا تخطأ جهة اما هي كلها غيب الا انه لما سرى اليه الخطأ بواسطة حرف النداء جرى
مجرى الضمير الذي وضع للخطاب وجاز في حكمه واغلبه لو اعلى الاصل الا ترى ان الظاهر ليتلاءم
يتسارع الافهام كل واحد من الحضار انه هو فخطأ والمدعوا ع وكونه مثلها افراد
او تعريفا اغا اعتبرها لتقوى جهة الاسمية ولا يلزم بناء المضاف وما في حكمه النكرة الغير
المعينة ع واغا قلنا ولك الا ان قلت مشابه بمشابه بالشيء ولا يلزم ان يكون شاربها
لذلك الشيء لجواز الاختلاف في وجه الشبه قلنا الشابهة هنا بمعنى المناسبة التي
للشيء مناسب له ذلك الشيء قطعا ولو بواسطة ولو قيل ان الشابهة بمعناه فتقو
المحض مما ذلك الشيء تقليبية الاخفاء وتقليل جانبه الامتياز وجعله كانه هو
الكاف الاسمية وافا ثبت انه كاف اسمية حكما وهي مبنية لزم بناؤه ع ويا زيدان
ويا زيدون ان قيل العلم اذا شبه او جمع لزم فيه اللام بدلا عن تعريفه الزايل بالتنكير فكيف
يصح هذان المثالان اجيب بان لفظة يا فائبة مقام اللام ع ويحتمل خص لفظة
يا بالاستغاثة ع وهي لام التخصيص معدية لادعوا المقدر لضعفه بالاضمار ع
ودلالة على انه مخصوص من بين الدلالة لابد وان يكون الامر مبنيا يعتني به وذلك الامر
المعتنى به يجوز ان يكون استغاثة او تعجبا وتنبيه بدا الى غير ذلك لكن لم يقع تلك الدلالة
حالة النداء الا مع احد الثلثة ع لشبهه بالتعجب بالاستغاثة لزم اللام في المستغاث له متعلق
بما تعلق به لام استغاثة وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من اللئام العراق وهو متعلق

بما دل عليه ما قبله مما الكلام او كتفت باللام في المفرق لانه علة بناء اه فان قلت
موقوف الجار على غير المفرد لا يوجب صرفه فكيف يوجب اعرابه اجيب بانه علة بناء في غاية
الضعف وبانه يدخل الام صار بعيدا عن شبه المراد الشبه وهو يا وخارجا عن الافراد
وفيه ان البدل ينوي مع بعد وان الافراد هنا في مقابلة الاضافة لان مقابلة التركيب
والبعد بانه يا حرف النداء والام اذا اجتمع كانت الغلبة للام لقربها كما في تنازع
الفعلين وا جيب بانه الخ او بانه قوله مثل يا عبد الله الخ ثمة العاطفة وقد يجاب
عن الام التي بعد يا بانه خليل وقيل لا الام قال الخليل ان الام بدل عن الزيادة في اخره
للاستغاثة فلا يجتمعان لان تلك الزيادة كزيادة المندوب واو او ياء او الف
ويا طالعا جبلا فيه انه ان لم يقدر عاد الموصوف بعد ريم يصح حمله وان اعتبر لم يكن
مضافا للمضاف لانه موصوف بمعرفة الا ان يفرق بين الموصوف المذكور والمقدر بكون
الثاني شيئا وهنا ان طالعا جبلا جاز ان يكون معرفة والمنادى لا يوصف بالمعرفة فكيف يصح ان يكون
موصوفة نكرة اللهم الا ان يقال ان الوصف لما وقع موقع الموصوف لم يمتنع قصد تعريفه
وهذا توقيت لنصب رجلا اي يقال يا رجلا بالنصب حال كونه رجل غير معين لا حال
كونه رجلا معينا مثل يا حسن وجهه نظر بما قال قد سبق مرة في الشبيه وانما قيدناه
بقولنا نظر بما يكون نصا في كونه نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين يقال يا حسن
وجهه انظر بما انتفى اعلم ان شبه المضاف اذا قصد به معين وجب تعريفه وصفه الا
اذا كان مفعولا بالجملة او ظرفا فانه لا يوصف بالمعرفة فلا يقال يا عليما لا تجهل القدوس
بل يقال قدوسا ولا لانه نكرة وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة وان كان ذلك
قبل النداء وتوابع المنادى المبني لم يقيد بكونه غير المبهم الذي جرى به للتوسط
اعتمادا على ما سنذكره لان توابع المنادى المعرب يتبع البدل والمعطوف الآتي
حكمها تابعة للفظ فقط لواو كانا منصوبا او مجرورا نحو يا زيد وعمرو ولم يجعلا

اعتمادا على



على محل النصب كما في العجيني ضرب زيد وعمرو وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به
هذا القيد مستفاد من الحكم فان الرفع لا يتصور في توابع المستغاث بالالف قبلا وكذا لا
يتصور الرفع في توابع العلم الموصوف بابن اذا كانا مفتوحا حاولك ان تقول ان اللام في
المبني للعهد لا يفهم من قوله وبنيه على ما يرفع به فلا حاجة حينئذ الى التقييد او شبهها
بالمضاف الظاهر لا حاجة في اواخره في المفرد لان هذا التعميم لانه موجود حقيقة لا ليصح المضاف
ثم في اخراج هذه بحث لا تخفى كما اشير اليه فانها لما التحقت بالمفرد حكم المفرد
ليتحقق العمل بشبهه بالمفرد كما تحقق العمل بالشبيه بالمضاف اذا كانا متساويين
ويا زيد الحسن وجهه ويا هؤلاء العشرة رجلا اي المنصوب صرح في شرح
المفصل به لان التأكيد للمنطق اه وفيه لان الثاني عين الاول لفظا ومعنى فكان
حرف النداء باشرهما كما باشر الاول نحو يا زيد زيد نص في التأكيد وفي جعل يا على
ذلك بد لا وجعل كسيبويه اياه عطف بيان نظر لانها يفيد ان ما لا يفيده الاول
وان اوصف الثاني فانه يتم ويضم الثاني على ان تأكيد لفظ موصوف او بدل منه ما حصل
له من الوصفية كما في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة ولا يجوز ان يكون صفة لان العلم
لا يوصف والصفة قال الاصح لا يوصف المنادى المضموم شبيه بالمضمر وارتفاع
العالم وانتصابه في مثل يا زيدا العالم على الاختصاص وفيه انه لا يلزم من الشبه
المنادى في جميع الاحكام وعطف البيان ذهب الشيخ الرضي انه بدل
محكم حكم البدل عنده والمعطوف بحرف الممتنع دخولا يا عليه لم يقل
والمعطوف للمعرف باللام مع انه اضعف لشبيه الامامع لاستقلال وهو امتناع دخول يا عليه و
ليخرج صفة نحو يا مجد والله لنفعينا الرفع نرفع ولا يتبع الصفة كما في يا رجل ظريفا لان
النفع متوجه الى الصفة دون النداء والرافع حرف النداء لشبيهها بالرافع نحو يا اثر
كل عارضا سطاه ولم يظهر اثر الشبه في المنادى لمكان البناء الظاهر المقدر

الشبه

على محل

مثل يا فتى وهو انما كان مضافا تقديرا بمنزلة موصوفة كما ذهب اليه الشيخ الرضي والاظهر ان يقال
انه لما قصد تخليصه للاضافة معرفة معنويا بوقوعه موقعه لضعف كونه شبيها تخليصا لا يضاف
لوقوع موقعه لكان منصوبا ح في الخطبة ح ممتنع ح قوله يا ح عليه يعني ان اللام للعهد الكائن
والمجرور متعلق بقوله مختار ح مع تجويز النصب لان المراد به بالاختيار الحكم بالاولوية
ح لان المعطوف فاعرف او نظر ابو عمرو الى جانب اللفظ ونظر الخليل الى جانب المعنى وكلاهما
ل محروف عما ينبغي على الاستقلال الا انه ينبغي ان يختار الرفع اذ كان المتبوع مرفوعا لان المقصود
بتعيين هذا الوجه لا يحيث يأبى ارادة التنبيه على الاستقلال مع رعاية الاتباع اللفظي والمتبوع
ولكن لا اذا كان المتبوع مضموما ح ان كان كما قال الشيخ الرضي فكلام الكتاب لا يدل على ما
نسب اليه لانه قال اذا كانت اللام في العلم اختيرت مذهب الخليل لان الالف واللام لا يعني
لها فيه ولا يفيد الا التعريف بل تخلع بهما الوصفية الاصلية فكانه مجرد عنهما وان كانت
اللام في الجنس اختيرت مذهب ابي عمرو لان اللام اذا يفيد التعريف فليس كالمجرد التعريف اما
قلت يجوز ان يراد بقوله كالجنس شبيه في كونه على حرف قلنا كلامه في شرحه يأبى
عنه اذ فسره بما فسره به الشارح قدس سره ح اي كاسم الجنس في جواز نزع اللام عنه
علما كان او غير علم فدخل فيه الرجل وخرج عنه الصعق اذ اريد به الحقيقة كما في صحة نزع
اللام عن العلم وامتناعه فاعلم ان العلم اذا لم يكن له وضع مع اللام صحيح وقول اللام عليه اذا كان
في الاصل صفة كالحسن اذا صار علما فيفصل وذلك لتخليع الوصفية وقد مر ح او زم بها كما يجيز
مطرا ولا يصح انا يقال في محمد وعلي الحمد ان كان كحاله معنى جنسي يقصد به مدح
او زم كالحمد والطيب لافتقاد في جواز نزع اللام عنه لانها كبعض حروف الكلمة وبهذا قسم
منها ما يلزم في الاصل الجنس ثم كثر استعمال له بواحد فصار مختصا به مما يأبى ذلك الجنس
ووجب ان يلزم معها اللام او الاضافة ليفيد الاختصاص وهو العلم الغالب والاتفاق في هذا
القسم يتصور له معنى جنسي ثابت عرفت بثبوته للعلم ومنها ما لا يتصور له معنى كالزيدان

والزيدان

والزيدان والقبيلة فانها كالكوكب مختصة ومنها ما لا يتصور له فرد لكن لا يثبت كالذي اعلم
لكبير من الثلاثة والاربعة والخمس فانها لم يثبت بعض الثالث والرابع والخامس ومنها ما لا
يتصور له فرد لكن لم يثبت ثبوته للمعنى العلمي كالمشتري للكوكب فانا لا ندري حين اطلاقه
انه هو هذه الاقسام الثلاثة اعلام غالبة عند سيبويه لكنها بالنقيض لان الالحاق بما هو الغالب
فان الغالب في الاعلام الالزمة لا يريدها ان يلزم اجتناب ما صارت اعلاما بالقلبة ح مثل
يالئيم كلهم نظرا الى ان عمتيما في نفسه غالب وجوز الشيخ الرضي كلكم نظرا الى الفظ العارض
ح غير ما ذكر صفة او بدل ح اي حال كونا كل واحد منهما مطلق وحال كون
كل واحد منهما تابعا لمفرد او مضافا ح اي العلم المنادى المبني على الضم فتح عبد
الله وزيدان او زيدون اذا جعلتهما علما ح فتحفوه بالفتحة وحذف الالف
خطأ في ابن وابنة وحفظوا العلم بجامع تلك الصفات في غير النداء وهي تنوينه
والالف في ابن خطأ ح التي هي حركة الاصلية اي سهل ذلك لكون الفتحة حركته
المستحقة في الاصل ح واذا اتوصل رحمه فيا بالام اه فيه ان نداء العلم وجعله فيا
بالام مجمع فان لام لا يالتقاء ساكنين فيقال في الزيدان والزيدون يا زيدان ويا زيدون
وقد يجاب بان اللام فيهما يجب بقصد التعريف الزائل بالتنكير لا للتعريف فيخرجان بقوله
المعرف باللام ح اذا اريد نداؤه كثيرا ما يطلق الافعال الاختيارية ويراد
مبدأها اعني الارادة ح قيل مثلا اعا قال مثلا لان نداء المعرف باللام على اطلاقه
لا يستلزم قوله يا ايها الرجل واخويه لخصوصها وك ~~الخ~~ ايضا في تصحيح الالتزام
ان اريد بقولها يا ايها الرجل واخويه اللام الذي وسط فيه امر او هذا او ابعد
كما قيل في قول فرعون موسى ان عمراه لمن ظلم عاول ح بوسط امر ح هو
موصوفة قال الاخفش هو موصول حذف صدر صلتها وجوبا لمناسبة التخفيف
للمنادى ويؤيده كثرة وقوعها موصولة وندرة وقوعها موصوفة واعلم ان بعض

مع انها مشبهة بالمضاف لانها اذا حذف صدر صلتها بني على الضم مع ها التنبيه
المشار بكر في النداء مع التنبيه لان النداء ايضا تنبيه فالجمع بينهما تعرب ها التنبيه ياوات
بعد حرف النداء مع بتوسط بها ليس بضائع الوصلة فانه قد يقصد نداه
بخلاف ذات فانه لم يضف فيها وكذلك قد يقتصر على هذا ويوقف يا بو كما يوقف يا بايع يا بو
فيقال يا هذا الرجل وعبد الله معطوف على هذا ولا يجوز عطفه على الرجل لان المعطوف
في حكم المعطوف عليه ويمتنع وصف يا هذا الابدي اللام ولا يجوز الاقتصار على ايها
ولا يوقف يا بو بل يوقف يا بايع يا بو فلا يصح يا ايها الرجل وعبد الله لما مناع وصف
ايها الابدي اللام مع بتوسط الاسم بينها مع السر في توسيط تلك الامور انا بينا ان النداء
على ما قصد نداه وهو بيان ان النداء لا يقع الا على ما هو معلوم المابية فلا يقال يا شيخ الزاهد
اذا اراد نداء قصد التحقير فانه كان للمخاطب الا يكون الوسط معينا والا توقف الزجاج عن
ثم الاسم الذي يلي حرف التنبيه طالبا مما يرفع به ابهامه بحسب ما يقتضيه لشدة حاجة التنبيه
ثم الاسم الذي يلي ذلك المبهم مبهما يليق طالبا ما يعرف باللام فيقع النداء عليه فلذلك وجب
تاخر ياكم الاشارة لانه مبهم يطلب بحسب ضعفه ان يرفع ابهامه بالمعرف باللام اذا اريد تعيين
جنس المشير اليه وتاخر ياي اذا اقتطعت عن الاضافة وابدلت مما اضيفت اليه ها التنبيه
لما عرفت فانها جاءت مبهمة بخلاف ما اذا لم يقطع او ابدل مما اضيف اليه التنوين فانها
معينة بما اضيف اليه ويرفع ابهامه اما بالمعرف باللام او بتوصيفه باسم الاشارة الذي يرفع
ابهامه بالمعرف باللام وانما وصف اولا باسم الاشارة لما فيه من الترجيح في التعيين وتكرار
المبهم الذي يورث زيادة شوق لان المقصد بالنداء اكمل الواقع لا يجب اللفظ
فاذا ذكر البدل علم معنى ان المتبوع عليه انها توابع مناداة من حيث ان المنادى
سابقا قال من ان تابع المعرب قد يجوز فيه الوجهان كقولك ان زيدا قائم وعمرو بالرفع وبالنصب
وقد يرفع ايضا بالتنوين في معرب الواحدة فلا يتقيد الحكم بالمثال المذكور لان عمرو في المثال المذكور

ليس

ايضا عرابيا اما الرفع فقط واما النصب فلانه مناد مفرد معرفة فيبنى على ما يرفع به

ليس تابع المعرب واحدا فان زيدا باعتبار تعدد ما عليه معربان لا معرب واحد وفي الثاني
المعرب باللام منصوب المحل بالفتحة المقتضية هذا اللفظ بالشبه كما اقتضى مسمى وسيبويه وقع
بشيء منزلة قطع همزة في النداء وغيره وحذف الى ربع بقي اثره فيه وحذف حرف
النداء وتعويضه للتجريد في اخره واخر تابعه كما بسمه كقولك اللهم قبيرا وفي اخره ها كقولك اللهم ها وابو صوف
اللهم عند سيبويه كما ابو صوف السماء المختصة بالنداء سماعا كقولك يا فل ويا نومان اي يا كثير
القوم والنائم ويرجح نومان وكقولك اللهم فاطر السموات محمولا عنده على النداء شذوذا وحذف
اللام عنها ولهذا لا يجمع بينهما الا قليلا كقوله معاذ الله الاكثيبة فلا يجاز
في سعة الكلام الا فيما يجوز في غيرها كقوله سبحانه الكبار بضم الحاء اي الكبر
خاصة كما خص فصوص من اجلكما اخره وانتصب بحسبه بالوصل عن
في قولهم فيا الـ الغلامان اما اخره ابالي ان اي تنبغي فرقا او في رواية ان تكلمي
وكل خطاب لم يجعل له سمة الخطاب ان في تركيب او في ما قصد ذكر المناداة
مضافا ثم كرر المضاف قبل ذكر المضاف اليه صورة ايها الاول او غير صورة واما الثاني
فغير فلا تكرار الاول بعينه واما عدي في محاله مجهولة بحسب الظن اما الفي في الاول قبل
نصب الثاني ليجعل انه تاكيد لانه خرج عن العلمية بالاضافة وان القصد الى المضاف يقتضي
القصد الى المضاف اليه وضح من المعرف فلا يتخير عين الاول فان كان الاول
توطئة كان الثاني بدلا واذا كان مرادا كان الثاني عطف بيان او بتبع الثاني تاكيد
لفظي والمعاجي بتاكيد المضاف بينه وبين المضاف اليه ليلا يستنكر بناء الثاني بلا
مضاف اليه والتنوين للعوض عنه والبناء على الضم وجاز الفصل به بينهما في
السعة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار الثاني كانه هو الاول فكانه
لا فصل الا ترى انك تقول ان زيدا قائم يعم امتناع الفصل بين ان واسمها الا
في الظرف وانه قال واللام بهم بدا وواو حرف الجر لا يدخل الا على الاسم او ما يرد

مذهب سيبويه وخليله ﴿ او مضاف الى علم ركب معه وفي ليلا يلزم التقديم والتأخير والفصل ﴿ لانه لما تابع مضافا بالاضافة الى مضاف كما مذهب اليه سيبويه وتاكيد لفظي والتاكيد للفظ الاغلب على حكم الاول و حركة حركة اعرابية كانت او بنائية فلما ان الاول محذوف التنوين للاضافة كذلك الثاني مع انه ليس بمضاف ﴿ او تابع مضافا بالوصف كما هو مذهب المبرد والسيرافي ﴿ يا نيم تيم عدي لا ابا لكم قال الجوهري لا ابا لكم هو مدح ومعناه انك ماجد شجاع لا يحتاج الى من ينصرك ويقوم بامرك وقال الازهري يوشك لا شتم فوقه اراد يا بن رشيد ﴿ فتح الياء وهو الاصل كما هو المشهور ﴿ وسكونها وهو الاكثر ﴿ اكتفاء بالكسرة وقد يضم وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء للعلم بالمراد منه وقراءة الشافعي رب احكم بضم الياء ﴿ وقبلها ﴿ الفاء رومًا للخفة والاقتصاد بصوت ورفعه المناسب للنداء قيل بهذه لغة طائفة يبدلون الياء الواقعة بعد الكسرة الفا فيقال في بقي وفتى بعا وفتا وفي جارية وناصية جاراة وناصاة ﴿ وجاء حذفها الخ قال الشيخ الرضي اما فتى يا بنيّ والاصل يا بنيّ فليس بشاذ في يا غلام لاجتماع يائين ﴿ وبقي المنادى الخ يعني ان الياء في قوله وبالرهاء للملابسة والظرفية معطوفة على الغفلة الواقعة خبرا وقوله وقفا اما حال او ظرف ولك ان تقدر فعلا معطوفا على الفعلية ويوقفا بالرهاء وقفا ﴿ وبالرهاء ووقفا قال الشيخ الرضي اذا وقفت على يا غلاما فبالرهاء كبيان الالف واذا وقفت على يا غلامي بسكون الياء وصلا والوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها بالسكان ما قبلها كما تقف على ماحذف فاياه وصلا وذلك على لغة من وقف على القاضي بالسكان القاضْ واذا وقفت على يا غلامي بفتح الياء ﴿ بابدال التاء بالياء لانها حتى بكتابتها في انها تزاد الخ في آخر الاسم ولما كانت

التاء

التاء بدلا من الياء غير مختصة للتأنيث طرأت التاء لكنها يوقف عليها بالهاء لانها عوض عما هو اصلي ان قلت كيف جاز الحاق تاء التانيث بالمذكر اجيب بان التاء في ابابت وويامت للتفخيم كما في غلامة فانها مظنتان للتفخيم وبان التاء في يا ابت للتحمل على يا امت مع ان التاء في المذكر غير مميز فهي كما في علامة كما ذكره شاه كرم ﴿ لمناسبة الياء يعني ان الكسرة حركة مناسبة للحرف المبدل منه فيقلب في البدل الياء منه ﴿ وقد جاء الضم وعليه قراءة يا ابت بالضم ﴿ لاجرائه مجرى المفرد المعرفة لانه اسم في آخره تاء التأنيث نحو ثبة ﴿ وبالالف عطفا على محذوف اي بغير الالف وبالالف ﴿ فانه غير جائز فجمع فيرزق بينهما في قوله بينهما بتنازع في معمولهما ﴿ اي واقع يعني ان الجواز وقوعي في قطع النظر عن هذا القيد بتباه راليه الذهن ويؤيده مقابلة الجواز للضرورة ولك ان لا تقيد وتجعل الجواز رشاطا للضرورة ثم تضم المنادى في السعة لتوفر المقصد في النداء وهو المنادى فيقصد سرعة الفراغ عنه الى ما هو المقصد مع ندرة الالتباس لان الانسان في حال ندائه اكثر انتباها لما سيمنع في غير حال النداء ﴿ اي لضرورة شعرية ﴿ الترخيم والضرورة والاضطرار صفة المرخم خلافا لمن جعل فاعلها محذوفا اي الاضطرار الشاعر ﴿ وصلا بالفاعل والحمل على عدم الاشتراط كما ذهب اليه بعضهم بعيدا لانه يخالف مذهب المصنف ولان الضرورة على الاضافة اي الترخيم في غير المنادى اكثر ضرورة نحو قوله وبارمية اذ هي تاعفنا الاصل اذ هي ﴿ وهو حذف الاظهر ان يقدم تعريف الترخيم على حكمه لكن قدمه لانه المقصود ﴿ اي ترخيم المنادى الترخيم بالجملة كالرحمة بالمهملة صيغة ومعنى ويقال كلام رخيم اي رقيق والترخيم التليين والحذف ﴿ اخر المنادى فخرج حذف ياء يا غلامي لانه ليس اخر المنادى بدليل اعتبار الاعراب فيما قبله وخرج حذف الكلمة الاخيرة في يعلبك بدليل

ثبة ناية بخلاف بنت للاب وابا عذرة

ولغاوية

ثم خاذ

وصلا جاز وجهان الوقف بالالف والوقف بالهاء والوقف بالسكون مع اثبات الالف

اجراء الاعراب عليها اي لجواز التخفيف فحذف نحو قاضٍ لان حذفه للاعلال وكذا نحو يد لان
حذف اخره لازم احد الامرين اما تقديريا اذا سكن الاخر واما اجراء الاعراب
على حرف العلة اذا حرك وذلك ثقيل وقيل في اخراجه ان الترخيم حذف في التركيب وحذف
في يد حالة الافراد للعلة اخرى مما قال انه حذف في الاخر بالعلة وعلى سبيل الانبساط
اراد بهذا المعنى والاعتباط في اللغة ذبح الشاة بلا علة بار جاء الضمير المرفوع
الى الترخيم مطلق لان ذكر المقيد مستلزم لذكر المطلق والضمير المجرور الى الاسم
كان الترخيم لا يوجد في غير الاسم او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى والا
الا ترجع الضمير الى قوله ترخيم المنادى الا ليكون مضافا لو قال ان يكون مفردا
لكان اولى لانه اظهر في اخراج شبه المضاف اذ سبق منه المفرد في مقابلة المضاف وشبهه
او حكما قيل اكتفى بذكر المضاف عن المشبه به او انهما مشتركان حكما لانه ليس
اخراجا للمنادى نظرا الى معنى المنادى بهذا طاهرا اذا كان المركب الاضافي على تأويل
الاول بمنزلة زاء زيد واما اذا لم يكن على هذا فيلزمه ان المضاف من حيث انه مضاف
لا يتم بدون المضاف اليه والامر الثاني خلافا للكوفيين نحو قوله خذوا حذرهم
يا آل مكرم اي عكرمة لانه ليس اخراجا له بهذا طاهرا اذا لم يكن المركب الاضافي على
اما اذا كان على فلان المركب الاضافي في اي حال جزئيته قبل العلمية في استقلال كل من جزئيه
باعرابه فامتنع الترخيم فيها بعد رعاية اللفظ والمعنى والجملة بعض العرب
يرخم الجملة بحذف عجزها نحو يا تأبط شرا ولزيادة على الثلثة لم يلزم نقص الاسم الذي
هو حكم المعرب المقيد به لجواز النقص فيها ليس في حكم المعرب نحو مرئ وما واما نحو يد
فالحذف فيه شاذ والشاذ لا يعباء بالعلة توجيه واما قيد به لجواز النقص بالعلة
الموجبة كعصا ومصطفى واما بناء الثانية فذكره الترخيم فيه والبناء عمل
اخر غير الترخيم منع في بعض المواضع معاملة المرخم اعني فتح التاء واذا اوقف على ذلك المرخم

الحق اخره

الحق اخره بها السكت فيقال يا طلحة يا طلحه وذلك لانهم يجعلون تاءها السكت بآخر
ما ليست حركته للاعرابية ولا شبيهة بها وقليلا ما يوقف على الهاء
في الشعر الا لاطلاق نحو قفي قبل التفرق ما ضياعا نحو زيادتان قيل لانه لا
يكون المعنى فخرج نحو عصبة في حكم الواحدة صفة لزياده تان من قبيل
غلاما في السعاة نحو انهما زيدتا معا وان كان لا كل واحد بعض بيانا بعض الاخر
كثيرا في مسلمان ومسلمات علمين وبهاتان الزيادتان سبعة اضاف زيادة التثنية
كما مر وزيادة جمع المذكر السالم نحو مسلمون ومسلمون علميا وزيادة جمع المؤنث
السالم نحو مسلمات وزيادة نحو عمران وعثمان وحمدان وبا النسبة وشبهها
نحو كوفي وبصري والف التأنيث كحمراء وهمزة الحاق مع الالف التي قبلها
او كان في اخره حرف صحيح اصلي يقيد الشيخ الرضي به بل قيد بكونه غير تاء التأنيث
حيث قال كان عليه ان يقول غير تاء التأنيث ليخرج نحو سعلاة فعلى هذا يلزم
النسبة بينه وبين القسم الاول عموما من وجه لتصادقهما في اسماء وافتقارهما في
بصري منصوري ومختار وسواء علم اعلاميته للترخيم مثل مدعوا ومرمي
بحذف الالف والتاء السابقة في حكم الحرف الصحيح في الاصالة او في صحة اجراء
الاعراب عليه توافقه ما قيل من الامثلة ولو وظبي ملحق بالصحيح لصحة اجراء
الاعراب عليه نحو اوواو اوياء ساكنة بعد ضم نحو كنهور على فعلول وزن
سفرجل عظم السمك وشرينفع على وزن مدحرج اي مقطوع شرابه وهو
ورق الزرع اذا طال وكبر حتى يجاف ساقه فيقطع حركة ما قبلها
من جنس محرج نحو سنور وعليق ثبت يتعلق بالشجر فانه لا يأتي في
منه خلاف للاخفش فانه يحذف عنده ايضا لان نحو ثبون لم يحذف في زيادة
بنون جمع ابن لانها غير تا نيثا والواحد فكانه ليس بجمع المذكر السالم نحو

هذا التفصيل ولم يقل بحذف فاء فرغا لما قبل محمد محمد

قص اما في الاول اه لما كانت علة الحذف في القسم الاول مغايرة للعلة الحذف في الثاني كما مر قصر آخره مدرج قص وبلغة في النقد قال قدس سره في الكشية النقد صوار النعم انتهى قال في الصراح نقد بفتحتين نوعي از گوسفند كه بناه وست وپاي زشت روس نقده يكي بيغار له كنگ وزخمه عشر فاله اضاربن اثنا عشر واثنا عشر واثنتي عشرة حذف عشر مع الالف واليا الاخر بمنزلة النون في اثنان قال المصنف وفيه نظر لجواز ان اثنا في اسم فرس قص باجسة وفي الوقف تقلب تاءها كما لو كنت رجل بسلمة ورضت وقلت يا سلمة بالها قص فرق وهو ان الحذف كثير فاستحق ان قلت بحذف ان يحذف وهو مستغرب لان الحذف للخفة والهاء اخف فلما بعد اذ انتظر الى اخر اصله الذي هو اما اذا نظر الى تغيير الطبيعة فشوت والراجح قد يرجح نظر الى الاخر اصله كما هو الظاهر وال مما لبه الصحاح للماء الواقع في اخر اثنتا فغير الصحاح والله اعلم كما ان حرف يدخل على الصحاح الكتب قص وهو في نظم الثابت انما قيل انما يجعلون الحذف في حكم الثابت اذا كان للحذف لعلة موجبة وليس الحذف ههنا لعلة موجبة حتى يجعل الحذف فيه كالحذف في يد ودم وجيب بان الحذف ههنا لعلة قياسية مطردة فجعلوه كالحذف لعلة موجبة قص حتى الحرف الاخير مما يضاف منها اسم الله الرحيم وما يوجد في حذف حرف اليه منه فيقال في اعوذ وفاضوء اعوذ وفاضوء ومنها اسم يبقى بعد الحذف منه حرف اصلي الكلمة كان موجودا قبل الحذف كاسم والحرة او كما فحذفا وهو نصف فسيبويه يرجع الاخره وغيره يجوز الكسر ايضا وان لم يكن اصلي لكنه السكون اصلي يرد الى اصله حركة وان لزم الساكن الحذف اذا لم يلزم ساكنان فالحق بعد الساكن ساكنة كما في اخر والفراء يرده الى اصله حركة وهو الكسرة قص فيقال العاء فيحذف الهمزة كما يحذف في ادعاصفة عطف الفعلية على الاسمية لما وقع بالفعلية كما تحقيق بجعل الخاص ثابتا بجميع اجزائه او بحذف ثابت

فيقال

فيقال يا حامد يا شعو يا بكر وهو مثل بثلاثة امثلة لان التغير في الاستعمال الاقل اما بالحركة فقط او بالحرف او بكليهما قص وفي يا بكر وان قال قدس سره في الكشية كر وان طاير ضفيق طويل العنق انتهى قال في الصراح وهو طاير يقال له الحبارى والانثى ظكو بند كرمي مذكر كراهيت جماعة كه وان بالكسر ايضا جماعة على غير القياس قص فلما جرم قلبت ياء لانه لم يات في كلام العرب اسم متمكن اخره واو قبلها ضمة الا قليلا او ياء والضمة كضمتي النقاز والاولى والثاني في حكم متمكن بهذا بناءه قص وقد استعملوا صيغة النداء في الندبة وبما ان في صيغة النداء معنى الدعاء والاختصاص فتنقل الى الندبة لمنافاته معنى الاختصاص وكثيرا ما يحمل العرب يا بابا على يا اخ مع اختلافهما كثيرا لكنهما في امر عام ويلوح اعرابه على حسب ما كان عليه ومن ههنا يظهر وجه اعراب المنقح عليه ياء واعلم المنقح عليه بوا فاسره غير ظاهر لانه ليس منادى حقيقة ولا منقولا منه ولا مضافا بفعل التنقح لانه يتقدر بالحرف اللهم الا ان يقال ان المندوب المضاف بالمعنى او اضيف ويلزم فيه ثبوت موضع خاص من مواضع حذف الناصب للمفعول به قياسا قص يعني يا كما كانت يا الشهر صيغ النداء هي انصراف مطلق صيغة النداء اليها وفي هذا التغيير اشعار بانها اصل في هذا الباب قص المنقح عليه ورد صدر منه لان صلة اللام فاظاهره المنقح له ولعل على بمعنى لام الاجل كما يقال في تحجر عليه او لتضمن معنى البكاء وفيه انه لا يشمل المنقح وجوها قص بياء او واو والباء للالصاق صفة للمنقح عليه ولبيت للتسمية ممتازة به اشارة الى ان الباء متعلق بالاختصاص لتضمنه معنى الامتياز ووصول الباء في المقصور اعرف من وصولها على المقصور عليه قص وجاز لك اي وجاز ان الا تلحقه سواء كان مع ياء او واو وقال الاندلسي يجب مع ياء والليا يلبس

كما قال الرضي الشيخ

يجوز اشتهر في العربية في التحقيق

فتحلم واختم المندوب بوا او الفوقانية او غير المندوب بوا فيقول منصوبة بالفعل المقدر والحاصل ان التخصيص الشيخ باقتران تاء التأنيث الاخرية فجعل التخصيص

بالنداء قال الشيخ الرضي الاول ان يقال ان ولت قرينة حال على الندبة كنت مجزا بها
ايضا والا لوجب الاتي بها وقد يلتبس المندوب بغير المندوب
فان خفت اللبس قال الشيخ الرضي المتحرك بالحركات الاعرابية لا يلتبس الا الالف وبقدر
الاعراب تقول واضرباه للرجل وكذا المتحرك بالحركات البنائية الا ان
اللبس المحض يندفع بما ذكرنا والا يغير حركة البناء للندبة وبما قال سيبويه يقول
في ندبة يا غلام بكسر الطاء الاضافة يا غلاماه قال الشيخ الرضي الاولى ان يقال يا غلامي
لحصول اللبس بندبة يا غلام بالضم واغلاميه لعالم يكن عند وبه من طبائق
الحقيقة بل متفق عليه جاز ندبة المضاف الى ياء المتكلم وان لا يجوز في النداء المحض يا غلامي
لاستلزامه حذف المضاف والمضاف اليه والكثرة لا تدل على مثل هذا لعدم تعليل بقولك واغلاماه
واغلاكموه قال الشيخ الرضي اخر عند وبه ان كان ساكنا فذلك الساكن اما تنوين
او ملة او ميم جمع او غيرها اما التنوين فيحذف لالتقاء الساكنين وتراد الالف واما الحقة فان
كانت محذوفة لالتقاء الندبة تحو واغلاماهما كما هو خلاف للمحض فانه يقول استغنى بها
عن الف الندبة وان كانت واوا او ياء فان كانت الحركة قبلها مقدرة حركتها بالفتح تحو
يا قاضياه واه اندبت يا غلامي بسكون الياء فسيبويه يقول يا غلامياه لان اصلها الفتح
والمحض يقول يا غلاميه وان لم يكن للواو والياء اصلية الحركة فان كانتا ساكنتين
فالف تكتفي بما قبلها من الحقة تحو واغلاماهما وواو اخا خلافا لهما وواو اخربوا واو اخر
اذا كسر بهما وان لم يكونا ساكنتين جيئ بالف الندبة بعدهما ان شئت واما ميم
جمع فلا يأتي بعدها الف الندبة لئلا يلتبس بجمع بالتثنية تحو واغلاكموه وواو اخا
غلاميهما والواو والياء بعدها الفان الثانية حذفت لجمع الساكنين وردت حالة
الندبة واما الف الحقة قلبت واوا او ياء للبس واما الساكن غير هذه الاشياء فيفتح
ويلحقه الف تحو مناف للسجع بما قبيلها نها ولكسجع الالف لقفايتها واذا جئت

بعدها



بعدها بهاء ساكنة بنيت كما بنيت بها محركة وبعد الهاء يحذف وصلا ورب
يثبت في الشعر اما مكسورة او مضمومة اجراء للوصل مجرى الوقف الاكثر في
وجوب اتي بها الندبة سواء كان قبل الندبة او بعدها ووجب بعضهم ان يكون
المتفجع عليه مشهورا بذلك على كان او غيره علم تحو وامن قلع باب خيبر او اما ما علاه
الكوفيون من قولهم وارجلا سبى وشاذ لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف
بالمضاف اليه ولهذا جاز الفصل بغير بين الصفة والموصوف في السعة دون المضاف اليه
وقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم وارده على الشذوذ وكذا ليس كاتصال الموصول
بالصلة لان ذاك لم يكثر فيه الا بهذه التعليل يقتضي اختصاص الحذف بالعلم وليس كذلك
قد يقال لا يجوز الحذف من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا
عليك متنبها لما تقول له ولا يتحقق هذا الا في معرفة والامن المعرفة المتعرفة بحرف النداء
اذ فيه اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف فيما يعرف بها فيما لا يظن بقاؤه
على اصل التنكير لانه كاسم جنس والاسم موضوع في الاصل لما يشار اليه ممن طلب وبيان
كونه كالاسم مشارا اليه وكونه مناديا رأى من طلب تنبيه ظاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك
الاصل احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغيره وجعلته من طلب وهي حرف النداء
سواء كان يغني اذ جواز الحذف فيما هو لا يقوى قوة بدلا ولا غلابه وما قاله الشيخ الرضي
مثال للمصرح بذكر لفظة الله فيما لا يحذف منه الحرف وهي منه لانه لا يحذف منه الا مع
ابدال الميمين مشددة اخره تحو يوسف عبر وقيل عبري واعتراض عليه بانه لو كان
عربيا لصرف اذ ليس فيه الا العلمية وقد يدفع بانه يجوز ان يكون قصد الوزن يوسف
بكسر السين ولفظة اي اذا وصف بذي اللام فانها وان كانت اسم جنس متعرفة
بالنداء الا ان اللام بالنداء الى كاه وصفة كما تقدم وهو معرفة قبل النداء فجاز حذفه
والمضاف الى اي معرفة عطف على قوله لفظة اي تحو يا ايها الصاحب

تخليص
فوقوق

قالته امرأة امرئ القيس فلما اصبحت اخذت منه الطلاق وهو مثل في شدة
طلب الشيء وقيل مثل يستعمل للمعزم قاله شخص صار مثلا للحث على تخليص النفس
من امور صارت شديدة ومع اطراق كرى الاطراق خاص بشيء بوجهه وجسمه ويسن
الكرى النعاس وفيه ذكر ومع [illegible] رقبته اذا استعملها تعبد بالارض فيلع عليه [illegible]
صار مثلا للتكبر وقد يتواضع من هو اشرف منه والمعنى ان النعام اذا قيل معناه ان
ذكر الجبار [illegible] طويل العنق فيه او اخفض عنقك للصيد فان الطول مثل الاعناق
وهي النعام في اصطيدت بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام في قوله تعالى وزين
لهم الشيطان اعمالهم فصدهم عن السبيل فهم لا يهتدون الا يسجدوا او المعنى
فهم لا يهتدون الا ان يسجدوا او يجوز ان يقال انه بدل من السبيل اي فصدهم عن
السجود ولا زائدة على التقديرين ويجوز ان يقال انه بدل من اعمالهم اي وزين
لهم الشيطان ان لا يسجدوا او تعليل اي زين لهم الشيطان لئلا يسجدوا او فصدهم
عن السبيل لئلا يسجدوا او مفعول له او مطلق وعلى الاول تخصيص الكلام في قوله كلما
اسم بالمفعول واللام بمعنى التعريف فانما تصدق على يوم الجمعة في نحو الجمعة صمت فيه
وعلى الثاني لا تخصيص والا بشبهة التعميم مع عدم الجر وهو ثالث من المواضع الاربعة
لانه يجب بعض افراده منها اي المضمر عامله بناء على شريطة يعني ان على بنائه ولكن
ان تقول يعني ان على حاله للوقوع اي المضمر اضمارا واقعا على شرطه مثل وقوع البناء على المبني
عليه والخا وجب حذفه لا يرد النقض بقوله تعالى اني رأيت احد عشر كوكبا والشمس والقمر
رأيتهم لي ساجدين لانه ليس من هذا الباب لان الجملة الثانية لم يأت بها للتفسير بل
انه بها جيء لتبيين الجملة الاولى قبل تمامها باعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجدين
كقولك علمت زيدا علمته كاتبا كل اسم اضمر بنفسه كل البيان الى تعبيه بعده
فعل مبتدأ او فاعل الظرف وزيد انت ضاربه لا بد بسبب الفعل مما يعمه عليه الى قبل

قوله نحو زيد هند ضاربته [illegible] اعتمد على المبتدأ [illegible] مقدم على هذا [illegible] عامله على شريطة [illegible]
قوله وانا زيد ضاربه [illegible] اعتمد اسم الفاعل على الاستفهام او بعد المبتدأ [illegible] نحو زيد انت ضاربه [illegible] اسم الفاعل قد اعتمد ههنا على المبتدأ [illegible]
الاسم المحذوف نحو زيد ضاربته وانا زيد ضاربه [illegible] او بعلاقة كالمثال المذكور وقتل زيدا [illegible]

ضاربه عمرو واعلم ان نحو عمرو مبتدأ وضاربه خبر له مشتغل صفة لاحد الامرين
المذكورين لفظا او او لكل من الامرين على سبيل التنازع عنه متعلق بالاشتغال لتضمنه
معنى الفراغ او لان الاشتغال بمعنى الاعراض او متعلق ضمير وفي هذا التوجيه تصحيح بان [illegible]
الضمير وتعلقه بالضمير بان يكون بين الضمير [illegible] بوجه ما ويتصور ذلك بوجوه منها ان يكون
متعلق معمولا لذلك الضمير سواء كان ذلك المتعلق معمولا بالاضافة للفعل وشبهه نحو زيدا
ضربت غلامه او بالتبعية نحو زيدا ضربت عمرا وغلامه ومنها ان يكون المتعلق موصولا او
موصوفا [illegible] الضمير او معطوفا عليه موصول حامل الضمير او موصوفه نحو زيدا لقيت عمرا
الذي يضربه او رجلا يضربه لو سلط التسليط [illegible] بعد خبر [illegible] او مناسبة
[illegible] بل ليس في شيء [illegible] والمثال المحجوزة ليدخل فيه الامثلة الاخيرة ويمكن ان
يسلط بعينه او بلازمه فلا حاجة في دخولها الى الالحاق وبقيد الفراغ خرج نحو العمل [illegible]
[illegible] ايضا اسم بعده فعل او شبهه لا يصح عمله فيما قبله وذلك بان [illegible] اسم فعل او وصف
او مشبهة او مصدر او ما له صدر الكلام كان واخواتها ولام الابتداء وما وان ومن
حروف النفي سوى لم ولن ولا او بان يكون صلة او صفة او مضافا اليه او واقعا جزاء لا
او متوكدا بنون التاكيد او مسندا الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيد ظنه منطلقا او معطوفا
او واقعا بعد فاء السببية وهي واقعة موقعها الخ اذا كانت زائدة او جزاء واقعة موقعها
يجوز تقديم ما بعدها نحو قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث فان التقدير اما يكن من شيء
فحدث بنعمة ربك فجعل مانع خبر الشرط وجعل جزء الجزاء جزاء وحطها الى [illegible]
على تمام الجزاء لا بعد تمام الشرط هذا كله مما استفيد من كلام الشيخ الرضي وههنا بحث
وهو ان زيدا في زيدا ضربت غلامه يخرج عنه اذ ليس معه الاشتغال بمتعلق الضمير العامل
العمل فيه بل فساد المعنى مانعا ايضا اذ الغرض [illegible] الاعمال في المعنى غير مانع

على العمل صورة لانا نقول يدخل فيه مثل كل شيء فعلوه في الدار اللهم الا ان يعتبر صحة المعنى
مع التسليط فح يكون فيه قيد التسليط ضروريا ولم يكن حال هذا القيد وسابقه واحد كما قال
الشيخ الرضي بالنسبة فيه مسامحة لان النسبة فاعا يتوقف على وقوع المغرفة اه او بالروم
ولو بالواسطة كما اذا توالت كما في منقدرات نحو زيدا اخاه غلامه ضربته اي
لابست زيدا ابنت اخاه ضربت غلامه ولا يتصور الا بتقدير تسليط الفعل المناسب
بالروم جوز الشيخ الرضي في هذا القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير متعلقه فيقول في زيدا ضربت
غلامه الا التقدير ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسيرا للفعل المقدر
والمحذوف غير المتعلق المقدر وكذا جوز تقدير مجاوزة مع متعلقه في زيدا مررت بغلامه
وجوز بعض في حامد الصورة الاولى تقدير فعل الملابسة نحو ينصب بفعل يفسره حامد لا
بالمفسر كما ذهب اليه بعضهم لانه يفضي الى حامد الصورة الاولى يجوز ان تقدر بالاتم كما مر وهو
ناصبا بتكلف بان يقال انها بسادة مسد انقال صاحبه لان تنصبها وفي قولنا الفعل جاوزت
وابنت والابست اما الصورة الاولى فغيرها اشكال اذ لا يجوز تعلق فعل طالب لمفعول واحد
بمفعولين بالاصالة فتعلقه باحدهما بطريق التبعية بان يقوى احدهما بزيد لانه الاخر فان
كان الثاني بدلا من الاول لزم تعلق الفعل بالبدل قبل تعلقه بالمبدل منه نحو لزوم الفصل بينهما
بالجملة وان كان الاول بدلا من الثاني لزم تقدم التابع على المتبوع مع لزوم الفصل بالجملة
في نكاح ابن الاصبغ قال قدس سره في الحاشية اي في مواضع يظن فيها ورود النظر انه من قبيل
الاضمار على شريطة التفسير والا لم يكن منه في المواضع ونحن اختار الرفع ابتداء به فسلامة من تكلف
تقدير عامل نحو بالابتداء لئلا يتوهم ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب فعل وليس كذلك لوجه
اختيار الرفع اي قرينة ترجح خلاف الرفع اذا وجد ترجح قرينة جانب النصب سواء كانت
مع وجوبه او اختياره على الرفع او مساواته له وقد القرينة بالمرجحة لان الصحة للنصب
موجودة في مثل زيدا ضربته والا فالقرينة المطلقة تبنى على وجوب الرفع او اختيار

نعم لو جعلت

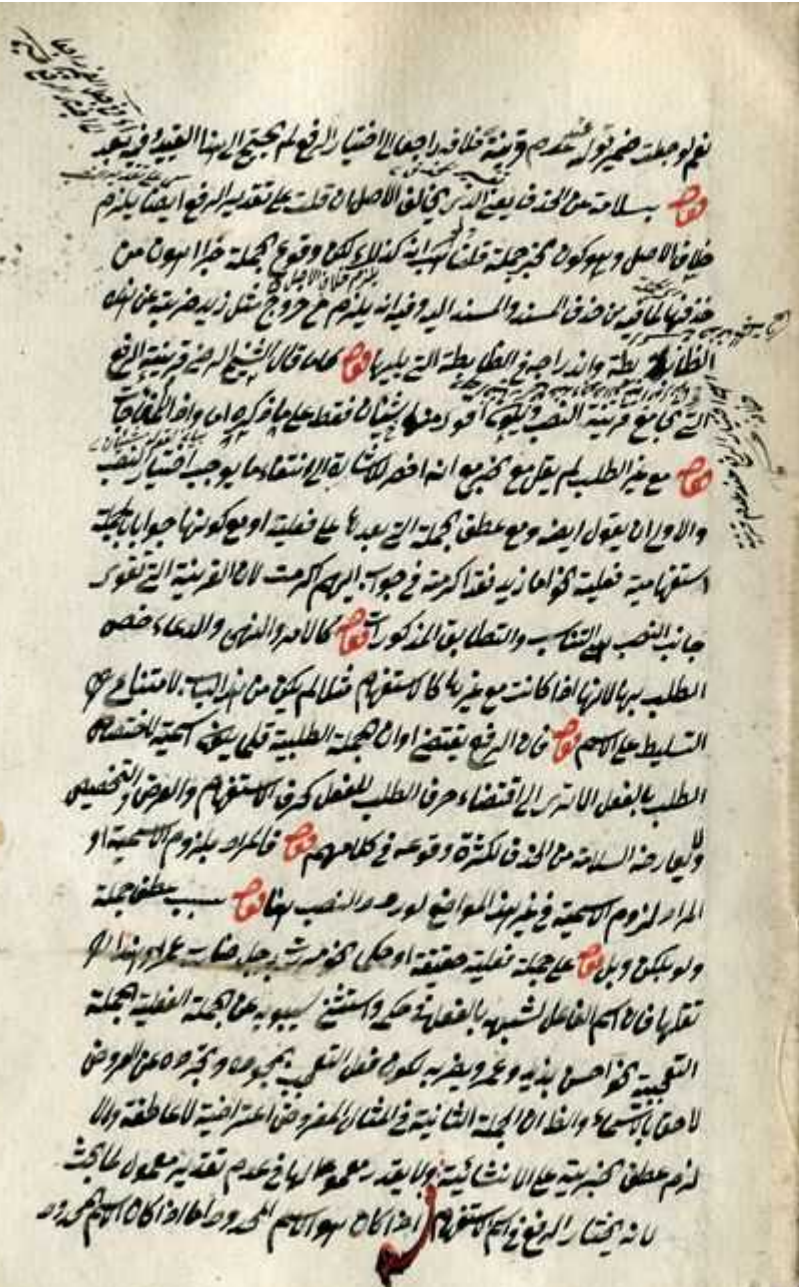

نعم لو جعلت ضمير له عائدا على مضمر قرينة خلافه راجحا على الاختيار الرفع لم يحتج الى هذا القيد وفيه بعد
بسلامة من الحذف فانه يعني الذي يخالف الاصل ان قلت على تقدير الرفع ايضا يلزم
خلاف الاصل وهو كون المخبر جملة قلت لانه كذلك وقوع الجملة خبرا اكثر من
عدم وقوعها كما في الاشباه والنظائر بل قيل انه يلزم مع حروج مثل زيد ضربته عن نمط
النظائر بطة واحد راجع الى الطابطة التي يليها كما قال الشيخ الرضي قرينة الرفع
التي هي مع قرينة النصب ليكون احد الامرين شيئا فقط على ما ذكره اي واذا الظاهر
مع عدم الطلب لم يقل مع تخيير انه اخص للكاشفية الى الانتقاد ما يوجب اختيار النصب
والاولى ان يقول ايضا ومع عطف جملة التي بعدها على فعلية او مع كونها جوابا بالجملة
استفهامية فعلية نحو اعازيد نقدا كرمته في جواب ايهم اكرمت لان القرينة التي تقوي
جانب النصب هي التناسب والتطابق المذكورات كالامر والنهي والدعاء خصه
الطلب بها لانها اذا كانت مع غيرها كالاستفهام فحالها لكن من هذا الباب بالاشتراك في
التسليط على الاسم فح الرفع يقتضي اوان الجملة الطلبية قلما يخلو اكثرها
الطلب بالفعل الا ترى الى اقتضاء حرف الطلب للفعل كحرف الاستفهام والعرض والتخصيص
وللمعارضة السالمة من الحذف الكثرة وقوعه في كلامهم فالمراد بلزوم الاسمية او
المراد لزوم الاسمية في غير هذه المواضع لورود النصب بها بسبب عطف جملة
ولو بكون وبل على جملة فعلية حقيقة او حكما كما مر في جملة صفات على ما ذهب اليه
تقليدا فان اسم الفاعل المشبه بالفعل في حكم واستشنع كيبويه عطف الجملة الفعلية
التعجبية كما احسن بزيد وعمرو يضربه بكون فعل التعجب بمجرد وتجرده عن العروض
لاحق بالاسم والظاهر ان الجملة الثانية في المثال المفروض اعتراضية للعاطفة والا
لزم عطف الخبرية على الانشائية والا يقدر معطوفا اي في عدم تقدير معطوف محذوف
لانه يختار الرفع في اسم كان اذا كان هو الاسم المحدث عنه اذا كان اسم

بعث ثم قوله زيدا اضربه كان الحكم حكم هل كما ضربه الشيخ الرضي فلو قال او بعد كلمة الاستفهام
لكان اشمل نعم لو قال او مع الاستفهام لم يصح لما ذكره قدس سره قوله فلا يكفي فيه تقدير
الفعل بجواز اللفظ به والشرط فذلك على ما ذكره الا هل طالبة الفعل فاذا لم تجد فعلا في
تسلت عنه كما في هل زيد خارج واذا وجدت فعلا تذكرت للعهد القديمة فلا ترضى الا
بالمعانقة ولهذا قبح هل زيد خرج قوله واذا الشرطية كما ذهب اليه سيبويه والاخفش
خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى ان حكمها حكم اخوتها في وقوع الجملتين بعدها وخلافا
للمبرد فانه ذهب الى ان حكمها حكم متى الشرطية في لزوم دخولها على الفعلية قوله الدالة
على الماضي لكنها تأخرت من افادة ربما اذ ليست بخولها على خطر او وجود بل قطع بحصول
قوله وحيث ومن احيثما فاما حكمها حكم متى قوله اذ هي مواقع الفعل فيه انه لا يثبت كلمه حتى
لجواز تقدير قول ارفع فيقال ثم اذا زيد يقتله اذا اقتل زيد يقتله ويمكن ان يقال ان الاولى
مطابقة المفسر والمفسر وفيه فوت ذلك قوله وعنده نحو فاليس عطفا على قوله في الامر لكان ابلغ اللفظ
الخ فان للغرفة بها تحقق اللبس نحو جهة فان الامر انما يكون ما عنده تساوى الاحتمالات ورفعه
واجب والثاني عنه رجحان البعض ورفعه مختار كما تحقق فيه ومن اولا لان اللفظ انما يجب
كونه خبرا او صفة كان الاول ان يحمل على الخبر لما فيه من التأكيد والتأسيس قوله وهو خلاف
المقصود قال الشيخ الرضي ما حاصله يرجع الى ان لا فرق بين كونه خبرا وكونه صفة لان المراد
بالشيء المخلوق لا مطلق الشيء لانه متناول للممكنات المعدومة فاذا زيد بالشيء
المخلوق وجعل خلقناه صفة كان المعنى كل مخلوق بالقدر وفيه نظر لانا لا نسلم تناول
الشيء المعدوم لا اختصاصه بالموجود كما ذهب اليه اهل السنة ولئن سلم تناوله للمعدوم
جاز ان يختص بالموجود لا بالمخلوق وعلى التقدير بين لا بد من تخصيص الموجود بما سوى
الواجب وصفاته ولئن سلم تخصيصه بالمخلوق فلا نسلم ان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر
بل المعنى كل مخلوق مخلوق لنا بالقدر والاشتبه في ان المخلوق اعم من المخلوق لنا فيحتمل ان

اوجب

اوجب الواقع عند المعتزلة فلو جعل خلقناه صفة لم يحصل المقصود قوله ويستوي الامران
في الاختيار قوله قلنا نعم معارضته بقرب المعطوف عليه والسلامة من حذف في الحال معارضة
بالقرب لا يتصل عدم حذف العايد من جهة الرفع لانا نقول ليس في المثال ما يحتاج الى حذف
بل ما يحتاج الاقتصار على بعض التركيب اعتمادا على علمك بان الخبر لا بد له من عايد اذا
كان جملة فغرضه من هذا المثال وقد تبع سيبويه في ذلك ليس الا تشبيه جملة اسمية الصدر
فعلية العجز معطوفا عليها او على خبرها قوله قلنا هذه باعتبار المنتهى اذا جعل الجملة خبرا اما
اذا جعل الفعل وحده خبرا واعتبر اسناده الى المستتر الذي هو في حكم الملفوظ كما قيل
في زيد عمرو كانت الكبرى مفصولة باعتبار المنتهى الذي هو الضمير قوله بعد حرف النفي
وما هو في حكمه من الاسماء الاسمية في الشرطية قوله والا بالشد يدخل حتى يخليل منها التخفيف
قوله لوجوب دخولها على الفعل قال الشيخ الرضي لا شك ان التخصيص والعرض
والاستفهام والنفي والشرط والتمني معان تليق بالفعل فكان القياس ان تختص الحروف
بالافعال الا ان بعضها بقيت على ذلك الاصل كحروف التحضيض وبعضها اختصت
بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت في القبيلتين مع اولويتها بالافعال كهمزة
الاستفهام وما ولا للنفي وبعضها اختلف في اختصاصها كان للعرض وكذا ان الشرطية
فان المرفوع في ان امرؤ هلك يجوز عند الاخفش ان يكون مبتدأ قوله فانه وان وقع
عليه الخ قال الشيخ الرضي ما حاصله ان ليس الفعل الواقع بعده مشتغلا عنه بضميره الا بمعنى
الاشتغال عنه بالضمير الاشتغال عن نصبه بنصب الضمير والضمير ههنا مرفوع المحل وتجويز
نصبه باعتبار اسناده ذهب الى المصدر المدلول عليه به حتى يكون المعنى ذهب
الذهاب به ضعيف لعدم اختصاص المصدر المدلول عليه بالفعل يعني يجب ان يكون
المصدر النائب مناب الفاعل مخصوصا قوله فيكون التقدير زيدا يلابس الذهاب
الا ظهر ان يقال يلابس زيد الذهاب به وفي هذا المثال تلابس الصفة للموصوف وفي الثاني

في مثل هذه الصفة لم يصفوها بها وما سمعنا به قال الشيخ الرضي الحكم الذي قدر عامله بشرط التقديم يقع مما عامله موقع الحكم المشتغل به عن المفسر الا يرى ان الواقع في زيدا ضربته واقع موقع المفسر ما ضربت المقدر موقع الضمير ما ضربت المفسر وان التقدير في ان زيدا ضربته زيدا ضربته واقع موقع المفسر ما ضربت المقدر وان التقدير في ان زيدا لم يقم الا هو ان ما قام زيد لم يقم الا هو ان ما قام زيد لم يقم الا هو لانتقاض النفي بالا وكذا في ان زيدا لم يضرب الا اياه ان ما يضرب زيدا لم يضرب الا اياه ولا يخفى ان نسبة زيد الى يقوم وان هو ليست كنسبته به الى وذهب به لانه مسند اليه وزيد المفعول اما واجب بالابتداء وكذا ذكره المصنف فانه يجوز ان يكون مرفوعا بالذهب المقدر رعاية لاستقرار ما ونوافق ضابطة ذكرناها في شرح المفصل وكذا خبرا وبتداء موقعه نقول عالم وكل صفيرة وكبيرة مستطر بتاء بحيث لا يغادر اي لا يترك كبيرة ولا صغيرة والظاهر انه لا يمنع الفاء في مثله وقوله في هذا الباب لا يعد بما قبلها نحو قوله تعالى وربك فكبر عن بعضهم سوى بما عمرو وهو الثانية والذي الواو اما للعطف على كل شيء مفعوله فيكون التقدير وكذا الثانية والثالث وجملة قوله الفاء بمعنى الشرط تعليل وجملة قوله وجملتان بتقديره مبتدأ اي لهذه الآية جملتا تعليل آخر معطوف على الاول واما للعطف على قوله وكذا كل شيء مفعوله وجملة قوله الفاء بمعنى الشرط المشيرة الى التعليل خبر لقوله نحو الثانية اه بتقديره العائد وقوله جملتان معطوف عليها عطف مفرد على جملة لها محل من الاعراب مرتبط بمعنى الشرط فيكون الباء صلة ويجوز ان يكون سببية عند المبرد قبل هو ظرف بما طال الظرف المقدر والاظهر انه ظرف لكنت بما المبتدأ والخبر بوافق قوله الا الا الدين امنوا الا كلام وشمل هذه الفاء انما قال شمل لان الفاء اذا كانت زائدة او غير واقعة موقعها لم تمض كما في قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر جاز ان يعمل ما بعدها فيما قبلها اه الثانية توجيه المبرد اقوى مما هذا التوجيه لعدم احتياجه الى اضمار والهذا قدره المصنف

لكن



لكن فيه ان يلزم ان يكون الانشاء خبرا ان مبتدأ المضاف او خبر كذا والتقدير بهذا حكم الزانية والزاني كما يقال في الفصل الباب والباب ان ثبت زنا بهما شرعا وهو لا يحتاج الى شهود او بالاقرار وقبل زانية وما بعده بما بعد المبتدأ كلام لا يخفى ان القول بالزيادة مع ظهور احتمال السببية بعيد او النفي لا جلد والا يجاب والا يجاب متضمن للوجوب الذي هو الحكم وخبر الجملة الى يجوز ان يقال ان ما بعده فاء التقرير او السببية او لفات الفاء واقعة موقعها لا يعمل فيما قبلها واختيار النصب يعني ان الشرطية اشارة الى قياس الاستثناء كما مشى فيه نقيض التالي يثبت نقيض المقدم وهو ما ذهب اليه سيبويه والخليل على ما مر اذ لو يجعل لكان معناه ان اختيار النصب واقع على بعض التقادير ضعيف وقت وهو المتبادر في القسم الثاني منه ولهذا لا يذكر الا محذورة منه وفي اصطلاح النحاة معمول نقل اليه لتعلق التحذير به لكونه محذورا او محذورا منه اي حكم عمل في النصب بالمفعولية اي حكم عمل فيه النصب بالمفعولية اشار به الى ان اطلاق المفعول على اللفظة باعتبار ان محل الاثر العامل تنبيه انما الاضافة بالصفة لا يقال بانتقاء التقدير لتعريف ما بعده هذا القسم الذي هو محذورا ما ظاهرا او مضمرا والظاهر لا يجيء في الاغلب الا مخاطب وقد يجيء متكلما كقولك اياي والشر وسيبويه يقدر بنحو احذر وغيره تقدر بنحو حذر حظها والاول اولى كذا ذكره الشيخ الرضي او ذكر المحذر منه هذا القسم يتوهم ظاهرا او مضمرا سواء كان الظاهر مضافا او لا والمضمر متكلما او مخاطبا او غائبا على صيغة المجهول قال الشيخ الرضي في قوله او ذكر المحذر منه نظرا الى ان ذكر يصير فيه عطفه على قوله معمول بعد ما حيث المعنى الا ان يقدر في الاول مضاف اي هو ذكر معمول وفيه نظر ايضا لان التحذير من انواع المفعول والذكر ليس منها وفي بعض النسخ او ذكر بصيغة المجهول وليس بوجه لان او هنا انفصالية اذ ليست افرادية حتى يلزم الاخبار بها بمثل المذكور قبل والمذكور قبل معمول وما يليها جملة والمضاف جازت

كما في فلقة اذا كانت اضافية واختار قدس سره الاحتمال الاخير وهو المشهور والمناسب
لا العزم ولم يجعله معطوفا على قوله محمول حتى يلزم ما ذكره من المحذور بل جعله معطوفا
على فعل مقدر يناسب اليه المقام اعني حذرا وذكر ويمكن ان يختار الاحتمال الاول ويجعل
معطوفا على قوله محذرا بتقدير الجار او يجعل مفعولا له للتقدير والمعنى على ان التقدير اقرب
وابعد من الاقوال للتحذير لان التقدير يأتي للتحذير لانا التقدير لعدم الفرصة
والاولى للتقدير في التحذير لانه لو ذكر لحصل التحذير او يجعل معطوفا على قوله محمول
ويجعل الاضافة تبيانية لا يقال العطف بالواو في كلامه انما يصح اذا كان صدر
كلامه مستانا والمعطوف ليس كذلك اشارة الى تقييح كلامه وليس الصدر هنا مستانا والا لما
اناقول لما كان التقابل بين المعطوفين باعتبار القيد كان القيد هو المعطوف عليه
في الحقيقة فيصير قوله محمول مستانا ولا للتصحيح قلنا نعم او قلنا بتقدير العامل
والتقدير او ذكر المحذر منه مستانا عليه او باستتار ضمير فيه وذكر وجعل المحذر منه لابد لانه
مثل اياك والاسد قال الشيخ الرضي قال للمصنف الاصل الفك ثم لما لم يجعلوا ايا ضميرا للفاعل
والمفعول لواحد جاؤا بالنفس مضافا الى الكاف فقالوا اتق نفسك فلما حذفوا الفعل
حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه فرجع الكاف ولم يجز ان يكون متصلا لان عامله مقدر
فصار منفصلا ثم قال وارى ان لا بد الذي ارتكبه طويل مستغنى عنه والاولى ان يقال هو
تقدير اياك بعد بتأخير العامل وجاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد اذا كان
احدهما منفصلا قلت ولا يخفى ان قوله غير صحيح ويمكن ان يقال مبني التبعيد والتقدير
اتق بعد نفسك ولا يخفى ان في تقدير اتق مع تضمنه معنى التبعيد تأكيد ليس
في تقدير بعد لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد لان معنى الاتقاء يدل على الابتعاد بدون
قوله والصواب ان يقال يمكن ان اراد تقدير اتق ونحوه قال الصنعاني بعد نقله كما
يؤيد في تأمل لان نفسك محذر منه لا محذر فكيف يصح القول بان المعنى بعد نفسك وما

يؤيد في اللهم الا ان يقال ان اتق والشخص مباينة التحذير منها بل الا يقاعها الشخص
في خطر فالمراد من منع الحقيقة هو الغرض منه وقوله بالمآل فاذ التقرير الاصل صح ما ذكره
لان حذف مرفوعه الا ان الامر فيه موصولة طويلة بصيلتها الكونها مع الجملة التي بعدها في تأويل
اسم فلما طال لفظا ما هو في الحقيقة اسم واحدا جاز واقيه التخفيف قياسا فحذف حرف
الجر قوله ولا تقول اياك الاسد اما قول الشاعر فاياك اياك المراء فانه لغرابة الشعر والا
اياك اياك مباينا اسم الاسد والمراد منصوبه بمثل اترك او حذر او الان المذكور في تأويل ان
تباعد قوله فلم يثبت الا نادر قال ابو علي في قوله تعالى والا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم
قلت او وقلت قوله المفعول فيه كمنه المفعول فيه او هذا باب المفعول فيه او المفعول فيه
هو كذا هو فعل على الاخير وصدر بتثنيته على الاولين قوله ما فعل فيه اي في مسماه اي اسم
مسماه او اسم ما فعل فيه قوله اي حدث وهو الفعل المذكور قوله مذكورا او قوله
تضمنا الى قوله او مطابقة كانه اراد بالمطابقة الدلالة على المقصود بالاصالة وبالتضمن
ما يعم بدلها فيندرج في المذكور المستغرق في المعنى الالتزامي وما له يخرج الى معنى قوله اذا كان
العامل مصدرا او ما بمعناه خلوا عن التعريف قيد الحقيقة اه فيه تأمل اذ لو اريد بما
قوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في لم يخرج الا بالاعتبار فيه الحقيقة ولو اريد معناه
الحقيقي لا يجدي الحقيقة لان ما هذا المعنى يصير قيدا وهو لا يقتضي لاعتبار نسبة الفعل
اليه بكلمة في نعم يصير قريبا من اعتبارها قوله ولا يخفى الخ قد يقصد فاقيد ضمني الاحتراز
عن شيء ولم يقصد به الاحتراز عما يخرجه القيد الصحيح قوله مساويا او مكانا قد يجعل
المصدر ضمنيا بمعنى في الحقيقة او يجعل المصدر مجازا عن المبنى الذي كاشتراكهما في صدور
الفعل علاقة المغايرة والظرفية وقد يجعل العين مكانا كما مر جلست في الشيء اي في مكانها
او اريد بالشيء المنور او في مكان اثر طرحها او ازيد بها جرم قوله اشار الى ان قيد المفعول
فيه اشارة الى ان قوله مساويا ليس قيدا احترازيا بناء على انافي محمولة على الظرفية

الحقيقة فليس كذلك مجرور بفي مفعول فيه قوله سيما كان اولا وما العموم على ان
ابهامهم من الزمان عالم يعتبر له حد ونهاية كاليوم والليلة وما اعتبر فيه ذلك كاليوم
والليلة والشهر والسنة قوله وظرف المكان الخ كان همكان جعل الضمير راجعا
للمكان ولا وجب ان يقول ان كانت وانما كانت اضافة الظرف الى المكان بيانية
لم يحتج للجملة الواقعة خبرا الى عايد لان عايد المبهم قوله وفسر المبهم بما ذكر
المتقدم بها واما تفسير بهم فمنهم من قال ان المبهم من المكان هو النكرة والمعين منه
هو المعرفة وفيه ان نحو خلفك معرفة مع انه منصوب اتفاقا ويحكى وفيه بانه علم بالغلبة
لا برهانه او بانه نكرة حقيقة لما قاله الفاضل اليزدي في الحاشية من ان الجهات الست لا تتعرف
بالاضافة كما لا يتعرف قبل بها ومنهم من فسر المبهم والمعين بما ذكر اولا وفيه
ان المبهم الجهات الست وعند والدي وسط ويمين وتلقاء وليس كل مبهم عندهم جائز
النصب لانا جانبك وما بعناه ما جهته وجه بعناها وكتفه وبعد ما يقال فيها مثل ما يقال
جانبك بل يقال في جانبه اولى جانبه كزيد الخارج وواضح وليس ايضا كل معين مجرورا عندهم
فان المقادير المسموعة كالفرسخ والميل منصوبة قوله وحمل عليه ينبغي ان يحمل المقادير المسموعة
ايضا على الجهات لمشابهتها لها في الانتقال فان نحو ابتداء الفرسخ مثلا لا يختص
موضعا دون موضع بل يحتمل ابتداءه وانتهاءه وكمحول الخلفا قد لما والميمن شمال
قوله ولفظ مكان بشرط ان يكون في عامله معنى الاستقرار فلا يقال كتبت مصحفي مكان
كذا قال الشيخ الرضي لهم المكان الذي اوله ميم زايدة وان كان مشتقا من حل يحل
الاستقرار والكون ينتصب بالدال على ذلك الحدث وبما ينتصب به المكان المختص وهو وقفت
وكثت ونزلت والعلم بكونه كذلك فلا ينتصب الا بما ينتصب به المكان المختص قوله
عابد وقفت وكذا كثت ونزلت قوله ولا شك ان معنى الدخول لا يتم فيكون في حكم



ان عمل الفعل الذي هو الخروج هو المدلول الشيخ الرضي على ان الدخول لازم بلازم كلمة
في غير مكان وهو فولها في مكان ويكون الدخول مفعولا والمفعول من المصادر المعالجة
غالبا ويكون عند خروج وهو لازم لا يخفى ان ما ذكره بدل على نفي التعدي بلا واسطة
قوله والتفصيل فيه الى ما يختار رفعه يخو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار نصبه
نحو اليوم الجمعة سرت فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه ومثال ليس بمختص بالصفة
كل يوم صمت فيه في الصيف وما يستوي فيه الامران نحو زيد سار ويوم الجمعة سرت
فيه اي مرة وما يجب نصبه نحو ان يوم الجمعة سرت فيه قال ما فعل الاجلاء امر جاهو حامل
على الفعل وهو مقدر اما بحسب التصور او بحسب التحقق قوله الا ان يراد كره مدح لا
يقال يخرج المفعول له المجرور نحو جئتك للاسمن لان العامل في المجرور هو الجار لا الفعل لان
التحقيق ان العامل في المجرور هو الفعل فانه المنقل محلا والجار بمنزلة الهمزة والتضعيف
قوله فان التأديب انما يحصل بالضرب ان قلت كيف يحصل التأديب بالضرب ويترتب
عليه مع انهما يجب اتحاد الزمان بترتب ما ينضمن التأديب اعني التوبيخ قال
الشيخ الرضي العلة الحاملة التأديب والباعث لتأديب لتضمن العلة الحقيقة ومشاركة
اي شيء الفاعل في الزمان ولم خرجت بالعلة الحقيقة لم ينتصب عند النحاة قوله
وقعت عند الحرب جبنا قيل والوقال وحارثة شجاعة لكان احسن اي احسانهم
المنازعة للزجاج واظهار الجماعة ويحتمل ان يكون قوله تعريضا عليه وتنبيها على عدم
تعمقه والاكتفاء بظاهر الامر قوله والقائل الخ او القول بكون المفعول له منصوبا
مستقلا كما هو المفهوم من الكلام بخلاف القول الزجاج قوله خلافا للزجاج
وخلافا للجرمي فانه عنده حال فيلزم التنكير قوله فانه عنده مصدر بمعنى اسم المفعول
مضمون المفعول له تفصيلا وبيانا لكما في ضربت تأديبا فان معناه ادبت
بالضرب تأديبا قوله وجئت في القعود على الحرف فيه فان القعود مغاير لمجيء

زنة

عابد

للجميع فانه مقدم على المفعول بحسب التحقيق فكيف يصح ان يؤتى بمصدر لمقابلة اللفظ فضلا عن
الاتيان بما يراد به الجميع الا ان يراد بالجميع الثلثة الكيفية القائمة بالنفس وهو المقصود هنا والمراد بالشيء
الاثر المترتب على الكيفية النفسانية وهو الاقدام ولا يمنع ان في ذلك مخالفة من وجه
اقول قوله او ضربه ضرب تاديب وقد تقدم فيما لغا ان المصدر حقيقة هو المجرد عن
الدلالة على الزمان واطلاق المصدر على النيابة عما يجري فيه كما في ضربه سوطا او ضرب سوط فالاولى
بانه على هذا التقدير مصدر مضاف لفظه لفظ المصدر المجرد عن الزمان قوله ورده قول الزجاج ورده
المصنف ايضا بانه يمنع ضربته تاديبا ضربة للتاديب اتفاقا وقد ذكر للتاديب
ليس بمفعول مطلق فكذا تاديب الذنب بمعناه ولم يكتف بما ذكره الشيخ قبل انما
وضع المظهر موضع المضمر اشارة الى ان محاه الذنب والتقدير وقد يفرق بينهما بان التقدير
ترك في اللفظ مع الابقاء في البنية والحذف هو الترك في اللفظ والبنية اي
الحقه فاعله وفاعل عامله قال الشيخ الرضي بعض النحاة لا يشترط ذلك وهو الاظهر
يقول في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على الجواز قوله اجيره المؤمنان على رضه
الله عنه في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة انتهى قال السخطة واستثنى الليلية والمنجمة
ابليس النظرة هو الله ولا يجوز ان يكون حالا لاستلزام عطف حال الفاعل وهي النظرة
على حال المفعول وهو ممتنع اتفاقا قوله وعبارته اجاز ابو علي عدم المقارنة في
الزمان لقوله تعالى في القراءة الشاذة هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بالنصب
اي لصدقهم قائم في الدنيا ولا يمنع الزمانة لا يصح على ان اني والفاعل لا يشترط ولم
يشترط ان يكون نكرة كما شرطه بعضهم لانه قد يقع معرفة لكن الغالب فيه التنكير كما كان
الغالب في المجرور التعريف او يكون زمانا موجودا حصلها بان يكون اخره اولا الحديث
او بالعكس او غيره لذلك قوله لانه بهذه الشرائط قال المص انما اشترطه ولا لانا علة
الافعال كثيرة انما يجيء جامعة للشرائط فحصولها دليل على اللام المعللة قوله وفي

المعطوف

بعض

بعض الحواشي ان هذه الزائدة شرعت قبل ما هو محط الفائدة تنبيها على ان المقام اقتضاه
عن تكلف اعتبار ضمير راجع الى المصدر المفعول وعما جعل المصدر نائبا مناب الفاعل مع ما فيه من تخصيص
قوله وقد جعل بعير العير والنزوان قال قد سكره في حاشية العيني بكسر العين الحمار الوحشي والانثى النزوان
الوثوب وانه قد سكره في تفسير الوثوب بر جيئا قوله سواء كان ذلك المفعول فاعلا للمصدر بالمعنى
كما في المفعول فاعلا في المثال او غيره كما في قولك ضربا زيدا او غير المفعول لا اتفاقا لا المفعول لاجله فيشترط
ما اتفاقا بخلاف نحو سيري وزيدا فانه لا يشترط اتفاقا في المعنى مفعول اذ المعنى يكفيك قوله نحو استوى الماء
والخشبة اي ساوى الماء والخشبة في العلو وهو الماء والخشبة فليست خشبة ارفع
من الماء والخشبة هنا تقيد سابقا بما فوقه ارتفاع الماء وقت زيادته قوله واجراه بعضهم
مجرى الفعل اللازم فلا يجوز ضحكا زيد وطلوع الشمس كما في الايضاح ويجوز بغيره عند الامن
بقولهم ما زالت السير والنيل فان الماء لا يسير ويجاب بان المراد بالسير معنى مجازي
شاملا للجريان قوله او مكان واحد المشهور الاكتفاء بوحدة الزمان قوله لو تركت
الناقة وفصيلها لرضعها قال قد سكره في الحاشية فصيل بيه شتر از شير باز كردن وضع الصبي
شير خوار وفطام قوله اعلم ان مذهب جمهور النحاة قال عبد القاهر هو منصوب بنفس
الواو وفيه ان الاولى رعاية اصل الواو وهو كونها غير عاملة والاولى نصب بمعنى مع مطلق النصب كل
رجل وضيعته وقال الاخفش منصوب بنصب الظرف لانها قامت مقام مع لكن لما كانت في
الاصل حرف اعطى نصب ما بعدها قوله واحليها واو العطف وبهذا لا يجوز تقديم المفعول معه
على ما عمل في مصاحبه اتفاقا والاعلى مصاحبه خلافا لابي الفتح قال الشيخ الرضي لا اريد بمنعنا
من تقديم المفعول معه على عامله اذا تأخر عن المصاحب كما جاز تقديم المعطوف على عامله
اذا تأخر عن المعطوف عليه قوله فناسب معنى المعية لان في المعية زيادة اجتماع
اي وجه جعل كان تامة فتحتاج لفظا تنبيها او حالا ويحتمل ان يكون ناقصة الاولى اولى
تأمل تعرف قوله لوجوب العطف انما وجب العطف فيه لان الاصل في هذه الواو العطف

واما يعدل عنه نصا على المراد من المصاحبة وفي المثال المفروض لا يمكن التنصيص بالنصب
على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل اظهر ان قلت فاذن يعارض المثال الذي ذكرته
ليس فيه الا معه وكلاما فيه فلا حاجة الى قوله لم يجب بخروج قلنا كان الكلام هنا لا يختص
به ولا لم يقل تجد فلانا وتعين العطف قال العطف فيه ممتنع فذهب الجمهور الى ان العطف
في الصورة المذكورة قبيح ولهذا قالوا فيها ان النصب مختار حيث لا يحمل على عمل
العامل المعنوي بلا حاجة قال الشيخ الرضي الحاجة ثابتة وهي التنصيص على المصاحبة ولهذا
جوز القوم النصب مع اختيار العطف قال ثم الاولى ان يقال ان قصد التنصيص على المصاحبة
وجب النصب والا فلا لان العطف على الضمير المجرور قال الشيخ الرضي الكوفيون يجوزونه
في السعة والبصريون للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكلف وذلك بان يجعل حرف
الجر مع انه لا يعمل مقدرا قال الاندلسي يجوز العطف على ضعف الالم يقصد النص على
المصاحبة وهو اولى مما قاله المعربون وروده في القرآن كقوله تعالى تساءلون به والارحام
بالجر في قراءة حمزة واما حكمنا بمعنوية الشبه بالمفعول في المثال بين الاولين
كلمة الاستفهام وحرف الجر الطالبان للفعل وفي الاخير ايضا شبان كلمة الاستفهام وان الذي اذ
بمعنى المصدر بمعنى الفعل والصفة فالاشعار على المعنى الفعلي في هذه الامثلة قوله لتعاضد
الامر بما يخالف كقولهم ذلك وايالك وكقولهم مالك وزيدا فان الاشعار فيهما ضعيف لفوات
معاضدة حرف الجر بالاستفهام في المثال الاول وفوات معاضدة الاستفهام بالواو في المثال
الثاني والمصنف لم يفرق بين الامثلة في الحكم والشيخ الرضي فرق في الحكم بين الاولين والاخير
وبين الاخرين لان المعنى ما تصنع وما شأنك متعلق بمفهوم الكلام السابق كما اشار
اليه قدس سره بقوله وانما حكمنا وذلك لانا قوله مثل لزيد وعمرو وخبر محذوف تقديره وذلك
مثل مالك زيد وعمرو واي العامل المعنوي مع جواز العطف مثل مالك زيد وعمرو وقس عليه حال شأن
الاخيرين وكل قضية متضمنة بحكم فتلك القضايا متضمنة لاحكام محلها حكمنا بمعنوية العامل



في تلك الامثلة الحال ما حال الشيء يكون اي انقلب واما سمي هذا القسم بها لانه لا يخلو عن انقلاب
غالبا وبابيه هيئة الفاعل للهيئة في الاصل الحالة الظاهرة المتوهى الشيء كذا في المغرب
والمراد هنا الحالة وهي اعم من ان يكون بحسب تحقيقها وهي الحالة المحققة او بحسب تقديرها وهي الحال
المقدرة كقوله تعالى فادخلوها خالدين اي مقدرين خلودهم وكقولهم هذا الثوب قميصا
وكقوله تعالى وبشرناه باسحق نبيا اي مقدرين نبوته وايضا هي اعم من ان يكون باعتبار
حال نفس الفاعل والمفعول او باعتبار حال متعلقها فلا يرد النقض بجاء زيد وابوه قائم
لكن يرد النقض بقولك انطلق زيد قائم وذهب الى صاحب المفصل في رده انه قال في بعض
حواشي الايضاح زيد قائم بيانا هيئة لازم الفاعل والمفعول باعتبار زمان الاتيان وقد استمر في كلامهم على
التعبير عن الملزوم باللازم فكان هيئة اللازم هيئة الملزوم وفيه بعد لان قيام زيد ليس
هيئة لزمان زيد ولا بتأويل ان زمان الاتيان لما كان مباينا مغايرا لزمان فاعل الاتيان وهو
مفعوله لم يلايم معهود الاتحاد بينهما على ان عبارة التعريف لا يدل عليه لانه ظاهرة قال
الشيخ الرضي الحق ان الحال على قسمين منتقلية ومؤكدة والكل منهما اما ان يكون
قيدا للجملة جزء كلام ليفيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام
بالفاعل او المفعول او بما يجري مجريهما ويقولنا جزء كلام يخرج الجملة الثانية في نحو زيد
وركب مع ركوبه خلافا لمن جعلها حالا وحده المذكورة اعم غير حدية يجيء في مقرر المضمون
جملة وقولنا غير حدية احتراز عما كونه رجوعا اي ما حيث هو فاعل او مفعول
في الحالة التي يدل عليها الفعل المعلوم بها على هيئة الفاعل والمفعول به ما حيث انه فاعل او مفعول
محكوم تأويل يقع اثرها الدال على هيئة الفاعل او المفعول في زمان تعلق الفعل بهما لا بالجمع فاذا
توافقت حال الفاعل والمفعول جاز التفريق كقولك ضربت راكبا زيدا راكبا والجمع كقولك
راكبين واذا اختلفتا فان كان هناك قرينة تدفع بها صاحب كل منهما جاز وقوعها
كيفما كانا كقولك لقيت هندا مصعدا منحدرة والا لم يكن فالاولى جعل كل واحدة منهما بحيث

صاحبه نحو ليقيت مخبر يا زيد المصدر او يجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنب تاخير حال
الفاعل بمنع احدهما لما يجب صاحبه هكذا قال الشيخ الرضي وقال بعض شراح المفصل حق
الحال التفرقة الا ترتيب على حد ترتيب صاحبها ح لفظا او معنى تميز عن الفاعل والمفعول
او حال عنهما او خبر لكان المقدر كما اشار اليه في الشرح ح اي ملتبسا بالباء بكونه بشرا كما
الى هذا تفصيل العامل ح فكان الفاعل والمفعول فاه تعلق فعل شخص بعضو من اعضاء علامة
اي جزءها وذاتا ح فكان الحال عن المضاف اليه لا لان الاضافة في الدار تكفي حكيم الدار ح او قيد او
لا هذا موافق لما قال بعضهم من جواز الحال عن المفعول معه وعن المضاف اليه بالاضافة وقال بجوازه
جوز والحال عنهما لشبهها بالفاعل والمفعول ولا يخفى انه لو قدر كذلك لزم جواز
الحال عن المفعول فيه ح وزيد في الدار قائما مثال اللفظ الملفوظ فحكى هذا توجيه
جيد لكن المرجعلة في شرحه مثال للفاعل المعنوي ويجب عليه ان فاعل الظرف فاعل بالمعنى لان
عامله يعتبر في تمام الكلام الا ان يقال ان اعتبار عامله لما لم يكن لعزوبة المعنى كان
في حكم المفهوم من الظرف ولا يجوز ان يقال ان قائما حال عن زيد وهو مبتدأ اي الكلام في فاعل
معنى لانه وقع الضمير الذي هو فاعل الظرف لانه يلزم ائتلاف عامل الحال وصاحبها وقد الا
يجوز عند الاكثرين على انه لا يصير فاعلا معنويا على التقدير الذي ذكره ح باعتبار معنى الاستقرار
او التنبيه الاول اولى لان زيدا مشار اليه لا مبتدأ عليه فان النسبة عليه حقيقة بهو في الدار زيد مع
تقارب الاسم والفعل قوله وعاملها اه فصل العامل هنا لتحقيق لفظية العامل
والمفعول ومعنويتهما وليس لوظيفة لامتناع تقدم الحال على العامل المعنوي وجواز تقدمه
على اللفظي المفهوم من تخصيص الامتناع به وكانه اراد ان لا يفصل بين مباحث التقدم
والا كان المناسب ان يذكر ما هو توطئة له عقيب ح التفصيل ح وهو ما ذكره اولا من
صفة ح كالاشارة ونون الاستفهام والنفي وان من الحروف المشبهة لعدم ورود الحال
على عملها والمعنى ح والتحقيق والشرح قال الشيخ الرضي الظاهر انها كالباء لانها ليست تقييدية

بل المفيد هو الخبر فهذا العامل فيه بمعنى لانك لو قلت ليت ابي قعيد راجع وجعلت قعيد الخبر
لكان المعنى ليت ابي راجع وهو غير ليس المعنى على ذلك بل معناه تمنيت ابي وانا كان قعيد راجعا
ح وكانه اسد حائلا وزيد كوكبا وكانا وزيد اسد هما ايضا مجرد افادة التشبيه ح لان النكرة
قبل والا الحال جوابا كيف والسوال بناء على المعلومية وفي ان المفعول له جوازا للهم مع انه يصح ان يكون
معلوما والحال ان المعلوم باعتبار يجوز ان يكون مجهولا باعتبار اخر ح فنكرة موصوفة لو قيل
مخصصه بدل موصوفة يشمل المخصوص بالاضافة لكان احسن ح لتعذر قياسا وعلم سماعا
بتقريرها او لوقوعها في خبر ليس او نفي او بمعناه ح اذا جعلت الرحال اشارة الى انه ليس نصا
في اكثريتها والجواز ان يكون منصوبا على الاختصاص او الحال عن ضمير الفاعل في ترتضاه اي ارتضيها
امرا او عن ضمير مفعوله لا يخفى انك لو جعلت حالا عن كل امر ليس ايضا نصا في التعميم فجواز ان
يكون حالا ما صحت انه مخصص بالاضافة او بالوصف ح او واقعة في حيز الاستفهام لانها شبيهة
النكرة الواقعة في حيز النفي في كونها غير موجب ح او بعد الا المفرغ لم يعبر قدس سره في
صورة بتبيين النكر عبارة الكتاب حيث قال لا يكون الا صاحب الحال الا نكرة موصوفة او بمنزلة
بناء على المعرفة باستقرارها في حيز الاستفهام او بعد الا المفرغ ح وقد ما عليه الحال الذي قال شارحه
في قوله بعد الا نعم لا يمكن الخلاص عنه الا ان يقول الا يجيء قوله بعد الا وبين قوله وقد ما
عليه تنازعا في قوله الحال يعني ان فاعل العرف هو ضمير الحال او نفسها على الله بهيئة لا غير النكرة
ولا يخفى انه لا بد من اعتبار عامه بيجيء وقوع الظرفية صفة لقوله نكرة والتقدير بعد الحال عنها
ثم قال او قال او قيل لو كان سالما عن الشعث لا يخفى انه لو قال كذلك لوجب ان يقول او قبل
الا الداخلة على الحال فيبطل الكلام فتامله قال فذلك ره حالا فصاعدا وان قال فنقصا فالحال لا تقع
بعد الا الا ان يكون المستثنى مفرغا والمستثنى المفرغ لا يكون في الموجب الا نادرا قال العلامة
حسن التكبر بينا لان الا يتقطع ما بعدها عما قبلها فلا يصح ان يكون الحال صفة لها لانقطاعا
عنها وفيه نظر لجواز وقوع الصفة بعد الا ح او قد ما عليها الحال الخاص التنكير لان التقديم

يؤتى الاشتباه بالصفة ☜ ويجعل قوله وصاحبها معرفة وح يكون غالبا فارقا للنسبة بين المبتدأ والخبر او يجعل مستغاد ما قوله معرفة الآتي فيتوافق غالبا ☜ ولم يذكره ما قال قدس سره في الحاشية الزوم المنع ☜ ولم يشتق عما نقص الدخال قال قدس سره في الحاشية اشتقاق الخوف والنقص بالضاد المعجمة والقاف المعجمة المفتوحة من نقص الرجل نقصا اذا لم يتم مروءته انتهى في الصراح في نقصايم او تمام نال سيدي وسيرت نالشدن وشتن ☜ والاثنا جمع اثنا فخر ما مع ره ☜ ثم يرد من العطف قال قدس سره في الحاشية العطف حاصل الحوض والبير ما صباركي الابل والمراد المتاع يعني جاي كشتن خوبا بيندن ☜ ومرت به وحده قال قدس سره في الحاشية الوحدة مصدر وحد يحد وحدا وحدة كوعد يعد وعدا وعدة انتهى قال الشيخ الرضي وحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر والازم النصب الا في مواضع مخصوصة قيل يجوز الا يضاف الا اصله الاضافة ثم حذفت لقيام المضاف اليه مقامها كما قيل في اقام الصلوة ☜ كمشل فعلة جهدك بفتحة المفعلة قال قدس سره في الحاشية الجهد بهما بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضم الطاقة ☜ متناول اركل واحد منها او نوعها ☜ وتاؤ يليها على وجهين قال الشيخ الرضي الحال المعرفة ظاهر اذا كانت مصدرا كان تعريفها بالاضافة او باللام وتاؤ يليها على الوجهين واذا كانت غير مصدر كان تعريفها ايضا كذلك وتاؤ يليها النهاية صيغ النكرة كموضربهم الجمع الغفير او كثيرة السائر بكثرتهم وجه الارض وكظهور الاول فالاول اي اولا فاولا وكوقوعهم الرجال فالرجال لقتالهم وكذا اربعتهم الى عشرتهم فان لهذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم منصوبة في الجمع ما يلي الحال لوقوعها موقع النكرة اي مجتمعين في الجمع وتاكيد لما قبلها في تعميم ☜ احدها انها حال لافعال محذوفة او الصفات اي مشتركة ومشتركوا والحذف فيه واجب في المثال الاول وواجب في الثاني على قاعدة الشيخ الرضي ☜ سعارفي موضوعة موضع النكرة يعني ان اللام للعهد الذهني او زايدة ☜ فان كان صاحبها نكرة والحال مفردا فلو كانت جملة وجب الواو



☜ ولم يكونا الحال مشتركا نحو جاء رجل وزيد راكبين ☜ يتخصص فيه الا الحال اما من الفاعل او من المفعول به وكل منهما يختص بالحكم المتقدم فلا حاجة الى تخصيص احدهما الا اذا قام الحكم الحال حكم اخر فحينئذ يجوز التخصيص الحاصل بالتباس الاحكام اخر ☜ وقيل ليس بالصفة فيه ان هذا الا لتباس لو كان محذورا لوجب التقديم والا كانت النكرة مخصوصة لتحقق الالتباس ☜ ولا يتقدم على العامل المعنوي وهو الفعل فان تقديمها عليه جايز الا مانع كتصدرها بالواو او المراد ما صلحا وهو العطف او عدم تصرف في الافعال كفعل التعجب او تعدد ها مع جرور في الصدر او ام المدلول وهو ما سار للموصوف نحو الذي ركبا جاءني ☜ فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا علم ان الحال على حد ثانيا فصاعدا قد يدل على حدثين معينين نحو ضارب زيد عمرا وضارب زيد عمرا وزيد اضرب منا جيرانه قد يدل على غير معينين نحو زيد بمكة وفي الدار مشبه بمكة يدل على حدث مشترك بين المشبه والمشبه به لكنه لا يدل على خصوصية حدث وعلى كلا التقديرين يجوز اقتران الحدثين بالواو كالطعان والرمان او المتعلق او الحال الى غير ذلك واذا اقتضى امر وهما لم يجز بالعطف في شيء كلا منهما ما يتعلق به الشيء مع الواو لان المتعلق صاحب الحال المعروف به والا لزم التقديم على العامل الضعيف وفي لا فعلها مع الواو بين والمجرور بين البيان فتقول زيد قائما كعمرو قاعدا وزيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت وهذا ابر الطيب سيفه رطبا ☜ فعلى هذا معنى الكلام ورجح بكونه بخلاف الظرف حالا اضافة له على العامل المعنوي كما انه حال عن لا يتقدم على الاحتمال الثاني ويجعل لا يكون اعتراضية بتقدير المبتدأ ☜ واما اذا جعلت حالا فذهب الى ان الشارح لم يشر كما مرت الاشارة اليه ☜ فالمراد هو الاحتمال الثاني وهو ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي اذا في الجملة لا مطلق فيتعين اذا كان العامل المعنوي ظرفا او شبهه فانه اذا لم يكن كذلك لم يجز تقديم الظرف عليه اتفاق قال الشيخ الرضي قد مر ان سبب امتناع تقديم الحال اذا كان ظرفا او شبهه على العامل المعنوي اذا كان ظرفا او شبهه مثل الا كثير ستين الا الكثير من ستين فمن حال والعامل ستين

والاصل في المجرور والمفهوم منه جواز تقديم الحال اذا كان مجرورا فوعا او منصوبا كما ذهب اليه
البصريون واما الكوفيون فلا يجوزونه وان تقدمها عليها الا في صورة واحدة وهي اذا كان صاحبها
مرفوعا والحال مرفوعا عن العامل سواء كان مجرورا بالاضافة كما مثل به او كان المضاف
جزء المضاف اليه او جاز قيام المضاف اليه مقامه فانه يجوز التقديم لكن على قلة نحو يعجبني
ما شيا بدر زيد واتبع حنيفا ملة ابراهيم لان الحال تابع اذ قيدا لما يضاف عليه فجرى كما
جاء زيد الا الفاعل من حيث انه مسند اليه محله قبل الفعل والا امتنع بعارض الابتداء
قيدا وبمنع تقدمها على صاحبها المجرور لانه كثير الحال عن المجرور ولم يسمع مثل المضاف تقدمها
فلم جاز لوقوع يعجبني كافة فالامر الكاف والمعنى ما ارسلناك الا كافا للناس عما
يضرهم ان قلت انه صلى الله عليه وسلم كما ارسل هاديا نذيرا فكيف يصح الحصر
قلت الحصر اضافي او حقيقي كما اذا جعلت حالا من الناس لانه صلى الله عليه وسلم مبعوث الى الثقلين
الا قلت الحال قيد للعامل فيلزم ان يكون الكف في وقت الارسال وليس كذلك لانتفائه عنه
قلنا الحال المقدرة والتقدير يلزم ان يكون من صاحب الحال كما مر الاشارة اليه
والتاء للمبالغة كالكافة والشافية وكثير منهم خصوها بالان التاء والمبالغة مخصوصة بفعال
وفعول ومفعال والارسالة كافة الرعاية شاملة وبعضهم يجعلها مصدرا
اي تكف كافا والجملة حال مقدرة والكل تكلف وتعسف لان الكافة كفاطبة لازمة
الى اليه غير مضافة كما صرح به الشيخ الرضي ولا يخفى ان السياق ومنه هذا النعت سواء
كان الدال مشتقا او جامدا قال الشيخ الرضي من الاحوال الغير المشتقة قياس الحال الموطئة
وهي اسم جامد يوصف بصفة هذا الحال في الحقيقة فكالاسم الجامد وحلاوا الطرابلسي
هو حال في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا ونحو جاءني زيد رجلا صالحا
ومنها ما يصدق به التشبيه نحو جاءني زيد اسدا اي مثل اسد او شجاعا ومنها الحال
نحو بعت الشاة شاة ودرهما وضابطة ان يقصد التفسير فتجعل الكلمة جزءا

الجزء

الجزء قطعا وتنصب فذلك العقد على الحال ويأتي بعده بجزء اما
مع واو العطف او بجرف جر نحو بعت البر قفيزا بدرهم وهو ما
بقي فيه فحوضة الاظهر ان يقال ما بقي فيه نوع غموضة قال في العزائم بشعيرة
فما دون ما بدا من النخل طلع ثم خلال بالفتح ثم بلح بالتحريك ثم بسر
رطب ثم تمر وهو ما فيه حلاوة وليس لا حاجة الى ان يؤول البسر بالمبسر
بعد ان كان هذا اشارة الى النخل لان البسر هو النخل كما يدل عليه اشتقاقه
اما بعد ان كان اشارة الى التمر كما هو الظاهر فتاويلها بالتفتح وغير التفتح
او المدرك لانه اذا تعلق بشيء واحد قد مر تفصيل ذلك في وفي
الحديث او يكون جملة قال الشيخ الرضي قد يقام الجملة الحالية مقام مفرد
فيعرب الجزء الاول منها اعرابا الحال ويلتزم تنكيره لقيامه مقام الحال
وجاء لازما نحو بايا بيد وبيد بيد ان النقد بالنقد ونحو بعت
الشاء شاة بدرهم والاصل كل شاة بدرهم وكذا قولهم بعت الشاء
شاة وصدرها والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته اي شاة ودرهم
مقدرا ان تنصب بهما الجزاءان ليقبلهما الا ترى قال الخليل يجوز ان
يأتي به على الاصل نحو بعت الشاء شاة بدرهم وشاة بدرهم
لان الحال بمنزلة الخبر ولان الحال يفيد تعلق الفعل بالفاعل او المفعول
بوقت وقوع مضمونه ولا يقصد من الانشاء وقوع مضمونه وهو الضمير
والواو اذا كانت الجملة الحالية فضلة اصالة لازيادة ربط ولهذا
لا يكون الواو رابطة في الجملة الواقعة جزاء او وصفا الا اذا اتصل بها
اما بالانفصال وذلك بان تقع بعدها بعد الا نحو ما جئتك الا وهو
يخطو الا اذا نحو يخيل وما جاءني رجل الا وهو فقيه فما لا يقع في كلامهم

قه

وغير

الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد النفي على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية وتخلوا الاسمية عن الرابطة عند ظهور الملابسة كما في جاء زيد على الياب وهو قليل قوله لانها تدل على الربط في اول الامر ولانها في الاصل للجمع مع السابق ففي جاءني زيد راكبا اشارة الى النظر الى السابق قوله والمضارع المثبت بالضمير قد سمع بالواو وذلك لانها جملة واما المنفية والمضارع المثبت بالضمير فلا يجوز اذا لم يتقدمها مبتدأ مخبر عنه بالمضارع الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال كالبين وسوف ونحوهما قوله المشتملة على المضارع واه كان بلم خلافا للاندلسي فانه قال لابد فيها من الواو وان كان مع الضمير قال الشيخ ان اذا اتفق المضارع بلفظ ماض يدخل الواو واذا اتفق المضارع بلا لزمه الضمير والاكثر تجرده عن الواو ليدل الى هذا التحقيق ذكره السيد الشريف والمفهوم هنا كلام جيد عن التحقيق فيجوز من ان لا يذكره قوله ويجوز حذف العامل وذلك فيما سماع مواضع منها ما اذا ابين الحال ازدياد ثمن او غيره مقرونة بالفاء او ثم فيقول لذي الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زايدا او ذهب الثمن قوله او ثم ذهب الثمن زايد بدرهم اخذا في الاداء ويقول في غير الثمن قوله كل يوم بدرهم الى آخره فصاعدا او ثم زيدا اي ذهب المرأة كل يوم مع الزيادة والتصور قوله وهي اي الحال المؤكدة اما التقدير مضمون الجزء وتاكيده واما للاستدلال على مضمون قوله على سبيل منع الخلو قوله والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة فانها ليست قيدا مخصصا للعامل فالقول بان الحال مطلقا قيد للعامل غير صحيح الا ان يراد انها قيد له بحسب العبارة قوله والتصور قوله اي حقه ذلك التقدير سيبويه قال الشيخ الرضي فيه نظر اذ لا معنى لقولك تعلمت الامر وعرضت حال كونه مطوي وان اراد ان



اراد ان المعنى اعلم مطوي فهو مفعول ثان للحال ثم قال والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة فكانه قال يعطف عليك ابوك عطوفا وذلك المعنى يتولد من نسبة الخبر الى المبتدا فكان العامل فيها معنويا ولهذا لا يتقدم المؤكدة على جزئي الجملة ولا على احدهما قوله او بعض اشتقه معطوف على قوله بهذا المعنى فيكون لاحق مشتقا معنيا التحقيق والاثبات ولاحق بمعنى قوله وهو التحقيق ولما بين بهذا ان المراد ان يبين ان متعلق التحقيق في الصورتين ومتعلق الاثبات في الصورة الاخيرة هو الاسناد من حيث انه اسناد لا المعنى ليتفق والبقية فقال اي تحققت ابوة لكما الخ قوله اي شرط وجوب حذف عاملها او شرطها في وجوب حذف عاملها اذا قدرت هذه الامور الثلثة لان الحال المؤكدة قد يكون مؤكدة لجملة فعلية كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين ان لا تفسدوا ومؤكدة لجملة اسمية يأتي مثاله بالمصادر فيجعل قوله تعالى في بعض الآيات وكثير مما يجيء بصيغة الصفة مقام المصدر قوله التمييز وهو ما له التبيين والتفسير والمميز بكسر الميم وقيل وقد يقال بفتحها لان المتكلم يميز الاجناس برفع الابهام قوله ما يرفع الابهام الظاهر في تفسيره ان يقال انه جنس ذكر لتمييز مبهم صالح لاشياء مختلفة حقائق بتعبير واحد منها بالذكر والاصل فيه التنكير لان التعريف انما يفيد على الوضع وله واجاز الكوفيون تعريفه باللام او الاضافة نحو غيره في داره وانا الم بطنه وسفه نفسه الى غيره ذلك وعند البصريين لا يجوز غيره في داره بمعنى غيره في داره وانا الم بطنه متضمن فيه شيء وان سفه نفسه بمعنى سفه في نفسه او بمعنى سفه

بالتشديد للزائد الذي يشبهه نقله فحول الفعل الى الضمير المنتصب ما بعده هو موقع
الفعل عليه فحصار بمعنى سفه بالتشديد قوله في المعنى الموضوع له اي حيث انه
موضوع له لعل الوضع شامل للوضع النوعي الجزئي لان اسم العدد والكيل
والوزن اذا اريد بها المعاني الحقيقية وهي العدد والكيل والوزن لا
يستدعي تمييزا واما يستدعيه اذا اريد بها المعدود والكيل والموزون
كما سيجيء وهي فيها مجاز قوله كون المطلق منصرفا الى الكامل دفع ما ذكره
الشيخ الرضي من ان لفظ المستغرق لا يدل الا على الثابت المطلق ويجوز ان يدفع ايضا
بان الثابت قد يقال في مقابلة المعدوم وقد يقال في مقابلة الحادث الطاري
والكامل ههنا هو الثابت قوله لكنه غير مستغرق بحسب الوضع ولهذا يكون حقيقة
في كل واحد من معانيها بخلاف العشرين فانه لا يطلق على خصوصه منه مجاز قوله
وكذا يقع به الاخبار عن اوصاف المبهمات فيجوز ان يقال ان التوابع كلها
محكومة لمذكور سابق فيما بعد لا يقال فحينئذ لا حاجة الى ذكر المستغرق لانا نقول
صيغة المشترك قد فرغت لذلك لانا نقول يجوز ان يقال ان ذكر المستغرق
لاخراج القرائن الآخر المعينة لما يراد من المشترك قوله ولا ابهام في هذا
المفهوم ان قلت هذا يقتضي ان لا يصح التمييز عن اسم الاشارة مع ان كثيرا
منهم ذهبوا الى ان مثل في قوله تعالى وجل ما ذا راعك العبء هذا مميز
عن الحال عنه وكذا الحال في رجلا في جئني رجلا فما لعل هذا منهم مبني على
ان اسم الاشارة كما في ربه رجلا ونعم رجلا قوله ولا ابهام فيه الا
من حيث ان له فيه مساهلة اذ فيه ان الرطل بالمعنى المذكور هو الصحيح ولا
ابهام فيها الا ابهام فيما يوزن بها كما اشرنا اليه وسيشير اليه قدس سره
قوله والامر حيث وصفه بهذا للحقيقة راجع الى الوزن كما ان الاول راجع
بالحقيقة

بالحقيقة الى الموضوع قوله فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد قال
الشيخ الرضي الذات المقدرة اما مضاف اليها انتصب عنه اذ لم يصح اضافة
التمييز اليه كما في طاب زيد نفسا وانما غير مضاف اليه اذ لم يصح اضافة
التمييز اليه فتقول لك في زيد رجلا او شهيدا كم شيء زيد على ان يكون
زيد بدلا من شيء او عطف بيان له قال المحقق الشريف قدس سره
الذات المقدرة في هذين المثالين ايضا مضاف لانك اذا قلت كم زيدا
بهما كان ابهام في ان المكلف من زيد ما ذا هو رجوليته او شهادته واذا قلت
رجلا او شهيدا كان المعنى كم في رجوليته او شهادته قوله فيرفعه موفر فعل
قوله عن صلة للرفع كما يقال للانهام وقال الشيخ الرضي ان عن في مثله يفيد
ان ما بعدها مصدر وسبب لما قبلها كما قال فعلت عن امرك اي بسبب
امرك فالتمييز صادر عن الموزون لما بهما من سببية ما في نسبة
في الجملة اي النسبة سبب له لانك نسبت شيئا الى شيء كزيد في الدار والمنسوب
اليه في الحقيقة هو نسبة النسبة فتلك النسبة اذن سبب لذلك التمييز لانه
سبب لاعتبار ما يستدعي التمييز وكذا معنى قوله بعد ان كان اسما يصح
جعله لما انتصب عنه اي الاسم الذي صدر انتصاب التمييز عنه كزيد في كان
زيد نفسا لانك لو لا انك نسبت طاب اليه لم يكن نفسا تلك النسبة
يرتفع ان هو في الاصل فاعل اي كان نفس زيد فزيد هو سبب لانتصاب
نفس وكذا معنى قولهم ينتصب عن تمام الكلام وعن تمام الايجاب يعني ان
انما مهما سبب لانتصاب التمييز بتشبيهها له بالمفعول الذي يجيء بعد
تمام الفاعل ويجوز ان يقال ايضا ان عن في هذه العبارات للموافقة يعني بعد كما
في قوله تعالى عما قليل طبقا عن طبق والاول اولى قوله وهو ما يقدر به الشيء ولذلك

اما مقياس مشهور موضوع لذلك كالعدد والرطل او مقياس غير مشهور
ولا موضوع كذلك كقولك ملاء الارض ذهبا والملاء قد يملأ به الشيء
وكقولك عندي مثل زيد رجلا واما غيرك انسانا وسواك رجلا محمول
على مثلك بالشدة ونحو بطولك رجلا واما غيرك انسانا وسواك رجلا
او لوضه ارضا ومنوان سمنا تشبيها بمنا يا للقدر وهو اضبح منه
بالتشديد وهو التنوين لفظا او تقديرا كما في خمسة عشر رجلا
او النون سواء كان في التثنية او شبه الجمع نحو عشرين لانون الجمع نحو
وهما لازم التمييز فيه يكون معرفات معتدة لان المضاف لاضافة
ثانيا لان اللام لاضافة الى الاسمين بدون عاطف وان اضيفت مع حذف
المضاف اليه لزم خلاف المعروف خاف اسم الاسماء بهذه الاشياء
قال الشيخ الرضي قد يتم الاسماء بنفسه فينصب عنه التمييز وذلك في
شيئين احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك فيما فيه معنى المبالغة او
التفخيم نحو نعم رجلا بابها قعدة ولله دره رجلا ان اكان الضمير مبهما
وثانيهما اسم الاشارة نحو قوله تعالى ان اراه بهذا مثلا والناصب
للتمييز في الصورتين هو نفس الضمير واسم الاشارة عندي الرفوه
خلافا لمن ذهب الى انه مرفوع كما ذهب اليه الاخفش
الراقوه مكيال معروف لاهل مصر يأخذ اربعة وعشرين فيرفع الى
قوله ويجب ضمير الفعل الذي رافع التمييز عن العدد بوثيقة الاضافة وذلك لان
هذا الحكم لا يجري في العدد مثل التمييز عشرين مفوض سواء كان جنسا او لا
سواء قصد به الانواع قال الشيخ الرضي ان اقصد به الانواع وجب جر التمييز
عن الثاء نحو عشرين تمرا وان لم يقصد به الانواع وجب ما شاع به اجزاء او

قوله الى تشارك
كونه مع الثاء نحو

اي يشارك اجزاء ما في اسم الكل اي اضافا كان ذلك الجزء او اقتضاء ذلك لان الابوة
جنس مع انه ليس لها اجزاء وفي ح ج ويكون ان يجاب عنه كما ان جواب قدس سره
مبني على التزام ان لفظ الجملة بفتح الواو وكسر الهاء اذا كان بمعنى الجلوس الذي
تحته فيه مجاز الجنس بما هو المجرد عن الثاء كالجلوس ولو قصد تعدد
افراد الجلوس منه لم يصح التثنية والجمع ح ح ونحو عندي عدل ثوبين لا
عدل ثلثة بازيد بالتعليل ح لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين
لا يخفى ان رمضان لو كان تمييز الكان نكرة ولو لم يكن تمييز الاحتمل ان يكون
علما بل الظاهر انه علم كما لا يخفى لعدم الاعلم تقديرا لا يكون علما وفي
غير مفصلا قال الشيخ الرضي هو كل فرع مفصل له بالتوجه اسم خاص
يليه اصله ولكون بحيث يصح اسم اطلاق ذلك الاصل عليه نحو خاتم
حديد وهو يتقيد عنه التمييز واما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص كخاتم
انتفاء ما يليه على التمييز نحو قطعة ذهب ح ح وتقصور غير المقدر امر
طلب التمييز وان اقتضى عند طلبه لم يحتج الى نصب التمييز الذي يكون للتنصيص
على ان التنصيص عليه اثبات ما هو طالب التمييز كان الظاهر
يقول لان المبهم الذي يستدعي التمييز ليس الا ذات المقدرة الخ بهم
طرف النسبة كما ان ذلك المبهم مستلزم لنوع ابهام في النسبة
بحيث اختلفت الطرف ورفع ابهامها التبع مستلزم لرفع ابهام
الطرف صح قوله من نسبة والتنكير فيه التنبيه على ان مقابلة هذا المحسوس التعميم السابق باعتبار انها
كذلك لا باعتبار عدم ذكر المذكر ح ح وكيف يصح ان يقال ان بعلا الابدي ليس نسبة لذكر ح
ان نفع رجلا مندرج في نفع الاول مع ان الضمير غير مذكور هنا فتامل
حاصل كلامه قدس سره والمصدر جعله الشيخ الرضي خلافا لسيبويه

الجملة ولهذا قال لا حاجة الى قوله او شبه اضافة لكن المص لم يجعله من هذا القسم
ولهذا اضاف فيه وعلل له بشبه الجملة ما يشتمل على نسبة تركيبية من النسبة
التامة وليست الاضافة كذلك قوله نحو حسبك زيد يكفيك زيد قوله
فكانه قال طاب زيد اه اى كانه مثل بفعل وشبه فعل تشارعا في نفسه
وابا وكذا في ما عطف اعني وابوة الخ قوله والدر في الاصل اللبن قال
الشيخ الرضي الدر في الاصل ما يدر اى ما ينزل من الضرع من اللبن
ومن الغيم من المطر وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه
وانما نسب فعله الى الله تعالى قصدا للتعجب منه لان الله تعالى منشئ العجائب فكل
شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه الى الله تعالى ويضيفونه اليه فقولهم لله
دره ما اعجب فعله قوله ثم ان كان اسما يصح الى قوله والا فهو لمتعلقه
في هذه العبارة شبهة مشهورة وهي انتقاض الشرطية الاولى بطاب زيد
نفسا لان نفسا اسم يصلح جعله لما انتصب عنه ولا يصح ان يكون لمتعلقه
واجاب قدس سره بتقييد معه ما يكون التمييز لم يكن نفسا في ما انتصب
عنه ونحن اقيد مقدم الشرطية الثانية بذلك لئلا ينتقض بطاب زيد
نفسا واجاب الفاضل الهندي بان نفسا كما يصح ان يكون لما انتصب عنه
بان يكون معناه طاب زيد من حيث انه نفس من النفوس صح ان يكون
~~التمييز لما انتصب~~ لمتعلقه بان يكون طاب زيد من حيث ان له نفسا تعلق
به واستحسن هذا الجواب فقال انه حسن بديع وفيه نظر اما اولا فلان النفس
لغة لها معان منها الشيء والقوة المدركة والقوة الحيوانية والنفس ليس الا
بالمعنى الاول ولا يخفى انه غير صالح للمتعلق واما ثانيا فلان هذا الجواب لا يحسم
مادة الشبهة اذ لو نقضت الشرطية بكفى زيد رجلا لم يجر هذا الجواب

فيه

في اللهم الا ان ~~النسبة لو نقضت الشرطية بكفى~~ الا ان يقال انه خارج من هذا الكلام لانه في حكم الصفة
اذ يعني به هاهنا الكامل في الرجولية ويمكن ان يجاب عن هذا الشبهة بان المراد النقض لو طاب قوله هذا المثال
ان الحيوان اجود الخ ولو طاب المثال الاول فيما لو اريد بالنفس القوة المدركة او القوة الحيوانية كان للمتعلق
قطعا ولو اريد بها الذات لم يصح الا ان يكون تمييزا او الذات من حيث هي ليس طيبا بل طابت الامور المرتبطة
المتحدة مع جميع صفاتها قلنا لو اريد بالنفس القوة المدركة او القوة الحيوانية كان للمتعلق قطعا ولو
اريد بها الذات لم يصح الا تمييزا لان الذات من حيث هي ليس طيبا بل طابت المرتبطة المتحدة مع جميع صفاتها
فلنا في كان في حكم رجلا في المثال المذكور والمسلم صلاحيته للتمييز قلنا المراد بكونه لما انتصب عنه صحة الحمل عليه
والقول بانه هو هذا ولا يخفى صحة هاهنا كما اشار اليه الفاضل الهندي والمراد بكونه لمتعلقه صحة الاضافة
اليه ولا يخفى اضافة النفس الى زيد وبعض الشارحين جواب آخر وهو تقدير معطوف في مقدم الشرطية
الاولى والتقدير ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه جاز الامران ولمتعلقه واعترض عليه
بوجهين احدهما لزوم اتحاد المقدم والتالي وقد يدفع بتقييد المقدم بكونه قبل جعله تمييزا وتقييد
التالي بكونه بعد جعله تمييزا وثانيهما عدم صحة الشرطية الثانية لان مقدم الثانية الشرطية
الثانية نقيض مقدم الشرطية الاولى وهو مركب من امرين انتفاؤه اما بانتفاء احد جزئيه او بانتفائهما
وكليهما فيلزم ان يكون التمييز اذا كان لما انتصب عنه فقط لمتعلقه او لم يكن شيء منهما كان لمتعلقه ويدفع
الاخير بان هذا الشق غير واقع والاول بتقدير معطوف في تالي هذه الشرطية والتقدير والا فهو لمتعلقه او
له ولا يخفى سماجة هذا الجواب الجواب قوله والمراد محلا يجعله له طاقة عليه جعل الشيخ الرضي صفاته الشيء
كالعلم من قبيل ما يصح جعله لما انتصب عنه قوله بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه فيه مسامحة قوله وهو
الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد المغاير لزيد بالذات وانما قلت ذلك لان الذات المقدرة مطلق
هو الشيء المنسوب الى زيد كما ذكرناه قوله الواو بمعنى مع وهو تفيد مشاركة ما بعدها لخبر كان من حيث انه فاعل
معنى ونظيره ما قاله الشيخ الرضي وهو ان المنصوب في عبارة النحاة في نحو قولهم شر اهرّ ذا ناب انه ابتداء
لفظا فاعل معنى تمييز عن النسبة تقديره الدار ابن قوله مبتدأ لفظا بمعنى كائن لفظا مبتدأ وكائن معناه

فاعلاوشلا كثيرة كلامهم ﴿ لا ما تراه في التمييز في قسم الاول مطلق وفي القسم الثاني اذا كان التمييز
وقيل مطلق هكذا قال الشيخ الرضي وقال في التعجب يقال لله دره من فارس ولا يقال عندي عشرون من رجل
والفرق ان الاول كما يحتمل التمييز يحتمل الحال فمتى يختص للتمييز ﴿ لكونه مراجعا لمعنى فاعلاوغوا
الوقوع من التميم وهو البيان بعد الاجمال ليتحقق او قع في النفس كمال البيان عقيب البيانية لا يمنع من التقديم
كقوله تعالى فشربوا منه الا قليلا منهم ﴿ اذا جعلته لازما بتضمنه لانه مطاوع له فكان التمييز حال
باعتبار المتضمن بالفتح وكذا في الكاف لانه المطاوع فعلى يتضمن معنى فاعل العقل ﴿ نحو فجرنا
الارض عيونا التقى الماء بالجمع لان التفجر يتنوع الى ماء عذب وملح وحلو لا والى ماء وقار وغير ذلك
﴿ وطاب عنه نفسا مثل قولك ربح زيد بتجارته ربح تجارة زيد كقوله تعالى وما ربحت تجارتهم
﴿ خلافا للمازني بالمنع ولغيره وتكلف الاخفش ﴿ نظرا لقوة العامل قال سيبويه بكلام العرب سعة
لا قياس ﴿ قول الشاعر وهو بجيد الشعراء ﴿ تجهجه الى آخره قيل الرواية الصحيحة وما قالوا نفس
فلا يسلم تحوله بالعراق في بعض الرواية بالعراق ﴿ وما قيل قيل يحتمل ان يقال تطيب نفسا كقوله
معزه تطيب نفسا قيل نفسا ﴿ نعم فاعل نعم ضمير مستتر راجع الى ما بعده المبهم الذي يفسره التمييز السلم
﴿ الستة الاستثناء في الشيء وهو الصرف وانما سمي بهذا القسم المنصوب به لانه لما استثنى يطلب نفسه
من فيه فكأنه قال منفصلا فيه لكنه عبر عنه بالصرف لتأدية معنى الى ونظيره التعبير عن فيه وقوع الواحدين في
الكوز بالاخراج في الآية الكريم الا ولى الذي استوقد نارا ﴿ كما في تعبيرهم الظلمات للشوك ﴿ كما في تعبيرهم الحكم عليه بالبياض
ولو توقفت شيئا ما نية كما في الحكم عليه بالبياض ﴿ ثم ربما يلزم من نفي شيء لما يشير اليه قرينة حالية
لكن هم قال الا مستثنى مشترك لمعنى بين متصل ومنفصل لان ما بينهما مختلف ظاهر هما فرق والاخراج غير فرق
ولا يكون في شيء بين مختلف الا بتوهم شيء في احدهما ليس في الآخر ونظر فيه بان ثبوت فرق مشترك بين امرين
قابل لتوهم وجه كالجلوس والكتابة مشترك بين الانسان والفرس فلا يتوهم ان المستثنى هو المتوهم
الا وجود ما يخالف ما عليه المستثنى منه ثبوتا او نفيا ﴿ ينشكل عليه عدم الاطلاق في المنصوب ﴿ وتغييرهم في الخبر
في قوله الا اي هم وهو منصوب اليه يحتاج في منعه الى تكلف عموم مجاز او اجراء حال المدلول على الدال او الاكتفاء بالجمل

الغير ﴿ قوله الا ان الا لمعنى الغير ﴿ وبعضهم قال المستثنى المنقطع مجاز بعضهم جعل هذا القول علة الاولوية
فيه مجازية لان لفظ المستثنى مجازية ﴿ لا يكفي ﴿ اجراء ما عليه بخصوصه لا بعد عمومه ﴿ فالمتصل هو
المستثنى ﴿ هو المخرج سواء كان الباقي مجانبا او اكثر منه او مساويا له بهذا الاشكال مشكور وهو ان زيدا في جاءني
القوم الا زيدا حال وقوع القوم والمخاطب جاهلة وعلم الثاني يلزم ان لا يبقى في المخرج شيء في الحال و
يلزم ايضا مخالفة الاجمال والتفصيل الصريح قائل لو قلت له على دراهم الا دانقا قال له خاطبتني بما
وعلى الاول يلزم التناقض الصريح بخلاف وقوعه في كلام الله كلام العقلاء واجيب عنه بوجوه واختار الشيخ الرضي ما قالوا
الاكثر وقال هذا هو الصحيح وحاصله ان التناقض انما يلزم اذا تعلقت نسبة بحكم على الاستثناء والكلام
متأخر عنه لان المنسوب اليه هو مجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى والنسبة متأخرة عن المنسوب اليه قطعا
كما ان متأخرة عن المنسوب والمنسوب اليه في جاءني القوم الا زيدا القوم المخرج منهم زيد لا القوم المطلق حتى
يلزم التناقض ويدل ان هذا هو المراد بالجواز لا يستثنى بعض افراد الاستثناء كما قالوا وبعد انها
للنسبة يكون ما متأخرا عنها فلا يكون الا ي به عنه بان الاستثناء متأخر عن النسبة متقدم على الحكم فلا يناقض و
بيان الاول ان اذا قلت جاءني القوم نسبت او حكمت الى القوم على احد الامرين اما بواسطة الا ي بالفعل
الى الكل والا ي بالفعل الى البعض والسلب بالقياس الى البعض الآخر فوقوع الا ي بالسلب
بعد تمام الكلام فاذا قلت الا زيدا متصلا جاءني القوم تقرر السلب بالقياس الى زيد والا ي بالفعل
الى ما بقي وليس بعيد الاخراج والا ي الى الفعلة في الحكم بعد التقرير في النسبة والحاصل يكون في المنقطع تقرير السلم ثم
بهذا اخراج ﴿ من تعدد او وعد وكثرة ﴿ بالغير الصفة بيان للواقع لئلا يدخل واخرا
ارادوا بها الكلمات المخصوصة لا ما هو بمعناها مطلقا حتى يلزم ان يقول جاءني القوم المخرج منهم زيد و
المستثنى منهم زيد مستثنى وذلك امر اصطلاحي والمناقشة فيه نظم لو اوعى ان تلك الكلمات المخصوصة
صارت بعيدة الاستعمال لم يلزم ذلك والدفع ايضا ما قلنا حاصل ما قاله الشيخ الرضي في دفع شبهة
الاستثناء ﴿ واحترز عما يجيء جاءني القوم الا قيلا او لكن لا يستند عيان اخراجا لانه يستعمل
في صورة لا يتصور فيها الاخراج فان يقول جاءني زيد لا عمرو وما جاءني عمرو ولكن زيد ﴿ اي بعد الا

وخرجت الآية المنقطع الا بعد الا وغير وبيد ﴿ اى ليس ينتفي ان الموجب والمثبت يعطفا عاما او غير
موجب وغير المثبت اصطلاحا ما يقابل ﴿ وحترزه بما ان اوقع في كلام غير موجب اعم وجب نصب الاسم كان
بعد الا في كلام موجب لانه لو لم ينصب لكان بدلا والبدل تكرير العامل فيلزم ثبوت الاباية والمستثنى و
المستثنى منه واما في غير موجب فلا يلزم ذلك فجوازا اعتبار تكرير اصل العامل بترك النفي العام فلا
بد منه في حكم المستثنى فليزم في حكم النفي وهو ذو الاباية بمنتفي نقض النفي وفيها نظر اما في الاول فلان تكرير
العامل ليس الا بالنظر الى ذات العامل مع قطع النظر عن الاباية والسلب ولهذا جاز جاءني زيد لا عمرو في
العطف مع انه لا قوة تكرير العامل واما في الثاني فلان البدل انما يسد مسد المطروح بالكلية في تقييد النفي وفرق
بين نفس الشيء وما في حكمه ﴿ وهو ان يكون الكلام الموجب تاما الكلام التام اصطلاحا في هذا الباب
الكشاف حاشية بقولها يا يليوز آه والكلام الناقص اصطلاحا في هذا الباب ما يقابله ﴿ منصوب
على الظرفية لا على الاستثناء لعدم تقدم ما يدل عليه فهو في قبيل المفرغ فينبغي ان يكون مرفوعا اضطرارا في الاداء ﴿
والعامل في نصب المستثنى قال الشيخ الرضي قال بعضهم يشترط في فصل العامل في المستثنى منه بواسطة الا
قال ثم رجحا لا يكون صفة لما قبله او معطوفا على الموجب المذكور المتقدم الا زيدا انما في الاخوة
معنى فعليا وهو الاتصاف بالاخوة ثم قال لو لم يكن في الجملة معنى الفعل كان ان ينتصب المستثنى ﴿
او معمولا ما عطف عليه بعد الا هذا هو الظاهر الذي الى الفهم لكن يتجه ان يقتصر به مشروطا بكونه بعد
الا وقد لا يكون معلوما في العبارة وكذا اذا وقع صفة او منقطعا وعكن ان يجعل معطوفا بين عاملين في كلام
موجب حتى لا يتجه ذلك وهو خبر آخر لكان او حالا ﴿ اى المستثنى منصوب ايضا في هذه الصورة
الى ان المنقطع منتصب عما قبل الا في كلام كما يجب النصب به والى ما بعد الا مع قد سواء كان متصلا او منقطعا
والا والمنقطع والم يكن حرف العطف كلكن العاطفة في وقوع المستثنى بعدها او المتأخر في عامل ما قبلها بعض تكون
قال الشارح المحقق ان صحة انتصب بالفعل او وصفه بها كخرج في الا عمرا في جاءني القوم الا حمارا في لكن
الحمار لم يجيء فقالوا وقد يجيء في صفتها ظاهرا نحو قوله تعالى يوسف لما استوا اكشف قال الكوفيون ان الا
في المنقطع بمعنى لكن وفيه انا نرى ليست لكن تستدرك والا بهذا تفيد الاستدراك لانه وقع توهم المخاطب فجاء

تنبيه



الا كذا

ما بعد ها في حكم ما قبلها ﴿ في الاكثر متعلق بمنفصد المخوط بطريق الاستحباب او غير محتوف
﴿ واما بنو تميم آه في بعض شروح المفصل ان بني تميم يبدلون المنقطع عن المتصل بناء
على اصلهم في ذلك ما قبله على سبيل التغليب قال ابن السراج المنقطع عاما ان المتصل لانك اذا اخرجت ما بعد
الا الاخراج فقد ما قبلها ما بعدها ولا ما يتبعه الا اذا اقام يكون فيه الا منقطعا ليس من جنس الذي قبله
الطيبي ﴿ سمع بعضهم رفعه متعلقا كان او غير متعلق ما جاءني زيد الا عمرو ﴿ لا عاصم اليوم ان الله
الا من رحم بنصب كثير من الكشاف ومفصل فمنهم من قال ان عاصما بمعنى معصوم كما تقدم بمعنى مرفوع ومنهم
من قال ان عاصما بمعنى ذي عصمة ومنهم من قال ان من رحم بمعنى الرحم وهو السريع ومنهم من قال بتقدير مضاف
والتقدير اما ذا عصمة من رحم او مكان من رحم والمعنى لا عاصم اليوم في الطوفان الا من رحم الله في السفينة
وهو السفينة وذلك انه لما جعل الجبل عاصما قال لا يعتصم اليوم معتصم في الجبل وهو كونه معتصما احد
وهو مكان من رحم الله وهي بمعنى السفينة ﴿ الخ يوهم ان الباب لا بد فيه من صفة الاستثناء وعامل ما
ليس موصوفة او بمنزل موصوفة لقال او في العبارة والظرفية وان كان في الحلول والنفع وغير ذلك استعمالات في
الاستثناء وبغرب في العبارة ﴿ والمراد بالاسم الفاعل ما دل على الفعل بحيث صاحبه ﴿ او الى بعض مطلقا كما يؤيد
اليه كتب به وذلك لان الكل مشتمل على البعض فذكر الشيء من الكل واراده يجعل اضافة الكل الى ضمير الفعل فهو
واما كل مطلق محتمل للبعض ظاهرا كما في قوله البعض لا يكون الا في الكل والا يرد العبارة عليها فيقيد
بستعمل البعض بمعنى الكل واريد به هنا هذا المعنى ﴿ والتقدير جاءني القوم الا زيدا اذا قيل عند ان كان
معناه انتفى عني كل واحد من القوم عدا مجيئهم زيدا كان معناه انتفى مجيء كل واحد منهم عني الا مجيء
زيد او بعضهم زيدا كان معناه انتفى مجيء البعض عني الا مجيء زيد وبعض هنا ايضا ليس بصحيح
كان انتفى عني كل واحد من القوم عدا زيدا كان معناه انتفى مجيء كل واحد منهم عني الا مجيء زيد
عنه ﴿ وقد خلوهم اي خلوا الذين منهم او بعضهم فوضع الظاهر موضع ضمير هم مثل ما كان
ولم يكن ﴿ وهو ضمير راجع الى اسم فاعل اي قال الكوفيون جاء القوم الا زيدا والا يكون زيدا معنى لا يصح
فعلهم فعل زيد ولا يكون فعلهم فعل زيد ﴿ فيما بعد الا اي الضمير المجرور قيل بدل منه وقيل الخبر

او لانه المقصود بيان حال المستثنى وجعل بدا للاتصال لمنع حكم المستثنى منه قبل الاستثناء ثم قول الشيخ بعد هذا لفظ فيخ
يقوله فيما بعد الا مطلقا يجوز ويجتمعان على سبيل التنازع لانه يتنع اسناد احدهما الى ضمير واحد تقييد كل من الفعلين
كما مر في الشرط فلك ان تجعل قوله فيما بعد الخ عائدا الى النسخة الاولى مطلقا بقوله الخبار وح يكون قوله في كلام غير
موجب متعلقا بقوله من الفعلين على سبيل التنازع او بالاخير فقط لانه يجوز النصب في المستثنى هو الاصل واما الجائز
لا كثرة اطراد اقتضاء الرفع قوله ولم يشترط الكوفي لابد من اشتراط انه لا يتوجه المستثنى منه اضرابا عن المستثنى منه اذ
لو كان منه ضربا من جاز احد هذا كنت جمال الا زيدا لم يكن البدل مختارا واذا لا يتوجه ورد عليه كلام تقدم الاشارة
نحو ما قام القوم الا زيدا فيجوز من قال قام القوم الا زيدا في النصب هنا اولى لمطابقة المجوز الا في
على البدلية اذ ابدال البعض من الكل والمجموع من حيث المجموع فيه نوع اتصال بخلاف الاستثناء المنقطع فتصير
لانه يفيد ان المستثنى بعض من المستثنى منه قوله بالاضافة بعض كل قوله وبهذا يجاب عن قول السيد على ما ذكره قدر
اعترض عليه بان المراد بالعامل المستثنى هو عامل المستثنى منه فانا اذا قدرنا ما حضرت الا زيدا فانه
مؤد بعامل لا يعمل المستثنى منه وان اريد الاول فلا يصح تقييد الحكم بقولنا فان المستثنى منه يركون فان المستثنى
ابدا يؤدي على وجه لا يحتمل ان المراد بالعامل عامل المستثنى منه ويقال لانه يجر الفظا ونصبا
محليا وعاملا جره هو الباء التي كانت داخلة في المستثنى منه وعامل نصبه هو مر بت بواسطة تلك الباء
وهو العامل في النصب المحلي للمستثنى منه قوله اذا كان المستثنى منه مذكورا قال الشيخ الرضي انما اعرب
ح بالاضافة المستثنى منه لان السبب البعيد هو المجموع المركب من المستثنى والمستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه
المنسوب اليه لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعض وغير الفضلة فاعرب النصب بعضا فاذا حذف المستثنى منه
لم يبق المستثنى وغير الفضلة ما عطي ما حقه من الاعراب لانتفاء الجزء الاول قوله ليفيد فائدة صحيحة
فان النحويين حالة التركيبية على اصل صحيح واولى بصحيح الاترى جواز جاءني كل احد الا زيدا
فيفيد ان كل احد جاءني الا زيدا ويمكن ان يقال ان فائدة تعريف حالة الكلام على المراد وهي محققة في غير
الموجب غير محققة في الموجب اما الاول فلان الاستثناء المتصل قرينة حالية على ارادة العام وخلو الاول يقتضي
مقصودا ولم يكن قرينة خصوص حمل على العام وليس ما عارض مفيدة المراد واما الشيخ فلان الاستثناء وان

قال قرينة

السوال بكثير من افراد القوم بكمال حكم المنع اولا قه كما تشترك المعربات في جواز تقديم اخبارها عليها قه وبقي بعد الان وقيل

اعلم ان اسم لا لنفي الجنس واجب التاويل على ما ذهب اليه الامام الاكرم في الحقيقة لانه شيخ عبد القادر عبد الرحمن

ان لم يكن ما يطلق عليه على مذهبه تقدير تنكيره فهذا التنكير في الصورة الاولى على رعاية اللفظ واصلاح المعنى

في الثاني على الوجه الاصح وهذا لان المنع في الشائع في الثاني المثنى واخذ ما يدل عليه قوله لاثم اللفظ ان تنوينه للتنكير

على التاويل قه في مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي لا حول عن المعصية ولا قوة على الطاعة قه فانها في المنع جميز بعد

عليها لانها اذا فتحتهما احتمل ان يكون لا في الموضعين لنفي الجنس وان يكون في الاول لنفي الجنس وفي الثاني زائدة واذا

رفعتهما احتمل الثلاثة اوجه احدها ان يكون في الموضعين لنفي الجنس ملغاة عن العمل وثانيها ان يكون في الموضعين

بمعنى ليس وثالثها ان يكون الاول بمعنى ليس والثانية زائدة ورابعها ان يكون الاول للتبرئة والثانية زائدة واذا

فتحت الاول ورفعت الثاني يحتمل ان يكون الرفع بحمله على موضع اسم التبرئة الاول زائدة وان يكون بمعنى ليس وفي

على ان اسمه وان يكون التبرئة ملغاة وان رفعت الاول وفتحت الثاني يحتمل ان يكون الاول بمعنى ليس وان يكون التبرئة

قه وخبرها محذوف واحد مرفوع بلا الاولى والثانية وانما جاز ذلك مع انهما عاملان لان الجميع في حكم

حكم واحد كما في ان زيدا وان عمرا قائمان قه اي لا حول ولا قوة موجودان لان الاظهر موجوداه ولو تجوز ان يقدر

لهما خبر واحد عند غير سيبويه فان العامل عنده في المتبوع والتابع اما عند سيبويه فلا يجوز تقدير خبر واحد

لان لا عنده مع اسمها المبني مبتدأ والمعطوف منصوب بلا فيقع الخبر لعاملين مختلفين فيجب ان تقدر لكل منهما

خبر قه فلا زائدة قال الشيخ الرضي يجوز ان يجعل لا غير زائدة بل لنفي الجنس كما ينبغي مثل العلم اجوز اللغة ـ

او ان كان اسمها نكرة غير منصوبة بشرط التكرير سواء الغيت الاولى او الثانية او كلتاهما قه والثاني معطوف

على محل الاول والقياس فيه لان الاوصاف المذكور في ان قوله وضعف المصنف الشيخ الرضي قه لا لكونها بمعنى ليس اذ

لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس في الاسم بعد ما وغيرها والخبر محذوف والخبر لا يرجع وكان مستحق

فكشف ان لها عاملة عمل ليس لا بانها للتبرئة لكنها ملغاة للمعرفة قه واذا دخلت الهمزة حوال

جار فانها ان لا صل حيث في نكث بلا حال وهو عند ابن الانباري وعند الشيخ نظرا الى اللفظ لا مالها من معاني لا التي

نظر الى اللفظ قه واما الاستفهام اذا عبارة الهمزة للمعنى على الثلاثة لكن لا يجمع فيها لجواز ان يعني التوبيخ

والانكار

والانكار والتوبيخ في الاول وان يعرف الغيار من ظاهره ويقال ان يخص الثلاثة بالذكر لمكان خلافي فيها قال

الشيخ لا يقوم لمجرد الاستفهام وقال لا يجوز حمل التابع على محله منوبا في صورة التمني اذا التمني يبقيها على الخبر قه

فيجب حملها منصوبا لانه في الاعلام المنع في الاعلام ويجاب الاندلسي بما نقله الشارح قدس سره قه واما قوله الارجال يعيق

لان القياس الا رجل بالياء قه بيدا وكبا ما محتمل بيت المحصنة للمراة التي تحصل سير المعدات شيئا

بيت تشهد كنه قه الا التي هي اداة شيوع الامة في ذاتها والاتصال لفعل وتوجه النفي اليه حقيقة الا انك

اذا قلت لا رجل ظريفا او كبيرا فكانك قلت للظريف قه ورسوم ارفعا ونصبا معه الا انه عبارة والقول

بانه منصوب بتقدير الى فظ ضعيف لانه سماعي لا في الا وان قه وجعل مرفوعا في ان التمني بالخبر لكن

ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى في بقع الا ان الا ينقطع وجوب البنا في البدل اذا افرد انكرة وحكم مع

كلام الشيخ الرضي جواز البناء والتاكيد اللفظي يجب بناوه واما المعنوي فلا يجوز في النكرة وعطف البيان

لم حكم حكم البدل عند الشيخ الرضي قه واجرى على الاسم احكام الاضافة وقال الاسم المثنى والجمع المذكر السالم

والاسماء الستة الاخر وغيرها لانه لا يقطع هذا عند المصنف واما عند الشيخ الرضي فالاول والثاني قه واجراه

لا احكام المضاف عليه لكاف وقال ولئلا يتوهم انه منصوب باشارته ما لمضاف اذ لو كان لكان الاشتراك لا يبالي

لكان يكون الاصل وجهه ولم يحذف النون في الاغلاق قه او مشاركة اسم لا اصله مضافا في ان اصوله

هذا التركيب صورة الاضافة باللام وبهو حال اعتبار الاضافة بوجود اللام شارك المضاف في وجود اللام

هذا هو المعنى الاول واما المعنى الثاني فلا يعيقه انه في صورة المضاف وانه بهذا الاعتبار مشارك قه وهو

الاختصاص وجعل الاختصاص اصل معنى الاضافة لانه جزء من التعريف او المعاني الاخر قد يلحق قه لفظ

المعنى قال المصنف ولانه لو كان مضافا لزم الرفع والتكرير وفيه ان الصورة خرجت لئلا يلزم ذلك قالوا في اصل

على هذا التقدير في النصب فانه لكريرا تحقيقا وقد الاشيئ مع المعرفة قه ولا يحذف في الا مع وجود الخبر لكن لا

يكون في الخبر الامع وجود الاسم والعلة واحدة قه خبرا ولا قد تلحق الا التاء كما في ربت وثمت لتانيث

اللفظ او المبالغة ولانه خارج الا حاجة اضافة الى النكرة وهو الغالب او على ابان او هيها استعماله المزاح

لحوات حين مناص والغالب حذف النصب بان يكون الاسم محذوفا والتقدير لات الحين حين مناص وقد يخ

بالباء فيجر لجره وفاقا والتقدير ابتداء حين سلام موجود او لا يستقل لا لخبر فاقع احد جزئي الجملة المشبهة
بالفعل فاقا للشيخ الرضي لانه ما وليس بفعل قال عنه الفاكهي والحق انها مطلقا فعل قاصر قوله اي جزئية يعني ان الضمير يعود الى
الجزئية المستفادة من خبر انا والا قال الشيخ الرضي لا يتقدم عائد اسم لا ولا خبرها قوله واما بنو تميم فيجعلونها
لا ترفع شيئا ولا تعمل لان قياسها العمل انما يتقدم بالقياس الذي يعمل فيه اسم او الفعل المنفي فتكون بشبهها بليس
وما مشتركة بينهما في العمل والفعل قوله نافية فتكون لا في النفي على بابها قوله لا شباه وفي انها شبه ليس ما نقلوه من
انه لا يجوز تقديم خبرها على اسمها قوله او انتقض النفي بالا نحو ما ليس الا منطلق زيد انه يجوز الاعمال
مع الانتقاض بالا والنقض في ولات هو الا مع ذكر احد معموليها وحذف الآخر والحاجة الا عند ابي عبيدة في حذف
من الاول او ورود آية بخلافه وانا عند ابي عبيدة ركيكة او قليلة وتخريجهم كل ما ورد من ذلك على ما ذكره الشارح
قوله او تقدم حالها على اسمها المتقدم حالها لم يجز فلا يجوز ما ضاربا زيد عمرا ويجوز ما ضاربا زيد عمرا بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو ما عندك
قائما احد عندنا حاضرا قوله او على خبرها المنفصل بالا او مجرورا بالباء الزائدة فحكم المعطوف الرفع على
محل الخبر قال الشيخ الرضي عبد القاهر هو خبر مبتدا محذوف اي هو مسافر ولكن هو طاعن وقيل منصوب على توهم
ان كثيرا ما يقع خبرها منصوبا قوله بعض الجر بالباء للواقع فلا يتوهم الدور قوله لفظا او تقديرا لم
يقولوا ولا الا للضمير فذكر اقسام العرب قوله بل بحيثية كونه مضافا اليه كما مر في بيانه اقسام الآخر واعلم ان يقع
به اطلاق حكم المضاف اليه على عدم الاضافة لانه قصد ان يأتي قصد لا حق كلامه اعني قوله والمضاف اليه كالمجرور بلا
مع ان المراد به شبيهه قوله لكن الشبيه بالشيء يجتمع علامة الشيء به دون علامة الشيء والمضاف اليه
ومن وضع اللفظ موضع الغير للتنصيص على المراد ولا صحة لانه اراد بالمضاف اليه ما يعم المضاف اليه المذكور او لانا بانا نريد
اعم من المضاف اليه حقيقة ومما يشبهه فكونه بالمعنى المضاف اليه المذكور ما يأتي محكم بالاضافة اليه وحكم
او ملفوظا فان اشكل الامر قوله لفظا او تقديرا فان القدرة وجاز تقديرا فان تعذر ساكتة وقوعه والا حذف وذكرت
وقوع اللفظ والتقدير في تركيبهم وجاز ان يقول حالا اضافة حرف الجر الا ضافة بالاضافة والعامل حال والرابط
مناسبة التوسط والتسلسل وقيل المصدر لا يقع حالا الا شاذا واجاز الجرجاني قياسا اذا كان المصدر سادا مسد
الحال العامل فيه اثنان سخرية وبطؤا والمعول بان اللفظ والتقدير بريئان اقسام الشرط لا يقع عاما محل





وهو الجر بالباء الواقع لان الاثر المرتب عليه الشيء ما حصل بها الا تعريفا لمجرور الباء لان الاضافة
في المجرور بالباء الجر فلا حاجة في تعريفه بما ذكر قوله او ما يسد مسدهما اي مسد المضاف والمضاف اليه
على ما حاجة الا الاول بالنظر الى الثاني على تجريد كلام الشيخ قوله تنوينا او ما قام مقامه احترز عليه بالمسمى
الموصل مجرد تنوينه والا ما قام مقامه للاضافة واجيب عنه بان اصله المجرد صح ان الوجه فاعل المحسن في حال الشيء
بمنزلة جزئه والضمير الذي اضيف اليه الفاعل قام مقام التنوين فما فاعل الشيء بمنزلة جزئه قوله
حذف منه ما فوق الشيخ لكم يريد بقوله ما فوق التثنية والجمع الحصر واما الضابط الموصل فمحل على المجرد قال
الشيخ الرضي حاليه فيه التنوين او النون الذي هو بدله لو كان فيه تنوين او نون لحذف كما في كل رجل وهو ابو بيت
الله الحاصر الرجل الا ابا فعل ابدا فلم يلزم جواز العدم زيد لصحة قوله لو كان الخ التقدير لانا نقول الا يلزم من تحقق
شرط تحقق الشرط قوله وقال الشيخ يجوز ان يقول شرطا فيه وهو هو فتجريد الاضافة المنوية عن التعريف
حيث لم يقيد بما يتقيد به حرف الجر لانه لا اعتبار بحرف في حس الوجه لانه هو هو والا فضابط زيد لا يتعقد
بتقدير حرف جر قوله عامل هذا المضاف اليه اشكال اذ ليس ثمة حرف جر حتى يجعل فيه عاملا في المضاف ولا
الاضافة على الجواز اذا عملا فان ولان بنيابة حرف الجر قال الشيخ الرضي يجوز ان يعامل على المضاف الجر الشابهة
للمضاف الحقيقي بتجريده من التنوين او النون لاجل الاضافة لانها تفيد بعض ما اراده به ما قام بالغير وهو
معنى التعريف والتخصيص واراد بما يعم المذكور في الدعوى وما يعامل اللفظ قوله علامة بها الاضافة بها لا يصح حمل
ان يقول اراد على الاضافة المنوية لانا حققنا بحسب الشيخ الرضي ان هو علامة حرف الجر تقدير ليصح الرد بان بعض
ورد البعض استمناع الحمل والعالم يعقل فضلا المنوية ان يقول الخ لان الكلام سوق للاضافة المنوية لا المطلقة
لان اسم الفاعل الخ والمنسوب قوله واعلم ان قال المراد باسم او ما السابقة الموصولة والمساواة
قوله واعم مطلق فاحد اليوم قال الاحد هو يوم الاحد قوله والا يصح اظهار اللام فيه فلم يستعمل يوم للاحد
وكذا الى اخره الباقي فيما وقع في السبع الجوامع وظهر بسببه وانهما اللازمة الاضافة مثل عنده وصوبا ولدن وقطا
لم يستعمل مضافا عنه فاذا انقطعت او حيث تنافر الاضافة غيرها كما ذكرنا قوله والا يصح فيه الانقطاعات
اي تجريد المضاف عن اضافته لان الرجل ان كل الاحاطة جزئيات كل اضيف هو اليه اضافة الجزء الى الكل بعض

اللام لكونه يشبع الكلام الابعد التام قبل بالجزئية او الاكثر وقيل او الاكثر فلو دخل على العام الاضافة فلا يجوز ان يكون
جزءا لان الكل الاحاطة والجزء والفرد على ظاهره جانب المضاف اليه كما تقدم في الميزان فتصحيح اضافة الجزء الى
الكل فالاتجه في تصحيح اضافة كل الى الجزء والفرد قال بعض فرب اليوم اي يعني ان هذه الاضافة
باعتبار ملابسة وتكفي في الاضافة بعض انواع الملابسة كالظرفية في كم يوما لبثتم والاختصاص بالمرأة في الملاءة
لملابسة انها تشترى التي هي سبب الشراء عند طلوعه لا قبله كما يهوى ان الشمس المدبرة المربية للانوار في
اجسامنا قال وان الاضافة بمعنى من فيها كثيرة وايضا لما كثرت لزم ارتكاب مجاز كثير وفيه ان الاضافة
باعتبار ملابسة مجاز قال لا يخفى ان الامر بالعكس لان نسبة الفعل الى فاعله اللازم معهودية الفعل وتعريفه
قلنا فذاك اذا قال الشيخ الرضي ان وضع هذه الاضافة ليفيد ان الواحد مما حاصل عليه المضاف فصح عينا وعلما
اليه ليست للبيان في نحو فاذا قلت غلام زيد وفرس زيد غلمان فلا يدان يشيء الى غلام زيد غلمان له
غلام له مزيد خصوصية زيدا ما يكون اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او يكون معهودا بينك
وبين مخاطبك وبالجملة بحيث يرجح اطلاق اللفظ اليه دون ساير الغلمان هذا اصل
وضعها ثم قد يقال غلام زيد وغير اسناد الى واحد معين وذلك كما اذا الام في اصل
وضعه لواحد معين ثم قد يستعمل لا باسناد الى معين وهذا حاصل كلامه ولا يخفى
ان مخالفة لما هو المذكور في كتب البلاغة وهو ان اللام مشترك بين معهودية الفرد ومعلوميته
الجنس الموضوع للمعلومية سواء كانت معلومية الفرد او معلومية الجنس وان المعرف
بلام الجنس يكون تارة لاراءة نفس الجنس وهو الاصل وتارة لاراءة تمام افراده او بعضه
غير معين وذلك كما بين الفرائض ثم قال بعض المحققين ان الاضافة كاللام بلا فرق واما كلام الشارح
فقد مر ما فيه نعم يجوز ان يصرف الاهذا بما يرد على عنادية قال وليس كذلك هذا الحكم في نحو فلان جزاه الله
خيرا ونحوه ليشمل ما هو بمعنى الحق كنسبك وشبهك ونظيرك وسواء كل الخير ذلك وانما يستشكل بعدم
الاعتداد بها التعليها ويجوز ان يكون اختار قول ابي سعيد فانه ذهب الى ان اضافتها لفظية لانها
بمعنى اللام على ان كثيرا من المحققين بمعنى غير اضافة اللام العامل اذ المحض لفظية كذا في المحاكمات
واما استعمال

او الاستقبال او غيرهما لا يصح بل يجب تقديره بالكلمة في حسب وغير وشبه ونظير ونحوها وانما لا تضاف
حسب وغيره بكفيك وزيد وكذا الجواب قال الشيخ الرضي بعض العرب يجعل واحدا وعنده بطنة تكرة ويسمي
العلة تنكيرا حاصلا قال بعضهم الا واحد مضاف الا مرء وام مضاف الى ضمير واحد علم تعرف بضمير واحد
كتعريف الشيء بنفسه وذلك لان الضمير شامل للبعوض والمضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من اصاحب فلان
المضاف نحو زيد رجل واحد اما تعريف جاءني الرجل وبقي ان الضمير الراجع الى النكرة غير محضة نكرة
فان قلت فلان الصاحب المتقدم معرفة تعرف المضاف وكذا الاضافة نكرة محضة بشيء وكما ينبغي
ان يقول هو لاء صدر رجلين ورئيس قبيلة وما وردة دهره وهو قولك انتهى وبهذا التحقيق اندفع
الدور الذي يقع بهم في امثال هذه التركيب قوله على ما في الايضاح الا ان فاتحة زيد في صفة لا تفهم
ذات وكذا اشارته فانه يشتمل كل جائز الوجود الا ذاته قوله الا ان يقيد المضاف اليه هكذا قال ابن
السيد وقدح ابن الشجري في قولهم ان المضاف يكتسب التعريف من المضاف اليه كما تقول صاحبي غير المذكر كما تقول
غلامي فان فاسد والصحيح ان يقول يعرفه المضاف اليه توصيفي صاحبي بها واجاب عنه الشيخ الرضي بانه بدل الاضافة
ولئن سلم انه صفة فمحمول على غالب حاله ان غالب حاله عدم التعريف ويمكن ان يجاب ايضا بان التعريف
موقوف على القصد كما اشار اليه فيما سيرد في الحاشية بقوله او اقصد قوله نكرة بان يجعل كما قال الشيخ الرضي
اراد به مثلا فان تنكير العلم قد يقع بالاضافة اشهرا واضافة او اراد ما هو الغالب او تنكيره او اراد ان تنكير
العلم او الضيق لا يقع الا كذلك قال الشيخ الرضي وعنده يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذا لم يقع من
اجتماع التعريفين او اختلفا كما ذكرنا في باب النداء وذلك اذا اضيق العلم الى ما هو متصف به مع تعريف
زيد الشيء عن غيره فانه يجوز وان لم يكن في البلد الا زيد واحد لكان طالب الدار زيد وهو مستنكر شاذ ذكر
المنتظم لكان محصل ما حاصل يعني ان المقصود من الاضافة الى المعرفة حصول اصل التعريف وقد
للمعرفة على اضيفت الى المعرفة لكان محصلا لما هو الحاصل غير بما يفيد اصل التعريف قوله وبين جعلها
علما فيه ان المعرفة الاشارة المذكورة مع ان المركب والعلم هو المركب فيلزم كون المعرفة علما بل
فيه ان زوال تعريفه اذا حاصله ان العلمية لما فاتت وضمنا نبأ زالت فتحقق الوضع الاول فخلاف الاتفاق

فتح يعني مخالفة كردن مر
را يليد

فان قال لم يكن وصفا ثبتا لم يزل يقتضي الوضع الاول فلم تضف الصفة الا للصفة لان الاضافة اجتماع تعريفين
في الاسم قلت ممنوع قوله فقط قوله قال الرضي بثبت الاتي بان نقل قد يسمى الانثى البيضاء وجمعها
مشترك يطلق عليكن يهلن الازمن الاتي بعضهن بعض راجع وهلن راجع الجميع او يكتفي الى ثبت الاتي والبيض
البيضاء وقال الجوهري جمع اي بريء وجوه السلام وفي لو يكتفي الى عما الشيء الذي يعرف به عما حاصل سطح وقد ثبت
الاتي جمع اثنية وهو واحد من الاجي الثلثة التي ينصب المقدر عليها وفي البيان جمع بلقع قوله قال صفة قد
الاصوات قال الشيخ الرضي ما حاصله ان الصفة المشبهة جائز ة العمل اذا بني هو فاعلها واضافتها الى لفظية
وان كان الفاعل والمفعول يطلقان في المرفوع والمنصوب سواء كانا بمعنى الحال او الاستقبال او الاستمرار
وبصفة ان الرفع هو بسبب نحو زيد صاحب بطنه وقد ورد به قوله ما الا مرفوع لم يكن سبب نحو مررت برجل حاجم
قوله او ابو عمرو والمعروف به عليا به بكر وهو الفاعل في المعنى او غيره اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال او الاستمرار
واضافتها الى المفعول به والمفعول فيه لفظية على الاولين ومعنوية على الثالث يحتمل ان والمعنوية وقد يأول بعضهم الاضافة
بهم الفاعل والمفعول الستر فتصير الاضافة لفظية كما يأول القيد بالقيد والعين بكسر العين او ضمها وسكون الياء
الموحدة بالعاين قوله مصانع البلد وهو الجدد لانه في خاطر السطوح او الارض فانه بمعنى الماضي حقيقة وهو مثل
يوم الدين اذا جعل بمنزلة الماضي لتحققه وقوعه اذا عبر عنه بالماضي كما في صاحب المال فلم يعبر الا بوم الدين
فارق او المفعول به اتى حاكما اعتبر بعضهم وتنوين الاضافة بهذا الاعتبار لفظية قوله والا فقيد لا تحتفيا في
اللفظ اي حقيقة في اللفظ صرح بقوله في اللفظ لاحتمال ان الوجه التسمية او التصريح بالمقابلة او الاحتراز عما فقد اللام
كما اشار اليه قوله كما مر قوله واضيفا العالم اليه يعد جعله شبيها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها او
لزوم اضافتها نعت المرفوع بخلاف النصب مع المنصوب فراجع الاضافة اللفظية مثل جار ومجرور في الاضافة
المعنوية من اقتضاء اضافة الصفة الى موصوفها لانها اللفظية فرع المعنوية قوله والمراد ان الثاني اليه بتمامه اه
لا يخفى ان المجموع المركب من الشيئين يجوز ان يعتبر مستقلا بالمفهوم بكون فعلا واحدا مركبا من الشيئين وقد دخل وقوله الا ان
لكن هذه العبارة والمثال يأبى عن ارادة الاحتمال سابقا واستقلالا بالمفهوم احتمال السابق ولا يمنع الا فلا
منتقض بالقياس الى انتفاء التخفيف فتجيء ايضا بجعل قوله من اضافة الى التخفيف وانتفاء التعريف او يركب



مجازا كما يقال فلان قتيل تلك القبيلة مع انه ليس الا قتيل بعضهم قوله وعلى هذا فالاضافة مذكور
صريحي فلان اصل الفرعية السابقة فانه مذكور ضمنا قوله خلافا للفراء قوله
واجاب اللهم واجاب بعضهم بان الاضافة صايغة بقاء وان كانت منفية ابتداء فيلزم بعدا وقال اللام عدم
بقائها والرجوع الى النصب الذي هو الاصل لزوال ما عرضت الاضافة لاجله قوله وانما يجمع الاضافة شوب بعض
لان اثبات الكل متوقف على ابطال دليل الخصم وابطاله يتوقف على اثبات المطلب قوله اللهم الا ان يقال
لا يخفى ان قوله لان المتبادر ضعيف في التركيب لانه الاستدلال قوله فلا خفاء في على الجر فيه شيء لان
رواية الجر مشهورة وهو كافية في الاستدلال قوله يستوي فيه الجمع والواحد اي هو مشترك بينهما
كالعلك قوله وجهان اخران اه اما الرفع فقبيح لخلو الصفة عن الضمير واما النصب فقبيح تحمل
حيث جعل الفاعل مشبها بالمفعول فنصب قوله يعني بسيبويه واتباعه تبع فيه جماعة من الشراح حيث
حيث فسروا كلام المصنف هكذا بناء على نقل عن سيبويه من جواز الجر في الصفة بكل لكن
المشهور من مذهبه انه لا يجوز فيه الا النصب قياسا على المظهر ولذا لم يسند الشيخ الرضي الى
سيبويه الا ما هو المشهور من مذهبه واسند القول بالجواز الى الزجاج والمبرد في احد قوليه
وجار الله العلامة قوله حملا امر المحولية او ليتسلم له بناء على جعله مفعولا له للفعل المفهوم
من جوز واحملا قوله ولم يحملوا الضارب زيدا تبع في هذا التقدير دون التقدير السابق
شيء وهو انهم لم يحملوا الضارب زيدا على ضارب زيد كما حملوا الضارب بكر على ضارب بكر
واما قلنا دون التقدير السابق اذ حاصله ان حذف التنوين في يا ضارب بكر ليس
للاضافة بل لاتصال الضمير لان التنوين وانفصال الضمير مما يتنافيان فيان سواء كان الضمير مفعولا
او مجرورا اذا لم يكن في ذلك الباب النظر الى الحقيقة لم يبالوا بانتفاء التخفيف في الضارب لانه
نظير بحلاف يا ضارب زيد فان التخفيف فيه بانه ينظر فيه لانه قد يرجع هذا التقدير بنقض علة
المعدوم من السابق وهي ان الاضافة اللفظية تفيد التخفيف فما العلم يرفع هذا القول او قال
بان التنوين قد يتصل الضمير لما بينهما من التنوين لغة ما حذف من التقدير بعد ثبتا

الاضافة كما في جواب بيت السيد ولا قلت نحو حسن ابنتي لا يجوز الضارب للحسن اصاحبه
كما لا يجوز الضارب زيدا للجسم اضارب زيد قلنا بين اضاف بين فرق وذلك لان اضارب اشابه الضارب
في لا حرف تنوينا بها لفظا قبل الاضافة وليس الضارب زيدا شبه بها الضارب زيدا فوك
وحصل التخفيف هنا من جانب المضاف والمضاف اليه كما ترى ويرجع الضاف عند الآخر
الكوفيون الى الصفة اضافة الموصوف الى الصفة وبالكسر للتخفيف مع اضافة اعرفه او التخفيف فيكون
مسجد الجامع واضافته وجوه وظيفة راسه لان اهل مسجد الجامع المسجد الجامع اخفف كحرف اللام
وكسب التعريف في المضاف اليه لان المسجد هو الجامع بعينه بخلاف حسن الوجه فانه صفة واني هو الوجه
حقيقة لكن جعلته لغيره في الغالب العبد المكسر وقد عليه اضرته وان اصل مسجد وظيفة
قطيفة مسجد وخفيف للتخفيف كحرف التنوين والتخفيف وقد عليه اسئلة واجاب البصريون بالتاويل
كما ترى اليه المضاف بقوله ومسجد الجامع الخ متاول بمسجد الوقت الجامع وذلك الوقت هو يوم
الجمعة كان هذا اليوم جامعا للناس في مسجد للصلاة واضافة كاضافة بعض شيء الى كله
وثانيهما ان واضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا اخواتها من الامثلة
تتمة تلك الاضافة كاضافة طوبى لهم وصلاة الوتر وبقلة الكثيرة وجانب اليمين
متاول بالصلوة المستة الاخيرة او الساعة بعد زوال الشمس وبقلة الجبة الحمراء واما
نسبوا الى الحق لانها تشبه في مجاري السيول وعواطف الاقدام ومثل هذه قطيفة فان قيد
سرعة الكثيرة هو فرع رشيء ازاد كهنك وذكورة كما انثى قطيفة جاءت وربيعة واخ
اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص اراد الشابة في شمول الاطلاق وعدمه فكما
ما يطلق عليه الاسد يطلق عليه الليث وبالعكس وكما ما يطلق عليه الاسد يطلق عليه الشابة
الليث وبالعكس سواء كان مرادا فيه اجاز القراءة اضافة الصفة الموصوف فيه الى الاول التخفيف
متمسكا بالتعاقب وتبعه الشيخ الرضي بخلاف مثل غلام ابراهيم وعين الشيء وكذا في قولي اي
فرقة وشخص وكم السلام عليكم اي كلمة السلام ولفظة والشهور ان اسما عظم فانه لم المضاف لم



يجعل الضمير راجعا الى المضاف اليه لانه قوله يختم بينهم في حد ذاته لا اقتضاء وهو في المضاف هو الى المضاف اليه
والا ان الكلام سوق لغاية الاضافة سواء كانت بمعنى ان الاصل فيهم فتضاف اليه بمعنى التخصيص
المقابل للتعريف فيصح المثالان واذا كان الجنس فيهم خفاء اعلم ان الشيء بمعنى الموجود في الخارج عند
جماعة والثبوتية وان العين بمعنى الذات اعم منه وبعض شراح الموجود المطلق الشامل للوجود الذهني
والخارج عند جماعة وعلى هذا لم يكن العين اعم منه لشيء لكل معلوم هذا اذا اريد بالشيء ما تعلق به العلم مع
قطع النظر عن تحققه في الذهن او الخارج اما اذا اخذ من حيث انه متحقق في الذهن فهو فرد من افراد الشيء كالمعلوم بالامكان
بالنسبة اليه وح يكون العين اعم منه يجعل احد هما على الاول اه صاحبا يجعل احد اللفظين على الاول
والاخر على الثاني مرفوعات وتعقد فانهم اذا اضيف الى اللقب بالنسبة كقولك اخا صباح الاحمر صاحب
هذا اسمهم وذات صباح او مرت صاحب اسمهم وليست ذا صباح لان الصبوح صابشر بالصباح فصح
ذا صبوح زمان هذا الشرب جائز معلول هذا اللفظ اذا قال هذا الله اعلم الا ان نسبة بجيبة الى الله
غير صحيح لان قصدهم بالاضافة ولان اللقب تقييد تعيين الذات لا تعيينه اسمهم مع زيادة صحح او فهم
لفظ اذكروا الذي سماهم والاسم والاسد نوعان اللقب على الاسم بل يؤخذ ان عنه فيذكرونه على سبيل الاتباع بالبيان
عطف بيان او على سبيل القطع مرفوعا او منصوبا غالبا والمغلوب ما حكم شائع ما ظن مغلوبا بزيادة في غلب
شيء وهو في عرف النحاة ما في آخره حرف علة وذلك لان نظرهم في احوال الاواخر الكلم
او الملحق بها بالحاق بالصحيح كورد الغراب بالجوارات فالصحيح لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة
فيما اذا كانت في صدر الكلام وحكما فيما اذا لم يكن في الصدر ساكن استغنى بما في حكم الابتداء بها فان كان
آخره بعد الالف كما اسم صحيح والملحق به فالف الف اه لئلا تكلمة يا المتكلم اعلم انهم طاروا ان الكسر
يلزم قبل الياء للتناسب في الصحيح والملحق به وراوا ان حرف المد من جنس الحركة جعلوا الالف قبل الياء فانقلبت فتحة
فتبعتها الياء فانقلبت الفا كما قبله ولا يقلب الفا تشبيها قبل الياء الواجب عليه هذا الا يقلب واو الجمع بالالف بعد الواو
بالاصالة الالف عدم القلب قبل الياء الحقيقي والخارج زهيل الالف قبل الياء الحقيقي لا يوجب قلب الالف عنده الجمع بخلاف قلب
الواو في مسلمة فانه لا يوجب قلبه عند الجمع وهو اجتماع الواو والياء وسكون اولهما والياء لا الاخر لعدم لزوم الالتباس

جزء او جزء سابقه مع انهما متغايران لان شخصا يقصد فلا يرد النقض بقراءة الكتاب جزءا او جزءا لانا نقول
واحد بالقصد فلا يخرج عن وضعها ماهية او المقتضى للاعراب شخصية فلا يرد السؤال الثاني سواء كان
علمت مثلا او جزء نحو هما شخصا شخصية ناشئ ماهية واحدة شخصية وان كان الغير بها
مدخل في قرار وهو كونه نفسا للفاعل لان المجيء والمسند اليه لا حدا ان بنا قشن فيه بانه يلزم ان يكون
المقتضى للاعراب زيد في جاءني غلام زيد هو فاعلية غلام لان المجيء المسند الى غلام زيد في قصد المتكلم مسند
الى مجموع زيد الا اليه يطلق الاسم الا ان يراد به العينية في الاثنتين اليه لان السند اليه هو المتعلق بالذات
ثم ان لفظة كلا وكذا لفظة التوابع لان التوقيف للنحوي والحكم ان يقال ان صيغة الجمع ولفظة كل محققتان في
زيد تاليان الجمع والنيف قال السند وزيد على سائر التوابع لانه اكثر استعمالا وأوفر مطابقة كما سبق
قيد لعلى مع اي حالة ثابتة في مشبهه سواء كان باعتبار ذاته او باعتبار متعلقه فدخل فيه نحو جاءني رجل
حسن غلامه او دلالة مطلقة حاصله ان الدلالة على حصول المعنى في مشبهه لازمة لنوع بينة غير منفكة
منه والشارح جعلها صفة لحصول المعنى في مشبهه وفسره بكونه تابعا غير مقيد بزمان النسبة
فتوهم من قال انه لا فراج لحال لانها مقيدة بزمان نسبة العامل الى صاحبها وقد اخرجها قيد في
التابع فلا حاجة الى قيد يخرجها وحمل التابع على المعنى اللغوي مما لا يرتضيه الطبع المستقيم ومنهم من قال
وهو الصحيح ليس توهم ان الحال قد افتقر ما قبل هذا القيد وان ما شاء هذا التوهم حمل التابع على معناه
اللغوي ومنهم من قال انه لا فراج لتأكيد مثل جاءني القوم كلهم فان يدل على معنى في مشبهه وهو الشمول
لكنه مقيد بزمان النسبة ولا يمنع ان يبقى فرد يدل مثل العجيج زيد على وعطف البيان مثل جاءني زيد صديقك
والعطف العجيج زيد واعلى واما باعتبار قيد الحيثية في التوقيف لا فراجها وهو الا يكون دالة كون الدلالة على
ذلك الحكم يخرج مثل الاسود يخرج التأكيد فقيد الاطلاق لا فراجه غير ضروري وفائدته ايضاح وتطيفة
التخريج وقد يقيد بحرف الشاء اه وقد يقيد للتعميم نحو قال انه لك في يوم من الايام وقد
يقيد للتوهم نحو انا ذيد الغير وقد يكون الكشف الماهية نحو الجسم الطويل العريض العميق والفرق
بين الصفة الثانية والصفة المؤكدة ان الاولى موضحة مقررة والثانية مقررة والفرق بينها وبين الاولى

والتوكيد

والتقرير وقيل الفرق بينهما ان المؤكدة تؤكد بعض مفهوم الموصوف بما سبق له ابراز شخصه واحدة والثانية بكشف
عن تمام الماهية ولم يذكرها الا قوما بالمؤكدة وهما بحث وهو ان كلا منها للتطويل والوجه والعميق نعت
والجسم شمل والجميع ما شئت وليس ان قلت كل من تلك الامور الثلاثة صالح لكونه شمل ان ما سوى الجسم
منه مجهول الا شمرة فما الشبهة لانه في التكلم لم يقصد الا الكشف بالجميع لانا نجيبك بالفرق على انا نبدله الجواب
انا نجد رفض مثل الانسان مجهولا الناطق فانا ظهر في الجواب ان يقال انا نجيبك بالجميع نعت واحد الا انا اجزاء
اجزائه كما في قرأت الكتاب جزءا جزءا وليست سمق وجدان قوله وانما كان غالبا يراد الصفة اه حاصل كلام
المصنف وشرحه ما قال الشيخ الرضي اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف اشتقاق فعله لان استحقاق سببه بحكم
مررت برجل ابيه وصاعدا وهم يستحقون به بدليه اسما احيانا وفي الفرق نظر قوله وهذه بقوله اه والا يخرج ان
اكثر ما ذكره لا يصلح رده الا ان كونه نعتا باعتبار انه في قوة المشتق واحسن ما يقرر به ان يقول ان
الظرف انما يقول بالواو والباء يضاف الاول تقدير او الاخير فلعله جعل او بمعنى الواو اذا جاء بها
دون الواو وبشير الى استقلال كل من المشتق والجامد في كونه نعتا من غير حاجة الى الجامد الى المشتق وخالد
لانا اوقعنا بينهما التقابل بقولنا ان كان وصفه متعلق بقيد غير مشتق والوضع يأبى عن الوصف بالمتعلق
الشامل للوضع المتعلق الغير في الجار فلا يرد نحو مررت بنسوة اربع بناء على ان اسم العدد في العدد وارد
مجازا ومررت برجل او رجل بناء على ان اسم الجنس باعتبار الشيوع للشامل البالغ غاية الكمال في درج او فهم
بما يراد تجريد الكمال بحيث يحتاج الى السؤال عنه لغرض المعنى المراد بالمعنى الحالية التي هي العلامة
والام الاجل والفرق تحكمي بنعم على ان اللام ليست صلة للوضع قال الشيخ اه وكذا ايجاب الباء
له موصوف لفظا او قدرا اه نحو مررت برجل او رجل اي من نوعه وصاعدا للنكرة والصفة الى ما هو
بمعناه ويقرب منه كل وجد وحق لقيته بالجر بمن فقال او النكرة وتنوين مضافة الى مثل
متبوعها لفظا او معنى يقال انت الرجل كل الرجل اذا انه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق في جميع الرجل
وجد الرجل اذا كان ماسوا كرم وحق الرجل اذا كان من اهل الرباط وبه الرجل يعني به كم من جنس
الجامد بالنظر الى الاشارة وورائه قوله مررت به برجل قال الشيخ الرضي وذلك لان استعمال الرجل بمعنى

العامل في الوصولية لبسه وضعها ثم قال ان قيل لم يجز الا بوصف بجامد الاجناس باقيا معناها على حالها وضعت
له سابقا لمسماها كما يوصف بها اسماء الاشارة فيقال مررت بشخص رجل وبسيح اسد كما يقال به هذا الرجل فلت ص
ليتجرد الوصف في مثله عما فات لبقية دلائله على ما حصل من الاجناس ولم يقع صفات الا توقوله الا
تر رجلا يفيد الشخصية والسبعية بخلاف رجل طويل لان الطويل يفيد بنفسه الرجل والبهذا ان قلت ... الوصوف
الجامد وصف في الاغلب اذا كان بمعنى قريبة من الجامد كاحمر او الخضر او الارض والسماء اما قولك بهذا
الرجل فلم يصف فائدة جعل الوصف حاضرا ص وبزيد قال الشيخ الرضي اعم الاشارة يقع وصفا
للعام والمضاف الى المعرف باللام والاسم الاشارة لان الموصوف اعم اوساوا ما في خبر لكن الموضع
قد يقع صفة ... وفي المواضع الاخر الى ان قال امر لا تقصد به بالاشارة معنى الوصفية ق امر لا المعرف باللام
لا يشبه بها الواحد بعينه لان تعريفه لفظي ص الذي هو في حكم النكرة لعدم الاشارة الى
معلوم بعينه معهود لكنها لبست نكرة لانها والمعرفة من اقسام الذات والاسم وفي قوله في
حكم النكرة اشارة الى توجيه قولهم ان النعت يوافق المنعوت تعريفا وتنكيرا مع ان جملة
قد يكون نعتا وليس معرفة ولا نكرة ويمكن تخصيص الحكم بالنعت المفرد او توجيهه بان الجملة في
تاويل النكرة كما قال الشيخ الرضي ان قام رجل فهب ابوه في تاويل ذاهب ابوه وابوه
زيد في تاويل كائن ابوه زيد ص لان الدلالة على معنى انما تقتضي ان الرضي بين النعت
المفرد والجملة ... والمشهور ان المفرد اصل لعدم وجوب ان يجمله الى لها محل من الاعراب اما يكون
في تاويل المفرد ص لان الاسنادية لا تقع صفة ... لان الصفة يجب ان يكون معنى بها معلوما للمخاطب
قبل ذكرها حتى يصح فائدتها وصح ان يعرف المخاطب الموصوف المبهم بها فان معلومة الاسنادية
لا يكون مفهومها معلوما للمخاطب قبل ذكرها وكذا حكم الصلة ص الا بتاويل بعيد وذلك في الطلبية او
المحكية بقول المحذوف كقولك حاذا بمن مررت فقط امر بعرف معقول لهذه الصفة الا ترى ان
يكون في الحال والمفعول الثاني وبعد علمت معلوم وجدت الناس اجتمع بقلة ص واذا لم يكن فيها
الضمير الرابط تجوز اجنبية ... ان لم يكن حال النفس الموصوف لا لتعلقه في الملازمة مناقشة لجواز جعل بعض الربط

بغير الضمير

بغير الضمير كما في خبر المبتدا ص ويوصف بها الموصوف في الجر والمجرور بعضو بالعام سببي في علمه ص وفي المتعلق
المتعلق اعم مما اذا كان متعلقا بنسبة او اضافة اليه كالباء والعلام او حاله بعد الحال نحو الذي النسبة كقولك قام رجل من ضرب
اباه زيد ص يعني بصفة اعتبارية انما يصح الوصف بها لانها بمنزلة حالية باعتبار نسبة في حصول الفائدة
ص في عشرة امور اخر يشبه في تلك الاشياء كونه اياه في الصفح بعدم استقلال بقيام به ص والتوحيد
والتذكير اجاز بعضهم كونه مفردا وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم كمررت بشاعر اديب تقول وبل لكل همزة
لمزة الذي جمع مالا والجمع بعطف احدهما على الاخر بدل او عطف مقطوع رفعا ونصبا واجاز الاخفش وصف النكرة
الموصوفة بالمعرفة ص والافراد والتثنية والجمع وقد يوصف المعرف بالجمع اذا كان في لفظ المفرد وجمعا
مما اجاز اكونه صفة للفظة بالاشياع فانها وكيبة من اشياء على واحد منها شيع ص او فصيل الى
غير ذلك كاسم التفضيل المستعمل بمن ص والثاني يتبعه في الاصول الخمسة الاول ثلثة منها ذكر مجملا بقوله
في الاخر ... اذا قيل الوصف بحال المتعلق قد يتغير فيه ضمير الموصوف نحو قام رجل حسن وجهه بالنصب او وجهه
وجه يطابق الموصوف في العشرة فلما يمكن ان يجيء منه ما قبيل وصف الشيء بحال متعلقه تحقيقا نحو
لان نصبه التشبيه بالمفعول تحقيقا والجر تابع للنصب كما مر فيلزم ان يكون الضمير على تحقيقا ص لانه بمنزلة يعقد
عليها ... لكن ضعف في عده وان علمنا ان ما ضعف يعقد وان علمنا انه لا لابس والواو في الفعل قائمة في الاغلب
بخلاف الالف والواو في الصفة فانها علامتان قطعا ص وجعل عليها حاضر الغايب اجاز الكسائي
وصفه بقوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم والجمهور يجعلون منه على البدل ص لانه اذا الضمير مفسر
الموصوف بحسب الاستعمال والاصل عدم التكلم والخطاب والغيبة وفيه ان الضمير الراجح الى اسم الفاعل او المفعول
دال على نفس الموصوفية كمرجعه ويكون الابدية في بالاضافة الى الصفة اذا قال قائل الضمير لا يتصف به التوصيف
والاول ان يقال التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او ساويا والضمير اعرف المعارف فلا يجيء الوصف
به فقوله والموصوف اعم او ساو اشارة الى انه التعليل وانه اقترنه به او الحق به فوقع الدليل موقع
المدلول كما في نسخة الشارح الرضي ص او الموصوف المعرفة اشد اختصاصا منهم فيجيء الاعم
والساوي على ما هو مصطلح المنطقيين وهو الاعم والساوي يجب التصدق اولا على ما قالوا فلا

الموصوف معرفة فان اوكرة قد يقع اسم على الحيوان الناطق وحيوان ناطق ويحمل على المفهوم والساوات
بعد التوصيف بما لا في ثبت فيه واما غنيا فلا يجيء بناء ● وما تحته لم يوصف فهو اللام اذ هي فلا الا
ان يعتبر اسم بانا يوصف ثم اشارة الى الاعلم والساور بحسب اصطلاح النحويين ان قيل لا بد في الاستخدام
من القرينة كما ايه على تقرير فيها اجيب بان اسم الاشارة في حكم الضمير او في قوته فان قوله مثلا
من اجله ● لانه المقصود والا يجوز ان يكون المقصد الاصلي شخصا في المرتبة فما هو ليس بمقصود ● ان
اعرف المضمرات لم قال الشيخ لانه كما في التلخيص والمخاطب اعرف فاظ واما الغائب فلان احتياجه الى التعظيم فيه
جعل بمنزلة وضع اليد ● واما لا العلم اعرف من اسم الاشارة لان حد اول العلم فانه موضوعة عنه
الوضع والاشارة بخلافه اسم الاشارة فان حد اوله منه الوضع غير بعيد ● واما بعينه باسم الاشارة للسبة وكثير
ما يقع الشيخ الاشارة اليه باسم حسبه فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا في كلامهم والبدل لم يفعل
بين الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه واما اسم الاشارة لتعرف من المعرف باللام لان الحي طلب يوقف
حد اول اسم الاشارة بالقلب والعين معا وحد اول المعرف باللام بعد فيها بالقلب والعين والموصول لتذكر اللام
واما توقيف المضاف الى احد الاربعة فتوقيفه مثل توقيف المضاف اليه سواء كما يجب التوقيف منه هذا عند سيبويه
واما عند المبرد فتوقيفه اقعم والذي يوصف المضاف الى مضمر والذي يوصف المضمر ● الا بعشار اذ يقدر اللام
والموصول فهو بما ماثله في التعريف حتى لا ينتقض بقولنا تعالى قال الملوت الذي توفون منه فانه ملاقيكم
والا يتبع الا ذات المثل لوجد بعين ليس فيه كثرة فاثبته لعينه بقوله اذ يقدر اللام فيجيء فحانه جعل الاضافة
عهدية واشارة الى ما هو المعروف عنده جمهور النحاة لا يحال ينبغي فيه ذو وهو ان الموصول الواقع صفة
ما فاوله اللام ثم الذي واخواته ودال ما ومن واي الموصولة لا ما نقول جاز ان يقع المخصوص فيه اعم من
المخصوص ثم يبقى استدراك قوله او بالمضاف الى مثل الا عنه من يجعل المضاف الذي من المضاف اليه هو
الشارحون فسره بذي اللام وهو ينتقض بالاية المذكورة واجيب عنه بان اللام هو هو في اللام
صورة وتاثير بان الموصول مع صلته في قوة المعرف باللام فان قولك الذي ضرب في قوة الضارب ثم في قولك
● او لانتقض منه ينبغي ان لا يدعي ان الا تعظم لا يحط الا عن رتبة ما هو دون المضاف اليه حتى يشبه على



● ان لمشار اليه انسانا لا بد ليا الاشارة والمرور بل رجل بغير بينة نذكيهم الاشارة والصفة ●
العطف هو في اللغة الاعالة لتقيد بناء التعريف الاشارة به لاعانة حرف العطف ما جعل الا قبله وسمي ايضا
بعطف النسق لانه يجيء مع متبوعه على نسق واحد لان كلا واحد منهما مقصود بالنسبة ● اي قصد
به نسبة الحكم عند مثل الي سقف وجد ران ضعفا وثبت النسبة الواقعة في الكلام اي في الكلام الذي فيه
متبوعه ليثبتا بمنتفيا اي زيد افضل الامير او جاد زيد وعمر فان افضل وان كان مقصودا بالنسبة
مع متبوعه وهو زيد لكن الاصل الذي في الكلام الذي فيه زيد لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها وفي الاول
تبيين بالوصف المتبوع بذكر معين فيه توضيح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر منه وتبيان بالتاكيد
ان المنسوب اليه بحسب الظاهر هو المنسوب اليه في الحقيقة لا غير او لم يقع غلط ولا مجاز في النسبة او ان الذكر
بلفظ العموم باق على عمومه والاستثناء انك اذا اثبت شيئا بشيء فالمقصود هو الاول والثاني فرعه
● واجيب بان الواقع فيه ابدال الغلط ثلثة اقسام احدها انك غلطت بالمبدل منه في الواقع
لسبق اللسان وثانيها انك توهم غالطا به نحو هند فجم بدر شهر وثالثها انك نسيت المبدل منه
البدل انه من غير سبق اللسان ثم تداركته والشبهة في الاقسام الثلثة في الاقسام الثلثة ليقع طبيعة قيد حمل بدل
الغلط فوجد العطف لم يكن ● بينه سطر اخلافيه وقد يجاب ايضا بان المراد بالمتبوع المعطوف
والمعطوف عليه مقصودين بالنسبة ان يكونا مقصودين بالاصالة النسبة المذكورة على نهج واحد من اداة
الاولوية اما الحكم والنسبة وهو ظاهر او لا كذلك اعتبار اصل النسبة وخل المعطوف بلا واسطة
لاشتراك المعطوف فيه بواسطة حرف العطف في اصل النسبة وان اختلف ايجابا او سلبا واعتبارهما على
نهج واحد من الاولوية وخالفه المعطوف بالواو اذا كان النسبة من المعطوف عليه والمعطوف بها على نهج واحد
وهو التردد وبعدم اشتراط اتحاد القصد خل في المعطوف بيانا لان المتبوع قصد اولا ثم بدا له فاعرض عنه بمثل
وقصد المتابع ● وما لم يجاوز كره ان يجعل المبنيا احدهما الا قوله يتوسط حكم خارج عن التوقيف او الفرق
عند اعتبار تمام زيد وعمر الا بوجيه بادعاء توضيح فاندفاع التوقيا وانه قصد تمثيل الحكم ايضا وان تمام
الفائدة في التوقيف كما يثبت اليه الوهم وتوبيخه تاخير المثال لكن اليه صطرف المنع والجمع ● نظر فلا في توقيف التوقيف ؟؟؟
بالتوسط

قوله ضعفا لانه ليس يقتضيه نسبة الحكم الى المجموع بل الى كل واحد منهما على ما تقصد
اعني المجموع ان الى المبتدا او بل ما تقصد
وهو مجموع السقف والجدران الى كل
نسبة كل منهما وحده اليه وهو ظاهر

الآخر ح بنية بعطايته الا ظهر يقع فلانه يجر بباء ح واذا عطف او اذا صار به العطف ح الكد بالجار
الرفع كما يجاء الى فقط الا ان التاكيد اخف من الاعادة ح لانه قد طال الكلام وطول الكلام قد يفضي الى السهو الواجب فحذف اخف حوفت
العاطف اجرأة والى فضله احوجة بالنصب ح واعلم ان هذه البحث يجريها الشارح الرضي في كل موضع يكون العاطف احد الحروف التي
حيث قال اكد ما قلته بحيث لا يدخل ما يذكر في الاعادة ما ذكره في بحث المفعول معه من انه اذا لم يصح
يجر المعطوف تبعا للمعطوف عليه حيث وزيد ح وفي كان او اخواتها كما قال الشيخ الرضي لا يجاء العامل الا الواو الم يشك
انه لا يصح له واو جليسه لعرفت كيف قال لا يتصور الا بين اشيئين فان البسر يجيء غلاما وغلام زيد واستشربه
غلاما واحدا لم يجز الا اذا قام قرينة دالة على المقصود ح به ليدل قولهم بيني وبينك او بيد لا يجاء الا على المتعدد
فلا يتصور عطف المضاف فقط ح مررت بك وبزيد واما اصل ان يقول للباء الثاني مع انه يجوز اسقاطها مع الجار
ويكون بحسب المعنى فانه يفيد لكن لما كان اصله كما قبله بين كان الظاهر ان يكون حكمه حكمه ح كلمة تحرف
يعني انه ليس باسم ولا فعل ح مسندا ليس بالاشعار وبقوله تحت الواو والجار جار بالجر
في قراءة حمزة واجيب عنه بوجوه احدها تقدير الباء وفيه ان حرف الجر المقدر لا يجاء الا في ضرورة الشعر او
الله لان فعلنا وثانيها انه معطوف على المضمر والتقدير ولا بالابرجنا والارحام وثالثها بان الواو للقسم
وفيه ان قسم السؤال لا ان حافظه واتقوا الله الذي تساءلون وقسم السؤال لا يجاء الباء وهي كالباء
القسم الجارة لتاكيد ما هو المقصود في الكلام لم يصح حرف القسم فقوله تعالى تساءلون لان المقصود
الامر بالاتقاء وردها ان حمزة كوفي والكوفيون اجازوا ترك العاطف الجار وفيه انه انما يصح
اذا لم يكن القراءات السبع متواترة ح وقوي الوقف ويقول ح لا الاولى ان يكون من الاحوال العار ضة
لانه قد تقدم ان الاصل عدم الاضافة فيجيء على ما بينه الآخر كذلك ح لقصد عدم التعيين بناء على ان الاصل
للعهد الذهني ح او يجعل اه اعلم انهم جعلوا الجمل على ثلاثة الضمير جوابا والشرط وذو جوابا آخر واعتم
عليه بان الضمير انما يجيء نكرة اذا لم يكن معه مرجع كضربه رجلا ويمكن ان يجاب عنه بان ذلك
مبني على ما ذهب اليه الشيخ الرضي من ان الضمائر الراجعة الى النكرات اذا لم تكن تلك النكرات مختصة
بحكم وصفة كانت نكرات ح اذا لم يجب اه فحض الخ ولا يجوز ان يكون معطوفا على قائما وعلى معطوفا

على زيد



عليه بدخول ما باب العطف على معمولي عامل واحد لامتناع عمل ما في الخبر المتقدم ح فتعين
الرفع على الابتداء اه يحتمل ان يكون بتاء وجوز وجاعله وانما لم يذكر هذا الاحتمال لان رفع
الفعلية فيصير بمنزلة عطف الفعلية على الاسمية ح بان يكون معمولا ح السببية لا العطف كما في
اذا القيته فاكرمه ح او يكون معناها السببية مع العطف فان الواو الصالحة للصالح ح لكنها
تجعل الجملتين بمنزلة واحدة وذلك لان اتصال بينهما بالسببية اما والشيخ الرضي حاصله ان الجملة
التي يفسرها الضمير فالصفة والصفة وخبر المبتدا اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقة بها بان يكون
مضمونها بعد مضمون الاول مترتبا او فاء او بثم فلا يجاء جاز بجر واحد بينهما على الضمير اكتفاء
باحدهما وذلك لان ذلك التعلق يجعل المجموع امرا واحدا فتقول الذي جاءني فيضرب الشمس زيد
لان الفعل الذي يعقب بمجيء غروب الشمس وكذا الحال في ثم واما الواو فعلى كان يجيء المطلق
لم يجز الا اذا كان في الاولى ما يساعد ت القرينة على التعلق كان تقول الذي قام وقعدت بعده
في تلك الحال زيد ح واكثر الشارحين على ان اللفظ على معمولي عاملين بحذف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه فيقع الحكم على مساواة عدم جواز تقدم العامل المعمول واذا جاز العطف
على معمولي عامل واحد ح فقد العطف والاتيان بحسب اللفظ جائز الخ فانه اشار الى الرفع على
قبيل في هذا المقام من ان التالي في قوله واذا عطف على عاملين هو مختلفين لم يجز مناف للمتقدم
والالفاظ اذا وصفت بالرفع تقتضي التحقق فكيف يصح الحكم بعدم الجواز وان الصواب ان يقول
لم يجز العطف في عاملين مختلفين وحاصل الدفع ان العطف بحسب اللفظ متحقق والتحقق
بحسب اللفظ لا ينافي الامتناع بحسب المعنية ولعل النكتة في العدول عن الصواب الجلب لغرض الاقناع
فانه قال ان ذلك العطف والاتيان ثابتا بحسب اللفظ لكنا نحكم بامتناعه لقيام الدليل الجلي
وهو قبح عرفي مقام عاملين وذلك لان نقول ان المراد من قوله واذا عطف واذا اريد
العطف وح يندفع الاشكال المذكور لكن يجب عليه ان عدم الجواز لا يبتني على تلك الارادة
فانه ثابت على تقديره عدمها فلا فائدة في التعليل ح لكنه لم يجز فهذا الجمهور المفهوم من كلام

الشيخ الرضي ان مذهب المتقدمين وهو الاختيار ان العطف على معمولي عاملين جائز الا في الفصل بالجار
العاطف والمجرور نحو لا زيدا في الدار وعمرو الحجرة فانه يمتنع اتفاقا للفصل بين العاطف الذي هو
كالجزء وبين المجرور وان مذهب سيبويه والفراء الجواز مطلقا واما المتأخرون فهم يجيزون
اذا تقدم المجرور على المعطوف عليه وتأخر المنصوب او المرفوع ثم يأتي المعطوف عاملا فلا تشبيه الا لكن
على هذا الوجه لم يجيزوا نحو زيد في الدار والحجرة عمرو وفهم من هذا الكلام على عدم الجواز بعدم توافق آخر الكلام واوله
لان التخيير في الاول تقدم وفي الثاني تقدم والعدم استدل بان ذلك العطف خلاف القياس فيجب الاقتصار على
مورد السماع وهو الضابط المذكور انتهى كلامه حاصل كلامه ما هذا التفصيل بظاهر ما في كلام الكل اما
اولا فلان تخصيص المخالفة الى الفراء وموافق سيبويه لا يصح لانه وافق سيبويه واما ثانيا فلان المفهوم من كلامه
ان المجرور لم يجيزوه الا في ما استثناه وليس كذلك لان المتقدمين يجوزون الا في مخالفة متفق عليها واما ثالثا فهذا
ان ما استثناه في مرض الضابط ع وعدم جواز ذلك العطف مع خلافا لهم في جميع الجواز عند المبرد الا في الدار
فانه يتبادل عدم الجواز بالجواز والحق الفقه بالموافقة خلافا لسيبويه فانه لا يشبه
بل يجعلها على حذف المضاف فيكون من باب العطف على معمولي عامل واحد قوله التأكيد

التأكيد

قوله للتأكيد جاء بالرضي وبالواو وعقب العطف لان العاطف هو ثم والفاء وقد يزاد لفظ التأكيد
اللفظي كما يقال والدم والدم وكقوله تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وقوله تعالى لا تحسبنا الذين
يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة قوله اي حاله وشانه قوله
امر التسوية في النسبة والشأن كقولك شأن زيد العلو اي شأنه العلو اعظم من ان يوصف وامر زيد
الفقر اي قبيح الفقر فقيل في النسبة تمييز عن النائب المذكور والمقدر وكانه اراد انه تمييز عن
الذات المذكورة اذا كان الامر بمعنى الشأن قوله او عن الذات المقدرة اذا كان بمعنى الشان قوله يعني بجعل حاله
او حال المفهوم منه بطريق مناط الدلالة كما ان نفس جاء زيد نفس مفهوم من زيد وكما ان الاحاطة
مفهومة في جاء القوم كلهم لانك اشرت بالقوم الى جماعة معينة فيكون حقيقة في مجموعهم قوله او في
كونه نسبيا او نسبيا اليه والذات نسبة قوله وفي الدفع يكون بتنكير اللفظ لا بتنكير المعنى فانه
غير نافع كما حققته به مرارا وفي ظن الغافل فانك اذا قلت ضرب زيد نفسه فربما يظن انك
اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وقس عليه الصورة الاولى قوله يذكر كل واجمع الخ
قال الشيخ الرضي اعلم انهم اذا اردوا الوحدة والتثنية والاجتماع لاجل اعتبار نسبة المعاني لم يضعوا
الالفاظ الدالة على هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد تبعيض هذه
الجماعة تقول ثلثة واربعة الى العشرة واما اذا اردوها باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة
عليها بلفظ جميع فان الاغلب قطعه عن الاضافة وهذه الالفاظ باعتبار هذه المعنى على ضربين ما يجيء
الا منصوبا على الحال وهو وصف فقط وبعضها لم يجيء الا تابعا على انه توكيد وهو كلهم وثلثهم اجمع وتصرفاته
واخواته والباقي الا تابعة مضافة في التقدير على رأي الخليل ورجاء جمعها اجمع على حالين على قلة وقد
يطلق اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بباء زائدة نحو جاء القوم باجمعهم بخلاف عين فانه يؤكد بها
مع الباء وبدونه واما جميع وهو بمعنى اجمعون ويستعمل على احد ثلثة اوجه اما مقطوعا عن الاضافة

نصب حال

حالا او اما مضافا فهي تأكيد به بيده العامل نحو مررت بجميع القوم او اما مضاف تأكيدا وهو اقل نحو جاءني القوم
جميعهم وبعضا يستعمل مرفوعا تأكيدا ومرة حالا وقلما يستعمل ثالثة وما نقل منها نحو جاءني ثلثهم ولا يؤكد بثلثة
واخواتها الا بعد لا يعرف لها طريقة للعدة ولم يقبل حكم التأكيد والام يكون تأكيدا بخلاف المرصوفة في نحو جاءني رجال
ثلث قوم والبدل او المعطوف فقط فخر وجهها بكونه اخراج البدل الكل اصبح الى تنبيه وهو ان البدل
منوي حكم التنحية فلا يكون الا بتقدير منعوته والتأكيد فيها فقط وان امكن توضيح متبوعها او كذا
ينقي الاتيان به وان امكن الكشف والتوكيد مثل نفخة واحدة وجعلوا ان يقال في الثلثة انها خارجة بقوله
في النسبة او الشمول لانها لا تقرر المتبوع لانه في النسبة والافي شموله وهذا اظهر قال السيد كما في
الكبرى الرضي الصابغي في اخر الصفة المؤكدة مثل نفخة واحدة ان التقرير امر المتبوع لا يستفاد بدلالة
الدلالة على معنى المتبوع لكن واحدة لا تدل على معنى نفخة انما دلالة قيدها على النفخ اصلا وايضا ان واحدة
لا تقرر معنى النسبة ولا الشمول ثم اعترض بانا واحدة تدل على معنى الواحدة التي هي مدلول النفخة واجاب
بان الواحدة مستفادة من النفخة ضمنا لا قصدا انتهى واعترض الشيخ الرضي على هذا الجواب بان الدلالة
اعم فان الجمع في قولهم جاء الرجال اجمعون تقرر مدلول الرجال تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين
في المجيء بعيد ان لا يشتمل فهم احد مدلول اللفظ من حيث كونه موضوعا باللام المشار بها الى الرجال مفيدين
لاحد اول اصل الكلمة وقد صرح بان اجمعون يدل على الاحاطة دون كونهم مقتضين بالفعل في حالة و
احدة خلافا للزجاج والمبرد كما قال في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة
واجمعون على الاجتماع في حالة واحدة فقط وهو لفظي ومعنوي لا يجوز ان تؤكد النكرة بالتأكيد
اللفظي الا اذا كانت تلك النكرة محكوما بها ولا يؤكد بالمعنوي مطلقا عند البصريين واما الكوفيون
فيجوزون التأكيد بكل واجمعون نفسه وعينه اذا كانت النكرة معلوما المقدار كدرهم ويوم
وشهر قال الشيخ الرضي فلا يبعد قوله او مكرر اللفظ الاول او مرادف اللفظ الاول

قيل

قيل جاز ان لا يكون الضمير في قوله وهو لفظي راجعا الى اللفظ المصدر للتأكيد بطريق الاستخدام والا فيخدش
واعترض عليه بان صاحب المفصل ذهب الى ان زيدا في قولك بازيد زيد جاز ان لا يكون بدلا مع صحة
هذا الحد عليه واجيب بان زيدا يجوز الا يذكر على انه مقدر كما هو الظاهر وح يكون تأكيدا او يجوز ان
يذكر زيد الاول على انه توطئة لذكره ثم يبدل الثاني منه او من غيره فذكره ثانيا هذا طريق وح يكون زيد
الثاني بدلا وجاز ان لا يكون تابعا واحد منصوص او غير منصوص بحسب القبلي قوله او حكما بذكر المرادف
اعترض عليه بان الكتع والاخوات مرادفة لاجمع فتكون تأكيدا للفظيا مع ان عدها من المعنوي واجيب
بانا لا نم المرادفة وانها بمعنى اجمع لا يستلزم المرادفة لجواز ان يكون ذلك وطار بالبعض اجمع والمرادفة
ليست بحسب الوضع وليما سلم المرادفة فلا نم انها تأكيد لاجمع بل هما تأكيد لما اكد به اجمع واعترض
المصنف والكتع والبقية اتباع لاجمع بمعناه انها تأكيد له بل معناه انها اتباع لما يستفاد لا بمعنى انها
لا يستفاد بدونها فقط بمعنى الجملة بنيا قوله وبجر في الالفاظ كل اعلم ان المؤكد اما مستقل
يجوز الابتداء به والوقف عليه او غير مستقل فغير مستقل ان كان على حرف واحد او كان مما يجب اتصاله باول
نوع من الكلم او باخر نوع منها بكرر بتكرر عامله في السعة نحو بلى بلى وضربت ضربت والا لم يكن
على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وصح نحو ان زيدا قائم وقد جوز في تكرير الضمير المتصل
المرفوع والمجرور التأكيد بالمرفوع المنفصل نحو بلى انت وضربت انت وفي تكرير المضمر المنصوب المتصل
التكرير بالمنصوب المنفصل والمرفوع المتصل نحو ضربته اياه وهو واما المستقل فهو تكرر بلا فصل
نحو زيد زيد ومع الفصل نحو قوله تعالى وهم بالاخرة هم كافرون فقط قيل لا معنى لذكر الكلمة الثالث
قال الشيخ الرضي التأكيد اللفظي على ضربين احدهما الا بعيد اللفظ الاول وثانيهما ان تقويه
بجواز ذكره مع اتفاقهما في الحروف الاخر ويسمى اتباعا وهو على ثلثة اخر بانا احاد ان يكون الثاني
معنى فقط نحو هيت لك وهيئت لك او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول ليتربى الكلام لفظا والتقوية معنى وان

لتقبا خطأ

لا يستقر

ان التأكيد يرفع الالتباس ظاهر في
الاشتقاق من اصل النسبة او ما عطف عليها
واذ كان المتبوع نكرة فرفع الاشتراك
حاصل فافهم

لم يكن في حالة الافراد معنى نحو قولك حسن بسنا او يكون لا معنى منكلف غير ظ نحو فيث بنيث ما
بنيث الشعر اذا كسحه وقولهم اكتعوا ابصعوا وابتعوا قيل ما قبل الثاني لا معنى لها مفردة
وقيل هي اتباع وذكر اشتقاقها مما ذكره الشريف سماكرة نحو وبحكي استنباط مناسبة اه اما
التمام فلان العموم هو تمام الافراد والاجزاء واما الرق فلانه تمام الشرب وقد عرفت ان العموم هو
هو التمام واما السيلان فلانه يستلزم انبساطا وشمولا والعام منبسط شامل واما العطل فلانه
امتداد والعام امتداد وجودي نحو وعن بعض العرب بنسا بها والاول اولى لكراهتهم اجتماع
تشبيهين حيث اكد اتصالها لفظا ومعنى نحو باختلاف الضرة كلها وكذا في جميعه نحو او للجمع غير جمع
المذكر السالم فانه لا يؤنث نحو جمع في جمع المؤنث او ما يجبر بجبره وهو مكسور الجمع للذكر
العاقل خلافا للاندلسي فانه جوز اذا كان مكسر نحو لا حاجة لذكر الافراد قبل اراه يقول ذو
اجزاء فهو مفرد بمعنى بطريق عموم المجاز فتناول الاجزاء والافراد لان الكلي ما يلحظ افراده مجتمعة
جازا ان يلحظ افراد الكل مجتمعة ولو كان الحكم على كل واحد منها افراده كالدراهم البيض والدينار
الصفر كما جاز عكسه ذلك ايضا وهو توهم الحكم على كل فرد مع ان المحكوم عليه هو المجموع كقولك
زيد انسان وكل انسان اي مجموعه حيوان فزيد حيوان كذا ذكره المحقق الطوسي نحو جميع بياض
افتراقا حسا او حكما الافتراق حسا او افتراق حكم والظاهر انه لا يكفي الافتراق الحسي
بدون الافتراق الحكمي حتى لو كان مفردا واجزاء يصح افتراقها ولم يصح افتراق حكمها او
حالها لم يصح توكيده بكل واجمع فالمعتبر افتراق الحكم نحو مثل اكرمت القوم كلهم
واشتريت العبد كله قال الشيخ الرضي فقد يكون شيء اجزاء يصح افتراقها او حكما كوشريت
العبد كله فانه اكد بكل يرفع الاحتمال الاول لا الثاني لان الاول اشهر فسبق الفهم اليه فلا يحلج
المقصود فانه اذا اردت رفع الاحتمال الثاني قلت اشتريت جميع الاجزاء العبد نحو بخلاف

جاء زيد

جاء زيد كلا التباس منه بنقيض الا ما يصح اقتضاء لزيد ان كلها خلاف الجزء فانه جزؤه وهو خلاف
القياس والسماع نحو والكتع واخواه اتباع لاجمع الا ارضة الجمع بيانا الالفاظ اكد و
ذلك غير كلا فترتيبه لترتيب الحق لكما بنا فشيء فرتب تا خير ابصع عما تبع فان الزمخشري وجه
ذهب اليه وتبعه المصاقال الشيخ الرضي اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة مفهة للنفس وتقديم
الموصوف اولى واما تقديم ما على البعض فلان النفس موضوعة للذات والعين مستعارة لها والجارية
كالوجه للاستعارة للذات واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا او اتباع المشتق اولى واما تقديم
اجمع على اخواته فلكونه ظرفا في المعنى للجميع واما تقديم اكتع في الصحيح على اخويه فلكونه اظهر في افادة
التتميم للجمع لانه في قولهم حول كتع اي تام نحو بمناسب الى المتبوع فيفيد انه يفهم منه ان البدل لا
يكون تابعا للمنسوب نحو ومونة ظرف نسب او حال من المستتر فيه اي متجاوزا اما المتبوع نحو بل يكون
النسبة اليه فقط نحو بهذا غير ظ في بدل الغلط نحو لان متبوعه مقصود ابتداء ومتبوع البدل
لا يكون مقصودا ابتداء سواء كان مقصودا انتهاء او لا فدخل فيه يا زيد زيد ان جعل بدلا
فانه لم يكن مقصودا ابتداء كما ذكرناه في بحث التاكيد لكن صار مقصودا انتهاء ويظهر
مما ذكرنا ان هذا التعبير اظهر من ان يقال لان المتبوع لا يكون مقصودا الا ابتداء لا انتهاء مع ان
لا حاجة لنا في اخراج المعطوف بيل الى قوله لا انتهاء نحو ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة
ولكن الثبات ان الا قلت قد وقع في كلام جماعة من العلماء ان الاستثناء تكلم بالباقي وان الحكم في
المستثنى بالاشارة لا بالعبارة فكيف يصح القول بان النسبة الى التابع مقصودة قلنا اذا اردت
تطبيق هذا التعريف على مذهبهم فلا بد من تخصيص ما ذكره بالاستثناء المحض او من ان يقال ان
قولك ما قام احد الا زيد هل لا في قوة قولك ما قام احد غير زيد كان البدل في الحقيقة زيد
وهو مقصود بالقيام ومع الاحاجة الى تعميم [illegible]

الوجه الذي اريد كذا بان يقول لاعتبار هذا الاحتمال والام يصح الاعتراض على تعريفه بانه تعريف الشيء بنفسه والظاهر ان الشرح لاجل ان اللفظ حقيقة في مسماه مجاز في غيره فلو اريد به وجهه لامتنع كونه مجازا قوله والامر بغير اللام لم يقل وامر المخاطب كما هو المشهور لانه امر المخاطب اذا كان مع اللام كان مغربا قوله والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هذه المناسبة لا العكس لانها اعم من المشابهة المنفية وهي كافية في البناء كما يشهد عليه تفصيل موجبات البناء قوله وقد فصل يعني انه اراد بقوله مانا يبنى الاصل مناسبة معتبرة تفصيلها ما ذكره صاحب المفصل لكن يشترط ان لا يعارضها جهة معتبرة للاعراب كاضافة اي في الموصولة ونحوه لتحقيق اندفع ما يتجه عليه من انه لا يجوز الا ان يراد مطلق المناسبة لظهور بطلانه والا مناسبة قرينة للبناء لاستلزام الدور والا مناسبة قوية لاستلزامه التعريف بالمجهول لان القوة حد راتب لا يراد بها معنى شامل جميع تلك المراتب قوله اما بتضمن الاسم معنى المبنى الاصل تحقيقا لانواعهم فلا يلزم بناء التثنية لانها تضمنها الواو والعطف وهي لا تحقيقي قوله وكلمة او ههنا لمنع الخلو لا للشك فلا بناء للتعريف الا قيل اي شيء تدخل عناق في قولهم عناق صوت العرب اجيب بانه غير مركب حكما باعتبار قصد المشاكلة لانه واقع غير مركب وهو ما يتكلم به العباد او مما لا يتكلم به العرب من صوته لانه ليس كلمة فلا يكون معربا ولا مبنيا قوله والغاية عبر مرة حركات البناء بالاعراب ومرة بالانواع لعدم اختلافها اثرا قوله اي الغاية المبنى من احدى حركات او احرفه وسكونها والغاية البناء المفهوم من المبنى من احدى حركات او احرفه وسكونها او الغاية علامة البناء التي هي حركات وسكون الضم والفتح والكسر والوقف وانما خص بالحركات لان المبنى قد يكون مع اللام والياء نحو يا زيدان ولا رجلين ولا يطلق عليهما الضم والفتحة حقيقة وقد وقع ذلك الاطلاق في كلام المتقدمين مجازا قال الشيخ الرضي وعندي ان اطلاق الرفع والنصب والجر على الحركات الاعرابية حقيقة وعلى الحروف الاعرابية مجاز تشبيها للنائب باسم المنسوب قوله ضم وفتح وكسر



ووقف يسمى الضم ضما لحصوله بضم الشفتين والفتح فتحا لانفتاح الفم في التلفظ به والكسر لانكسار الشفة السفلى في التلفظ به والوقف وقفا لتوقف النفس عنها لجري قوله وبالعكس يطلق الرفع والنصب والجر على الحركة البانية قوله والمراد ان الحركات اذا قيل مثلا ان الكلام يدل على اختصاص الضم والفتح والكسر بالمبنى والعلم فهم ذلك الاختصاص من قرائنه والغاية لان لقب الشيء مختص به فعلى ما ذكره ان كان معناه ان تلك الاحوال القائمة بالحركات المبنى لا يخصوصها قوله لانهم كثيرا ما يطلقون نهايا على الحركات الاعرابية ويطلقون السكون على الجزم نحو فالحركة قوله حيث قال بالضم رفعا قد يناقش فيه بالفرق بين ما معه التاء وما ليست معه قوله والكنايات الاولى ان لا يقول وبعض الكنايات لان بعضها معرب كفلان وفلانة قوله والاصوات قيل انها ليست موضوعة لكنها جارية مجرى الاسماء المبنية في البناء ولهذا عدها منها قوله المضمر قدمه على سائر المبنيات اذ ليس شيء منه اعرب والانواع في بنائه وليس بعضه في رتبة الالتباس وعلة بنائه احتياجه الى حضور او تقدم مكنى عنه قوله ما وضع اي اسم وضع فلا يرد النقض بمثل كاف ذلك قوله من حيث انه متكلم فيه لا ايما بار شملا ضمير على القول المختار مع انه ليس موضوعا للمتكلم من حيث انه متكلم بل المتكلم عنده من قطع النظر عن حيث المتكلم والمخاطب والغيبة وانما يفهم تلك الجهات من لواحقها اللهم الا ان يقال انا يلزم منها تلك اللواحق فهو باعتبار تلك اللواحق موضوع على ما ذكر قوله ويمكن ان يجاب ايضا بانه مشترك لفظي بين تلك اللواحق لتعين المراد لكنه بعيد قوله ويخرج بهذا القيد يعني بقوله به لفظ المتكلم والمخاطب فانهما اسما موضعيان للمتكلم والمخاطب بهما والصحيح انت متكلم واما مخاطب وكذا يخرج جاءني عن الحد بقيد السابق لان المراد بالمتكلم والمخاطب ذاتهما او لفظ المتكلم والمخاطب موضوعان للمفهوم وبقيد الجبشية هناك يخرج زيد اذا اريد غير المسمى به عن تفسيرهم وعلى هذا حال المخاطب وغيرهم من تفسيرهم ما وضع المتكلم بقوله اي حاضرة او بطريق

الكناية وقال بهذا فرج لفظ المتكلم والمخاطب لانهما موضوعان صيغة وجرر لعلة اراد
بصيغة الهيئة الاشتقاقية فالمراد ان لفظ انا موضوع صيغة المتكلم بناء على الهمزة مع
النون قد يكون للاشتراط وقد يكون للتحقق قوله فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة
للغائب يعني يعامل متكلما من حيث انه متكلم والمخاطب من حيث انه مخاطب وهذا
يا عميم كلهم نظرا الى اصل المعاني ويقول السيد بذيد زيد ضرب والفعل زيد ضربت واغا
جاز يا تميم كلكم لان يا رجل الخطاب ليشبه زيد ضرب لي المتكلم قوله ويخرج بهذا
القيد الاسماء الظاهرة ان قيل اذا اريد الوضع بطريق الكناية خرج الاسماء الظاهرة
به فلم يكن قوله تقدم داخلا في الحد بناء على ذلك قلنا لم يخرج بعض الاسماء
الظاهرة مثل كم فلا بد منه لاخراجه قوله اراد بالتقديم اللفظي اه اعلم ان تفسير التقدم
اللفظي بما ذكره يدل على انه جعل قوله لفظا او معنى او حكمي من اقسام الذكر حقيقة
لكن لما كان المقصود الاصلي بيان التقديم جعله من اقسامه وبهذا اندفع اعتراض الشيخ
الرضي بان تقسيم التقديم للفظي الى الحقيقي والتقديري خلاف ما به فاي حاجة له جعل اللفظي قسم
التقديري كما مر في بيان حكم المعرف وبيان الاعراب بل معقول لقائل ان يقول لا معنى للان يجعل الحكمي
من اقسام التقدم حقيقة بناء على تفسير المصنف ان جعل العهد الذهني والعهدية قبل ذكر الضمير
بمنزلته والحق في ان التحمل يشمل جعل العهد في حكم الذكر واما التقديم الحقيقي لا حاجة فيه
الى تحمل نعم لو جعل الضمير راجعا الى المفسر الذي بعده احتيج الى التحمل في التقدم بان يقال مثلا
انه متقدم بحكم المضمر واقتضائه لذاته تقدم بالمرجع لكن يخالف وضعه ومقتضاه
قوله اما مفهوم من لفظ بعينه سواء كان بطريق التضمن والالتزام ومفهوم من حيث هو بالاول
وجعل الثاني مناسبا بالسياق والاول اظهر قوله كقوله تعالى هو اقرب للتقوى وكقوله تعالى حتى



لوارت بالجر اضافة العشر الى توارى الشمس والشيخ الرضي جعلها من باب السياق واغا
اذ يمتنع لان المفهوم من لفظ واحد قوله فكان متقدما من حيث المعنى الخ الظاهر ان يقال من حيث
سبق اللفظ قوله او من سياق الكلام سابق على الضمير او الواقع فيه بحيث ان كان مع ضميمة قرينة خارجية
كما قال الشيخ الرضي في قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر ان النزول في ليلة القدر الذي رمضان في
على ان المنزول هو القرآن مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن قوله وكذا الحال في ضمير نعم
رجلا واما الضمير في باب التنازع فللتحرز عن التكرار وحذف الفاعل قوله فالتفصيل الغا التفسير
المستقل بنوع من التلفظ بلسان الحاجة التي اطب لقيامه مقام الطبع اعرابا اقتضاء قوله لانه
يرد ان قلت من الموانع الفصل وقد يقع بين المضاف هو والمضاف اليه قلنا لا يقع اذ كان المضاف
اليه ضميرا مع ان الفصل بينهما مطلقا قبيح قوله الاول ضربت وضربت قيل الاولى ان يقال ضربت وضرب
الى ضربا ويضربا ليكون افراد المرفوع المتصل مستوفاة ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بضربت صيغة
المتكلم الموقوف ماضيا او مستقبلا او بان القصد التنظير باستيفاء العدد فان قلت فلم ذكر صيغة المتكلم
المجهول قلنا ذكرها ليلا يتوهم ان اختلاف الصيغة يستلزم اختلاف الضمير ووقع توهم فاسد
اورد من بيان مبتدأ قوله اضربن قيل الى هنا كلام المحكم لا كلام فيلزم ان لا يدخل ما بعده فاي حكم
اجيب بانا معناه الاول ضربت وضربت وحاله وهو ضد الى اضربن وضربن فيلزم الاستغراط قوله واغا
بدأ بالمتكلم المعرفين بيد ولا بالغائب ليتجرد عن اللواحق ثم بدأ بالمعرفين لانهما اعلون لهبوب الشرف قوله انا
نحن قد تبدل همزته هاء كقولهم هنا وقد يمد همزته كقولهم انا وقد يسكن نونه في الاصل وهو عند البصريين
همزة ونون واللاحق للوقف قوله والضمير انت الى انتن هو ان جميعا ما قال الشيخ الرضي هو مذهب
البصريين ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم وقال بعضهم ان التاء هو الضمير وان عماد كما
ان لواحق اياك واخواته ضمائر عند الكوفيون واياعماد قوله لكنهم وضعوا للمتكلم الغائبين
بدلا ان عن سنة وعان لان المشابهة مشابهة على الفرق قوله واعطوا الغائب حكم المخاطب
وذلك بناء على تقابل الواحد الغائب والواحدة الغائبة فيكما على الدفوع المنفصل كهو وهي قوله خاصة

قيل هي حال من ضمير يستتر والتاء للمبالغة او مصدر كالعاقبة منصوب بمحذوف اي اخص بالاستتار خصوصا وبجملة موقنة صفتها للاختصار اي المنظور في هذا الباب الاختصار اما اولا فلان خفة المعاني المقتضية للاعراب في مدلولاتها ليتيا يحتاج الى الاعراب واما ثانيا فبقلة الحروف وهو في المتصلة ظاهرة واما في المنفصل فلان اذا اعربت عن نفسك وعن غيرك باسمائها وهي ستة الباء في الضمير حروف امتها واما ثالثا فبعدم الاحتياج الى قرينة تدفع الالتباس الذي في الاسماء الظن فانك اذا قلت زيد شتمك على المخاطبة زيد العالم او الجاهل فيحتاج في تعيين المراد قرينة واذا قلت انت وانا بعد سبق المرجع لم يحتج الى قرينة تزيل الالتباس واذا عرفت ذلك فالاصل في هذا الباب المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز ثم المنفصل قوله استتار الفاعل ليس مستترا من مقولة الصوت والحرف ولا الاثر من معانيها اي مقولة هو قوله لمتكلم صفة للمضارع قوله مطلق الزمان اما مطلق او استمرار مطلق والظاهر ما قاله الشيخ من انه بيان للمتكلم وكذا الحال في قوله وفي الصفة مطلق قوله وفي الصفة مطلق اي تذكير قوله مطلق باعتبار ان الصفة هو الوصف قوله ولا يسوغ المنفصل آخره لا يخصر صورة الانفصال فيما ذكره لان الصفة الواقعة بعد حرف النفي او حرف الاستفهام اذا كانت عاملة وضمير الفاعل يجب انفصاله كقولك ما قائم الخ وذلك لان فاعله احد جزئي الجملة فاحتيج بارزا وكذا فاعل المصدر قوله الا لتعذر المتصل اللام للوقت او للاجل اذ الاتصال انما يكون بآخر العامل لان الضمير يتصل كالجزء الاخير من عامله فاذا لم يكن قبله عامل بل كان موخرا او محذوفا فكيف يتصل كالجزء الاخير قوله او بالفصل منا به ما وقع نائبا عنه تأكيدا او بدلا او عطفا وكذا ما وقع المعدية للشك في الاول الاخير يجوز اي اما انت او زيد وما وقع ثانيا بان علمت واعطيت اذ كان الاتصال يورث الالتباس بالمفعول الاول واما انا لم يلتبس فالاتصال والانفصال في باب علمت اول قوله لغرض قال الشيخ الرضي احترز به عن نحو ضرب زيد اياك فانه لا يجوز ذلك مع انفصال اذ لا غرض فيه لان قولك ضرب زيد يعناه ثم اعترض عليه بان التقديم يفيد الاهتمام فاجاب بان تقديم المفعول لا يفيده ذلك بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام بل قيل ان تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه اهم قوله صفة جرت بغير ما هي له اي يلتبس نعتا او حالا او صلة او خبرا قوله اختصارا

على سواء

على سواء الاصل الخ مع قطع النظر عن ان الحكم لا يختلف فهم وحاضر يدك الا انا وكذا انا مع قوله وكذا تأكيد لازم لما فاعل اه هذا سهو تحقيق الشيخ الرضي وقد فصل سهنا تفصيلا وقال اذا اختلف ما جرى عليه محل الضمير المؤكد وما هو له نحو انا افراد او غيبة بعني التثنية والجمع وفي التذكير او فرعه وهو التأنيث فلا بد سواء كان متحمل الضمير الصفة او فعلا وان اتفقا فيما ذكر فان اتفقا وفي الغيبة ايضا فان كان المسند فعلا او صفة والضمير لا يرفع البتة الا المتصل في الغيبة والمخاطبة والمتكلم فالبتة مستتر في جميع الافعال الا في غائبة المضارع مع المخاطب وفي غائبتي مع المخاطبين فان البتة هاهنا ويرتفع بالتأكيد واما الصفة فالبتة حاصلة في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع بالتأكيد فلما رفع الاتيان بالمنفصل البتة في هذه الصورة هذا البعد يولد في الجميع سواء كان هناك ليس الا او سواء رفع الالتباس اولا واما الفصل فقد انتفعوا كلهم على انه لا يجب تأكيد ضمير الا صلا ان رفع الالتباس فيه قليل كما عرفت فان قلت ضمير المفعول في انا زيد ضاربه الفظ انا يرفع الالتباس فلم يكتفوا به قلنا لما كان هذا الضمير لم يات به لمجرد رفع الالتباس ولكان جاء جوز حذفه صفة صن الالتباس على تقدير حذفه فاتى لمجرد رفع الالتباس ضميرا يجوز حذفه قوله فاذا اردت اجتماع ضميرا ولم يكن ثمة ما تقدر فيه الانفصال قوله احترز عما سواه فانه انسا ويا قال سيبويه ان كان غائبة جاز الاتصال وسوغ به لكن الانفصال اكثر واذا لم يكونا غائبتين لم يجز الا الانفصال واجاز المبرد في الغائب قوله للتحرز عن تقدم المتأخر وبين فيه انه يجوز ان يترجح الاول بانه فاعل في الاصل كضرب غلامه زيدا او لعلمك بالصيغة كالمفعول الاول من باب اعطيت ويمكن ان يدفع بان الترجيح بالعلية تحقيق في المعنى لا في اللفظ او وجوب الانفصال باعتبار اللفظ قوله يلزم انفصال المتعدد لا رفع وان الثاني اشرف من الاول لكونه معرفا في نحو اعطيتك من كونه متعلقا بما هو من قوله وحكى سيبويه عن الخليل وقال انما هو شيء قاسوه وهم يتكلم به العرب نحو ضعو الدرهم في غير موضعها واستجاد المبرد مذهب الخليل قوله فلك الخيار الا في جريتها الاتصال والانفصال باعتبار عدم الاعتداد بها او بسبب انها مستقبلة التعلق بما هو اشرف منه وهو رتبة من جملة جريا الاتصال قوله وان شئت او هو مستقلا قال الرضي والانفصال في باب علمت اولى من الاتصال في باب اعطيت لانه مفعول الاول من باب اعطيت فاعلى حيث المعنى لكان الثاني اتصل بضمير الفاعل ووقع مفعولا به.

فانظر

علمت ما بحثه المبتدأ والخبر فيهما الانفصال قوله لانه كان في الاصل خبر المبتدأ ان قيل ان الضمير خبر المبتدأ باعتبار انه عامل معنوي وهذا ينتفي بوجود الناسخ فكيف يصح ابقاؤه قلنا سواء عدم صورة ثابت بعد الناسخ حكما لان الناسخ لم يغير الحقيقة قوله لو قال فلو لاك كان زيد قائما في معنى زيد قائم في الزمان الماضي قوله لكونه ما بعد لولا امتنع عند الجمهور او فعل فعل محذوف او هو فرع بلولا وهو الوجوه الثلثة تقتضي الانفصال قوله لكن غير المكلوب يعني ان ضمير المتكلم غير خارج كما قيل وذلك لان المراد بقوله لولا انت هو الضمير المرفوع المنفصل ويعني بقوله الا اخرها من اول الا اخره فيشمل ضمير المتكلم لكنها غير المكلوب كما ذكره قدس سره قوله وعبت آه والعالم يقل لولا انت وعيبت الزاي فرعها لاقتطاف الضمير بالاتصال هو والانفصال ولعالم يتعلق الضمير ان في قولك وعاك اعتبارها غاية واحدة قوله وذهب سيبويه الى ان الولاء في هذا المقام اتصال الضمير خاصة قال سيبويه يجوز ان يكون لبعض الكلمة مع بعضها حال كما ان الدال مجرور بعدها بالاضافة وانما ليست بجرة بنفسها قال الشيخ الرضي لم يرد فتحة نفسها فان الجارة في الجارة لم يكن زائدا لابد له من متعلق ومتعلقه غير ظرف ويمكن ان يقال متعلقة جوابه اذ معنى لولاك لهلكت انتفى هلاكي بوجودك قوله فالاضافة تعرض فيما بعد لولا وبلية ما ان يقال اشتى عشر ضميرا قوله وسيبويه يقول نفسه وبعضه التقية في واحد لتقاربهما في المعنى لان معناهما الاطباق فراعى جانب لعل وعسى فنصب الاسم به ويجعل خبره مضمرا بالبتة والغالب فيه ان يكون مع انه رعاية عسى وهو جائز رعاية لعل قوله نون الوقاية يسمى ايضا نون الحماية والحماية كما يحفظ السقوط يحفظ ايضا حرف الكلمة عن الكسرة قوله الجر بالمتكلم اعلم ان يعربه قوله تتقاه اي تحفظ عما هو آفة الجر وهو الكسرة فاجرى الكلمة مجرى ذات الكسرة الساكنين وذلك لانهم جاءوا بالفعل حال الجر وكانت الكسرة علامة الجر فجاءوا بالنون والياء كراهة ان يأخذ فيه ما هو آفته وبعبارة اخرى كراهة ان يأخذ فيه ما يلتبس في بعض الاحوال علامة له وفي ذلك مبالغة في الغرار والتبعيد عن الوقوع في نحو اعطاني زيد عطف اما لطرده الباب او لندور الكسر مقدرا كما في عصاي وقاضي وتركها في عصاي لحملها على الاعم قوله ولهذا سميت نون الوقاية يعني ان اضافة نون الى ياء المتكلم اضافة الى المركب ان تقول ايضا ان نون الوقاية هو رجل السوء قوله عبر بالنون الاخيرة سواء كان هو نون الضمير او نون الشأن او غيرهما ليكون



معاهد وانما جاز ذلك لان نون الوقاية كنون الوقاية وانما سمي بها قوله لم يضطر بالنسبة الى الكسرة العارضة فانها اللازم الا ترى ان كسرة الكاف في علماني للاستقبال فقال انت فقط وهو مع النون فارق قوله مخبر قوله يعني ان كان آه ان هذا التوجيه يحتاج الى تجويز الجانبين كونه مع النون للتسوية او لا وذلك لان قوله اخوانها عام يشمل ليت ولعل فلا بد ان حكمها مع الياء في الشهور رجحان وقال ان الفعل التجيء على التسوية كما سبق الى الفهم ويخصص قوله واخواتها بما عدا ليت ولعل يعرف بتتبع كلامهم فلا بد من تأمل سواء كون ان يجيء تبع الجار او انه في نفسه للتسوية ويؤيد الاتم بذكر مع ليت قوله على فتحة حال كون الكاف البنائية هذا خلاف ظاهر تشبيه تعلب الياء في لدن بالاجماع على نون علني فعلى هذا في اجتماع اربع نونات خروجه الاكثرة لمناسبة مقابلة كثرة نون الاخيرة او انها مطردة الباب قوله لدنا بالضم وعلى السكون في لدن قال الشيخ الرضي لم ير في فعله احد من النحاة وبعضهم الا ضم قال سيبويه يقال لدن غدوة الى الجارة في لدا السكون مع الكلمة عن الاعمال المختلفة وبعضهم الا ضم وبعضهم الا سكون الا تلك الكلمة ما ذكرها بعضهم الا بالجر على الاضافة وبعضهم مع النون ما جاء الا نادرا قوله فعل الناقص اخره حركة بنائية وكذا الحرف شبيها بالفعل وقد صرح بذلك التعليل قوله فجر اعلم اجتماع النونات ثقيل اذ ليس في كلامهم الا بدل الا الاحرف واحد قوله وبخمار ليت الشهور فيه ان الفعل للاخرة والشعر مضطر بدل البتة والجر نفيه قوله يقع بدل البتة والجر نفيه قوله ويحتمل ان يكون بدل الشائبة وانما صحيح لان الشائبة لا تنافي ان لا يقع بدل البتة قوله قبل العوامل وبعدها اعتراض على ان حق البتة والجر ان لا يقع بينهما فصل قوله قبل العوامل وبعدها اعتراض على ان حق البتة والجر ان لا يقع بينهما فصل قوله قبل العوامل وبعدها واجب عنه بان فيه تجمعا بين الحقيقة والمجاز وذلك عند البعض جائز بانه فيه عموم المجاز بان يراد بالبتة مثلا الجزء الاول من الكلمة وبالجزء الثاني منها وبالبتة والجر على حقيقتهما لانه مما قيل بانه بتة هذا الشائع في شبابه وشبابه وانه صحيح وفيه نظر لان الوصف الحاصل بغيره في الغالب يغيره بهذا بنى الغرها على ذلك السائل وما نحن فيه ليس كذلك قيل الوصف الحاصل بالوصف بمنظيره رأيت شابا في شبابه

وحياه الا ترى انه هذا الشيء يشبهه صفة فرع والثاني للفصل بما هو في صورة الخبر
لانه يصلح ان يوصف وانما اخبر به مبتدأ فرع لتناسب الجملتين اعني المبتدأ والخبر قوله مطابق للمبتدأ لتشاكل
وقد يجعل مطابقا للخبر لكن قيل انما ذكر الضمير في الفرعية هو باعتبار الخبر صفة تكلمي وخاطبا او غيبة
يطلع بلفظ الغائبة بعد حاضر لقيام مقام ضمائر الغائب قوله سمي فصلا عند البصريين وعماد عند
الكوفيين لكونه عمادا لما بعده حتى لا يسقط ما جيء به قوله والتوسط ليفصل بين ان قولك ليفعل
حلة غائبة للتوسط فيكون قولهم فصلا جملة معرفة بين الغاية والمبتدأ والخبر يجعل علة للتسمية لان
الفصل انما يتحقق بين الصفة والموصوف او بالوضع صفة نعتا قيل يجعل الا يكون حالا صفة ان يكون
للخبر صورة لان قلت ينبغي ان لا يشترط هذا لان الشبهة انما تكون في المبتدأ والخبر اذا كان الكلام ثابتا
قلت انما يعبر واذ لان الاصل في الفصل تفيد التأكيد فان قولك زيد هو القائم في معنى زيد القائم
واذ الان تأكيد لذلك يلزم ان لا يقع بين النكرة لان النكرة لا تؤكد والظاهر ان يقال انما اخترط
هذا لان الفصل الغير انما هذا لمعنى خلاف القياس وما هو على خلاف القياس ينبغي ان يقتصر عليه قوله السماع
واجاز الفارسي وقوعه قبل المضارع كقولهم كان زيد هو يقوم عرض عليه بانه يحتمل ان يكون
مبتدأ ثانيا تأكيدا لما في قوله كان من ضمير الشأن والحديث وبينظر اه يدل عليه بانه تأكيد الظاهر بالضمير وفيه نظر لانه تأكيد للضمير
بالمرفوع والجواب بانه تأكيد للضمير المستكن في الفعلين لكنه وقع الحصر كما في انا عرفت ليس هذا بالحقيقة افتحالا
اذ لا يدخل مبتدأ عند المحققين قوله والاصوب عند الخليل يتعلق بقوله لا يدخل فان كسرت او فتح الفتح
وبعض العرب يجعله مبتدأ تأكيدا للاول ويمنعه وصول الام الى تأكيد لانه حمل التوكيد على قوله ويتقدم
قبل الجملة تمثيل للجملة فحينئذ لا حاجة الى ان يقال انما قال ذلك لو كان لفظ ما يوهم خلافه فتأمل
لا يخفى قوله ولا يبعد هذا وجه بعيد قوله فحينئذ غائب لان الاداة تبرز الغيبة بخلاف
صيغة الفصل فانها عبارة عن المبتدأ فيلزم عطفا بقولها ما ذكره قوله وجعلها تأنيثه قال الشيخ الرضي
تأنيث هذا الضمير وان لم يتضمن جملة المفسر تؤنثها كيف لان فلان باعتبار الصفة لكنه لم يسمع قوله

والظ



والظاهر قوله ليس بخبر الشان والصفة بعد صفة الا وصفا تقوله فحينئذ غائب فهم قوله فحينئذ بالاكان مبتدأ واوباه كان
ساكنة حرفا والضمير فرع الاخرة لان قوله اما جوان فلكونه على صورة الفصل هكذا في نسخة وفي نسخة اخرى
على صورة الفصل لا يصح الحذف بل الابدال ما قرينة وجاز ان يقال قد تقدم القرينة على الحذف وعلى خصوصية
المحذوف على ما ذكرت انفا فتأمل قوله في الخبر يعني في قولهم ان من اشد الناس عدا باليوم الصعود وان من اخاف
اتصف خصمه حتى صح الحذف فان كلا من اخاف واشد الناس عدا باليوم الصعود وان من اخاف
ضعف ان قلت ينبغي ان لا يجوز حذفه ضعفا قلنا لكن القرينة هنا لا يتعين المراد فيجوز انا ينبغي
الواقعة بعد ما او بل موجبة وهي كما سبق ما وقع بعدها مخالفا لما قبلها نفيا او اثباتا قوله
لان الكلام مستقل هكذا قال الشيخ الرضي وفيه ان استقلال الابتداء بثبوت القرينة كما في قوله انا من ابن دخل الكنيف
يوجب ان لا يجوز ان يكون المبتدأ لانه دخل على الكلام المجازا ان قلت يجوز انا يقول هذا في حروف التنبيه
قلت قوله بعيد غاية البعد لم يجوز انا يقال فيه ما قلناه في الحديث قال قد سبق ذكره في الحاشية الاكيدة
بعد النصار الجاوز جمع جوز وهو الدقعاء الوحشية قوله الاسماء وضع كل واحد منها على الانفراد
الفاء هو الجمع ووضع الجمع اجراء بعض الاشياء حسبما اشاره واصل بناء الجمع وما بعده غاية لذلك
الا اذا او وهي لا يلزم الا ان يحسن ساشاهد قوله فالضمير الغائب لا يراه فحينئذ الغائب لا يراه ايضا لان هذا التعريف للشيء
بما يساويه في المعرفة والجهالة لان المعرف يساوي المعرف في الاسمية معرفة وفي اضافة الاشارة بل ذلك المركب
الاضافي في معنى الاعلام كما اشار اليه اريد بيانية بالاشارة المعلومة للكل اعلم ان الظاهر ايضا انه
يبقى بقاء الشيء بنفسه كما توهم لان الاشارة في المعرف جزء بل قيده والغائب لو كان نفس ما اوضع له فحينئذ
لم يصح الحكم بتنكيره فتنزل على الشاهد اذا ما مشى الا يدل عليه قوله وهي هذا الكلام لم يصح
ضاعا بها لعود الى الجمع احتاج الى توجيه فقال بعض المحققين تاتا بالقول بعد مبتدأ محذوف فالخبر
اي وهي جمله والجملة الخ بعد بعيدة والاولى ان يقال وهي بمعنى سبق ذكره وتاتا بالرفع بتقدير معطوف
اي وهي هذا واخواته وقول المذكر خبر مبتدأ اي محذوف اي هو المذكر ويلزم على هذا التقدير موصوف
محذوف للمبتدأ المعطوف وهو قليل وتاتا بالنا قوله للمذكر خبر والجملة خبر المبتدأ الاول والتقدير الغائب اي هو

موصول الاصطلاحي بالصلة الاصطلاحي كتعريف العلم بحاله العالم وذا لا يجوز لغائب ان يقول قبيل ما لا تعريف
العالم بحاله بعده لانه كما يقال مثلا العلم صفة يبتني بها المذكور فما قاسه هي لان الخفاء في العالم كما هو المشهور
ليس باعتبار الزمنية الاشتقاقية فانها معلومة لكل من يعلم اللغة بل باعتبار مبدإه فتعريف العالم بحاله العلم تعريف
الشيء بما يتوقف الفيقة على ان ﴿ط﴾ وصلة جملة خبرية لتعريف بخاله الا ارم التعريف بالاعم لانا نقول المراد بالموصول
معناه العرفي وهو باعتبار يخلو المعنى بسبب الصلة العرفية والابدال بزنة الاشتقاقية على كثير من معناه العرفي
حتى يكون التعريف بما كتعريف العلم بالعلم ﴿ط﴾ بان يقال الصلة جملة الى قوله فتاء ﴿ط﴾ وصلة اي صلة ما لا يتم
جزء الموصول جعل الضمير راجعا الى ما اعتبر الصلة باعتباس اليه لانا الموصول ﴿ط﴾ جملة خبرية اغافل كما قاله لان
الموصول على ان يطلق ليتكلم على الا يتعقد ان المخاطب يعرفه يكون محكوما عليه فكم معلوم مجهول له وقد لا يتصور
الا في الجملة الخبرية وانما وقع في جملة التعريف كقولك اعط من يكرمك فان الصلة هي مجموع الف وهو جملة
الخبرية ﴿ط﴾ اي في معناها كما سبق الفاعل والمفعول فلا حاجة الى القول بان قوله صلة اللام والام هو الفاعل
والمفعول بمنزلة الاشتقاق ﴿ط﴾ لانه غير صحيح لانا نراه قد يجيء الطائع موضع الضمير ﴿ط﴾ لان اللام الموصولة
بمنزلة اللام الحرفية ولبست بالحقيقة لانا حرفية كان بعضهم يعود الضمير اليه والقول بان الضمير راجع الى الموصوف
مقدر بعيد ﴿ط﴾ جملة صفة ولو كان بمعنى ماض وايضا لا يكون الصلة مصدرا لانه لا يقدر
بالفعل الامع صحيح ان وهو هنا يتقدير المؤنث والصلة لا يكون الا جملة ﴿ط﴾ وهي اذا الموصولة لا لفظ معنى
بحجة بعتبار الخبر كما ان تانيث الضمير باعتبار ان خبر جماعة فيكون المرجع مفهوما من الشيا والضمير
واقع فيه ﴿ط﴾ الذي اصله الذ بحذف البصرية ازيد اللام عليها بحيث لفظ حتى لا يتوهم ان الجملة التي بعدها
صفة لها فانا الجملة لا يكون صفة للمعرفة ولما كان وزنه وزن الصفات جاز ان يكون صفة كما ان اولوا
بطائية ما شاكلها فهو بمعنى صاحب جاز ان يكون صفة بخلاف سابقه الموصولة ﴿ط﴾ والتي بتبديل الالف ياء
﴿ط﴾ واللذان واللتان وقد تشدد النون فيهما بدل من الياء في المؤنث ﴿ط﴾ واللذين كما مر في الذين
من العلم واللذون في الرفع بدلية وقد يحذف النون من اللذون تخفيفا ومن اللذين ايضا ﴿ط﴾ والتي
مضافا الى المعرفة تعلمه كانت او معرفة ﴿ط﴾ بمعنى الذي او فرعه عنه والذي في قوله بمعنى الذي ﴿ط﴾ منسوبة الى





لا يجوز ان يكون الذكرة اولى العلم ﴿ط﴾



الى بيت طي قبيلة من العرب اهـ الياء بدل عن الواو في الاصل ﴿ط﴾ وذا بعد
ما جوز الكوفيون كونه اسما والاشارة موصولة بعده واستشهابه فاتت اولا ولم يجوز البصري
الا وذا بشرط كونه بعد ما او من الاستفهامية اذا لم يكن قول نحو ما ذا الذي يعرض الله فان ذا
زايدة اه بعد موصول ﴿ط﴾ والعايد المقدر لا سوريا به الا في والا فانه لا يجوز حذفه فتاء وصو
ليستوفي الضمير اهـ لا يبقى موصولا فانا الشيخ الرضي لا يجوز حذف العايد بل اخر اجتماع
الصلة ﴿ط﴾ نحو الذي هو قايم زيد اهـ ثم استثنى عن ذلك المجرور في بالباقي فلا يقوم الليل عليه ثم
الضمير اما منصوب او مجرور او مرفوع فانا منصوبا جاز حذفه بشرطين ان لا يكون بعد الا لا يجوز حذفه
لا يبقى العايد بعد الاداة يتصل بالفعل الا بالجر ذا انا مجرور اضيف في بشرط ان يجر في بالاضافة
صفة ناصبة له تقديرا او يجر في بحرف جر متعين كقوله تعالى اشهد بالله ما لا يبقى مجرورا بالباء متعين حرفا لوقوعه
اخبار هو موصول او موصوف لحرف جر متعين في المعنى وعامل التعلق ثم مرت بالذي مررت بزيد الذي مررت
ثم مذهب الكل في مثله التدريج في الحذف وهو لا يجوز في حرف جر اوالاصح يتصل الضمير بالفعل فيصير منفصلا
يعني حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا للاستطالة واما الغير المرفوع فلا يجوز في الاخير كما
مبتدا خبر شرطا لا يكون خبره جملة ولا ظرفا فانا جملة اي جاز الحذف بشرط اخر وان لم يكن
صلة فيشترط في الاستطالة الصلة كما مر وهو الذي اسم اله الذي مع صلته طالت الصلة
بالعطف فتحصل في السماع وتحصل في الا يجاز فيما لغو يتعلق بما بعد صلته الا لانه مع صلته معمول اي الذي يهين
معمول في السماع ومعمول في الا يجاز انتهى حاصل كلامه ان في ذلك معنى لتخصيص العايد بالمفعول والمفعول
لتخلف الاستثناء عليها فانه مر تغيير مرة ان الظرف لا يجوز الا مع القرينة واستماع اكثر في صورة اجتماع
الضميرين وكون العايد بعد الا يلي الا للتنبيه على انتفاء القرينة فلا حاجة الى تخصيص المفعول وكثرة
صورة الاتصال بالحرف فلما يحذف ح واما قولك لا معنى لتقييد العايد بالمفعول لتشمل نيابة الجار
المجرور ان كان حذف بعد جعله منصوبا فلا اشكال وان كان نيابة المفعول المجرور لا يجوز بلا واسطة
وان كان مرفوعا فقد عرفت انه على الطلاقه لا يصح حذفه بحالة المفعول فانه على الطلاقه يصح الحذف وبهذا

الجملة فالمقطوع عما الاضافة اذ الاضافة الى الجملة في الحقيقة اضافة الى مضمونها وهو غير مذكور هنا
فكان في حكم المقطوع عن الاضافة قال الشيخ الرضي اعلم ان الشرط في اذ الاضافة كان وصفا يبقى بعضه
من كل ما حذف المضاف اليه فان لم يكن فقد لم يوف بالغرض في اذ وان كان مقدرا
بقي على اعرابه ح لا يحذف صدر ان كانت صلتها فعلية فلا يجوز ان تعمل فيها وان كانت اسمية
فيحذف صدرها اعني المبتدأ بشرط ان يبقى ذلك الصدر ضميرا راجعا الى ان فان كان مضافا
يبقى على الضم واجاز سيبويه الاعراب وقال هذه لغة قيس جيدة وان لم يكن مضافا فالاعراب جائز
بعضهم ابناء قياسا على اسماء ح فيها قراءة بالضم دون الفتح والبيت قراءة الضم ح اتفاق
على انها موصولة مبنية قال الكوفيون هي بمعنى الذي استغنائية معربة مرفوعة على الابتداء
وخبره اشد والجملة صفة شيعة على اضمار القول اي كل سعة منفعول فيهم ايهم اشد وقوله من
كل شيعة مفعول لنشر حتى تقول اكلت من كل طعام فيجوز من للتبعيض وقيل يجوز ان يتعلق
لنشر على واقعا على كل من شيعة اي لنشر من بعض كل شيعة فكان قائلا قال منهم فضل ايهم اشد
او الذي هم اشد وقيل ان النشر يعم فيتعلق من العلى وليس بشيء لان مفعول ليس مجرورة والمتعلق يجب
ان يكون مفعولا مجرورة ح لما كان يشبه الحروف الا ترى قد مر ان هذه الاضافة مؤذنة ببناء فكان
ينبغي ان لا يبنى مع حذف صدر صلتها فان الاحتياج لا يرتفع بالمضاف وعلى تقدير ارتفاع الاحتياج
فكان ينبغي ان يبنى مع قطعها عن الاضافة لان زوال الاحتياج فكما قدر ان لزوم الاضافة لاجل
مشابهة البناء واذا اضافت اضافة فحذف صدر صلتها يبقى في صورة المضاف الى الجملة اذ تعلق
ان للساعات قيام وبناء اذ يصاغ الى المفرد عند حذف صدر صلتها كما مر ح وفيما ذكر
صنعت قال الشيخ الرضي فاذا لا يبنى موصولة والا ثابتة الابد ما ومن الاستفهامية والاطلاق
فيما ذا هو ومن ذا اجيب بانك الزيادة ويجوز ان يكون بعض الذي هو هو على حذف المبتدأ اعني
قولك ما ذا في فاجأته افيه اسم الاشارة لا غير ويحتمل في من ذي الذي ان يكون زائدة والتي
اسم الاشارة كما في قوله لعمر ابن هذا الذي في هاء التنبيه يدخل على اسم الاشارة ح













يخلو عن حالة الجملة صفة لقوله وجهان الا اسمية فوصف على انها بقوة ذا بعض الذي قال الشيخ الرضي
لخالي الا بقي مجيء ذا موصولة ويحكم في نحو ما اصنعت بزيدا انها الا التفت رفع الجواب ونصب البدل
على ما عليه اجلة الجملة كيف فما جاز ان يقع خبرا جاز ان يقع صلة اذ هو اخر بقية والفعل غير ملتبسة بالعايد وفيه ان
حذف الضمير مما هو خبر المبتدأ قليل وان صلة الموصول ح والظاهر ان ذا هذا واحد يجيء بيانه ما
تقدم من الشيخ الرضي من ان ذا موصولة او نكرة ح ورد جوابه نصب غير اذا فان بعدها الفعل
ناصبا في البدل او مشتغل عنه بضميره او متعلقه اما اذا لم يكن كذا فان تقدم اعرف وجاز اجعل
لهم فارسا الازم سواء جعلت ذا موصولة او نكرة ح اسماء الافعال مطلقا ما يعني الامر او الماضي
قيل فاعلم يجب ان يكون ناقصة على اصلها وتامة وبمعنى صار ونكرة ولما كانت اسماء الافعال مطلقا
بمعنى الامر او الماضي فان صح ان لا يقول لها كلها من الامر اسماء الامر والماضي وقيل انها مصادر وفيه انها
مستند الى تقدير فعل قبلها فلا يقول اسماء الافعال وفيه ان القائل بذلك لا يقول انها اسماء الافعال
بل يقول انها اسماء مصادر الافعال وانما سميت اسماء الافعال قصرا للمسافة والكناية ان الاولى لها
بنيابة الامر ان يقال ان بعضهم بنى لكونها في الاصل صوتا كصه ومه وحمل الباقي عليها طردا للباب
وقيل انه بناء والعامل ساد مسد الخبر وفيه ان صنع الفعل بناء الابتداء وفيه ان هذا القسم من
الابتداء لكونه مستند الا يضاف فيه صنع الفعل وفيه ان صنع الفعل لو لم يبن الابتداء يصح ان يقال لكل فعل
مبتدأ وفيه ان ذا في اذا اصطلاح الا ان هذا القسم من الابتداء ثابت بحسب الضرورة والاخرة
في الافعال لجواز ان لا يقول لها كلها من الامر بخلاف اسم فان اكثره غير معهود فلا يبعد
وان يخيل وجه نظم القسم الثاني من الابتداء ويقال بالاخرة انه مستند اليه لان قولك
اقائم زيد في قوة ان صاحب القايم هو زيد والمتصور في الذهن في الفعل وما هو بمعناه والمبتدأ
جعل بعضهم عامل الرفع في الابتداء مطلقا نحو مستند اليه ح لان المعنى على الاسناد وفيه ان المعنى
لا يدل على الاسناد وهو العامل يكون العامل على الحقيقة اذ ليس المعنى على التلفظ فالظاهر في وجه بناء اسماء الافعال
ما قال الشيخ الرضي وهو انها بنيت لكونها اسماء لما اصلها البناء وهو مطلق الفعل سواء بني على ذلك

الاصل كالماضي والامر مخرج عنه كالمضارع فعل هذا الاحاجة الى الغرض المذكور
مثل ضرب زيدا فان الاصل تصغيره واصله مصدر اروحا اي رفق تصغير ترخيم رفيق رفيقا فان
كان صغيرا قليلا ويجوز ان يكون تصغير روحه بضم الراء وسكون الواو بمعنى الرفق عن ابن السراج
مصدرا او اسم فعل كالخاف اسم فعل بمعنى الامهال وجعله بعضهم وخذ زيدا كما يجعل
ان يكون اسم فعل كالخاف هو فواحد وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل مثال الماضي هو
بمعنى الامر وهو متعد ومستعمل فيما نقل عنه تخور زيد اي ارو وصار كالمثال
المثال الماضي مع انه بمعنى احاف لازم غير مستعمل فيما نقل عنه فتح هذين الحرفين
اشارة الى اصلهما بفتح التاء قال الشيخ الرضي فيجب التاء نظرا الى الاصل
مفعولا مطلقا جعل بمعنى الفعل وسرت لما كان الفعل للتشبيه بالوقوع وحركته على قوة معنى البعد
اذ معناه ما ابعده وكان القياس على تقدير ان يكون اصله بهرية كنزلة الا ان توقف عليه بالآبار
ولكن توقف عليها في الاكثر بالتاء تنبيها على ان الغالب بها الافعال فكان تاؤها ساقطات وقال بعض النحاة
ان منقوصة التاء موقوف كقوماة والوقف على الراء وطاء واما مكسور التاء فجمع منقوصة التاء مفروق كسكات
والوقف عليها بالتاء المفروقة التاء وتحمل الافراد والجمع فيجوز الوقف بالهاء والتاء وهو ان صيغتها
مخالفة لصيغ الافعال ان اللام تدخل على بعضها وان التنوين يلحق بعضها وهو تنوين التمكن
عند بعضهم اي وحين التمكن وجعله ليلا على كونه موصولا بما بعده كما ان حذفه دليل الوقف عليه
وذلك تنوين التنكير عند الجمهور وليس لتنكير الفعل لانه غير صالح لذلك بل التنكير راجع الى المصدر
الذي دل الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه وهو دليل على ان فاعله كان نوعا ما فنون صه
تنوين اسكت السكوت المعهود المعين وتعيين المصدر يتعين متعلقه اي السكوت عنه في صه
افعل السكوت عن هذا الحديث فجاز ان لا يسكت المخاطب عن غير هذا الحديث ومعنى صه بالتنوين
اسكت السكوت اذ العربي الفصيح قال قدس سره في الحاشية الفصيح الخالص بحيث الوضيع وان كان
طاريا مثل الضارب لمن لو قال بدل لمن في الحاشية لكان اظهر المشتق عن الشائع بمعنى ان



من الشائع صفة للامر والباقي للمشتق المصدر ما تقدير الكائن اي في اسيا كما انه يأتي
الاشكال ان اسم الفعل ما الباقي بمعنى الامر يأتي الاماء راو وهو كلمتان قرقر اي صوت من
تقصوت وعرعار اي تما صوتا بالعرعرى وهو لغة للصبيان قال المبرد قرقر حكاية صوت الرعد
وعرعار حكاية صوت الصبيان وفيه انا الحكاية لا يغير فصوتا ما صوتين الفعل والخاف عاف
حال كونه مصدرا حاصلا بما ضيف قوله مبني معرفة اعرفي جنس كسجان
فتحتمل صفة اخرى لمصدر وهو جواز ان يكون جر محله وفاعل اي هو كغيرا والجملة معترضة قال الشيخ
وقال بعض النحاة ما ذهب اليه الا جبي اوزان فعال امرا او صفة او مصدرا والوصفية اولى لعدم نقله فاذا سمع
بناؤه كسر وجه عدم انصرافها ويجوز جعله للعلمية والتأنيث بتأويل المذكر وبهذا ضعف ليل على ترضى في
كونها مؤنثة وصفة لمؤنث لم يجئ في المذكر وجيء مستغنى بمؤنث الموصوف ومستعمل اما لازمة
للنداء كيا فساق واما غير لازمة وهو الاصل لكل ما يجيء اي يكثر ثم خصصت بالغلبة
بحسب اطناب المخاطب الذي ما بقي على وصفيته كوقطاط اي قاطة كافية واما عدلا اما
معتبر فيه للعلمية لازمة غير كافية والا لزم بناء سلام وكلام ولكن فيه نظر لانه ليس على العدل وثبوت
الصيغة به ثبوت كاشفة لا يدل ان يكون على فجار معدولين عنها لجواز ان يكون امرا فذين لهما
وقد جاء العدل مقدرا لضرار وجوه بهما بينين كما في شرح قطنا لانه ليس على كون
نزال معدولا عن انزل وما شهد له عليه غاية الضعف والاولى ما قال الشيخ الرضي
وهو ان تعلم الصفات بنى لشابهة لفعل الامر لازمة ومبالغة اضفي الكل مبالغة
اذ الكل مبالغة على الاعيان واما حذاء فلكونه بمعنى قدامك مبني في الحجاز معرب في تميم اي تختلف
فيه الحال كونه على الاعيان واما حذاء فلكونه بمعنى قدامك لانه يتعلق بكل فرقه مبني ومعرب لزم تواردي
العاملين على معمول واحد وهو تعلق بهما لزم فيلو الامر بهذا القال اللام الان يعتقد الامر
كما في باب استغاث فاستغاث بمعنى فعال بمعنى الامر فيه ما ذكر من الاضافة ولا يجوز تنبيها فاذا لوجود فيه
ما ذهبنا اما علم مرتجل او منقول عن المعنى الوضعي فان كان منقولا لاعواما معناه الاصلي وكان فيه

٣٦٢٣٥١

| | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| محرم | صفر | ربيع الاول | ربيع الاخر | جمازى الاول | جمازى الاخر | رجب | شعبان | رمضان | شوال | ذوالقعدة | ذوالحجة |
| ١ | ٢ | ٣ | ٥ | ٦ | ٨ | ٢ | ٤ | ٥ | ٧ | ١ | ٣ |

ای صاحب الحج سنه سكز خانده ايكى فتحى سنه ده در لطف ايدوب بزه
وبركل خير غايب حق سبحانه وتعالى بلور سنه بيك يوز التمش بش ده يدى
رقم ده در

ايام هفته

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| يكشنبه | دوشنبه | سه شنبه | چهارشنبه | پنجشنبه | جمعه | جمعه ارتسى |
| ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ | ٦ | ٧ |
| يكشنبه | دوشنبه | سه شنبه | چهارشنبه | پنجشنبه | جمعه | جمعه ارتسى |
| ٨ | ٩ | ١٠ | ١١ | ١٢ | ١٣ | ١٤ |

دوشنبه دن بازاره كه ايكى ده ويرده سن الله رقم برى صحه اوزره فوبس دوشنبه عاقل اوله ايكى رقم يز
شنبه اوزره انتى سنه اون بش ده بس

للمغفور
المبالغة والمغالاة فيجابها عموما غالبا اكثرية ما يجيء وقد يجيء الكثرية بها واما وجه الباء فذكر
الراء فقصد الاعانة اذ به امر استحسانى والصحيح للاعانة كما يراد وقد
لا يحصل وقد يجيء الابتداء بالباء لانه اذا امر به صنع الشروع فتم بكسره
الحمد لله على الاتمام والصلوة والسلام على خير الانام وآله
الهداة الكرام قد اتفق كتابة هذا الحاشية الشريفة
المنسوبة الى العلامة المحقق والحبر المدقق
رئيس الملة والدين حامد المغفور له
الله فتح سنة صفر يوم
السبت والشهور
ثلث عشر
الدر
وقد وقع الفراغ من كتابة هذا الحاشية الشريفة في زمان سليم كرى خان وفي مدرسة محله ومدرسة
رمضان افندى وفي يوم الجمعة وفي
وقت بين الصلاتين صاحبه
ومالكه محمود جلبى بن عثمان
افندى قمت
عفى
وكتب

جوعه نمازيندن صوكرا دوت ركعه
نماز كلان نماز ظهر ركعاتها قد قصرنا
نماز ظهر بر ركعتين ده بر فاتحه واوزر
اخلاص اول تشهده صلوات اوقوبه
بعد كلام ويره بعده يوزكره لا حول ولا قوة

II Инв. 43.614